



Università
Ca' Foscari
Venezia

Corso di Laurea Magistrale
in
Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e
dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea Magistrale

**Madri single in Marocco: le conseguenze
di un tabù ancora da combattere**

Relatore

Ch.ma Prof.ssa Barbara De Poli

Correlatore

Ch.mo Prof. Marco Salati

Laureanda

Giulia Palumbo

Matricola 852588

Anno Accademico

2018/ 2019

A Mia,

perché non dimentichi mai

la forza della determinazione e dei sogni

Sommario

Indice delle tabelle	3
مقدمة.....	4
Introduzione	8
Capitolo I: Quadro generale sul diritto in Marocco	12
1.1 Moudawana.....	15
1.1.1 Moudawana e matrimonio/fidanzamento/divorzio	20
1.1.2 Moudawana e filiazione legittima/illegittima nel discorso delle madri single.....	23
1.2 Codice penale.....	28
1.2.1 Articolo 490 e madri single.....	31
Capitolo II: Madri single in Marocco. Chi sono?.....	35
2.1 Caratteristiche generali madri single in Marocco	41
2.1.1 Statuto matrimoniale	42
2.1.2 Età	43
2.1.3 Alfabetizzazione.....	45
2.1.4 Alloggio	47
2.1.5 Professioni madri single.....	49
2.2. Percentuali.....	51
2.3 Aiuto internazionale e politiche interne a sostegno delle madri single in Marocco.....	56
Capitolo III: Associazioni locali impegnate e vari approcci adottati	61
3.1 INSAF	62
3.2 Solidarité Féminine	67
3.3 Samusocial	71
3.4 Basma.....	75
Capitolo IV: Aborto e adozione in Marocco.....	79
4.1 Aborto	80

4.2 Adozione	90
Capitolo V: Impatto economico madri single	105
5.1 Lavoro domestico e madri single	108
5.2 Madri single operaie.....	112
Conclusione.....	115
Bibliografia e sitografia	119
Ringraziamenti	128

Indice delle tabelle

Tabella 1: Tipo di relazione esistente tra la madre e il padre del bambino, dati basati sui discorsi delle madri, Casablanca 2008-2009	37
Tabella 2: Tipo di relazione esistente tra la madre e il padre de bambino. Dati basati sui discorsi delle madri, Casablanca, 2002-2009	37
Tabella 3: Statuto matrimoniale donne a Casablanca	42
Tabella 4: Fasce d'età madri single a Casablanca.....	43
Tabella 5: Fasce d'età madri single a Casablanca, paragone 2003-2009.....	44
Tabella 6: Livello di alfabetizzazione delle madri single a Casablanca.....	45
Tabella 7: Paragone livello alfabetizzazione madri single 2002-2009 a Casablanca.....	46
Tabella 8: Suddivisione madri single per tipo di abitazione a Casablanca.....	48
Tabella 9: Statuto professionale delle madri single a Casablanca basata su dati dichiarativi delle stesse donne	49
Tabella 10 : Dati sull'occupazione delle madri single a confronto (2002-2009).....	50
Tabella 11: Paragone tra numero madri single per regione e per anno e il totale di nascite annuale per regione	53
Tabella 12: Tassi in percentuali delle madri single.....	53
Tabella 13: Grafico sull'evoluzione dei numeri di madri single con almeno un bambino	55

مقدمة

هذه الدراسة هي نتيجة البحث الذي قمت في ميداني ، وذلك بفضل التدرب الذي حصلت عليه في الدار البيضاء ، في جمعية إنصاف . لقد اهتمت بشكل خاص بالمسائل المتعلقة بالمرأة والطفل واحترام حقوقهم ، ولكن بفضل هذه التجربة أصبحت مدركة لوضع فئة معينة: حالة الأمهات العازبات والأطفال المولودين من علاقات خارج إطار الزواج في المغرب والذين أتيحت لي الفرصة لمتابعتهم شخصياً ، برفقة وتوجيه رؤساء قطاعات جمعية مختلفة. لذلك ، ألهمتني هذه التجربة لتوضيح هذه الأطروحة وكتابتها ، وذلك بفضل التعليم اليومي الذي قدمت لي إنصاف والدعم الذي تلقيته خلال فترة البحث.

تتضمن الدراسة خمسة فصول: في الفصل الأول، سنشرع في تقديم عرض موجز للبانوراما التاريخية للبلاد بدءاً من إصدار معاهدة فاس في عام ١٩١٢ والتي تميزت بإنشاء المحمية الفرنسية وما تلاها من إدخال إصلاحات إدارية وقانونية واقتصادية والقضايا الاجتماعية التي كان لها بعض التأثير على تطور القانون المغربي بعد إعلان الاستقلال. بعد ذلك سيلي تفصيل عن مدونة الأسرة المغربية مع الإشارة بشكل خاص إلى الأقسام المتعلقة بالزواج والنسب وقانون العقوبات المعمول به في المغرب ، باهتمام خاص للمادة ٤٩٠ التي تنظم العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج. يرتبط اختيار التعامل مع هذين الموضوعين بالتأثير الذي تحدثه على قضية الأمهات العازبات. في الواقع ، على الرغم من الطبيعة التدريجية لهذه القواعد فيما يتعلق بالأطروحات الكلاسيكية ونوايا تعزيز حقوق المرأة ، فإن حدودها واضحة للغاية وتؤثر في المقام الأول على تلك الفئات التي لا يراعيها القانون على وجه التحديد ، مثل الأمهات العازبات.

يهدف الفصل الثاني إلى تحديد شخصية الأم العزباء في المغرب ، ولهذا السبب سنبدأ في البداية بتصنيف هذه الفئة إلى خمس مجموعات. سنستمر في تحديد بعض

خصائصها بفضل البيانات التي جمعتها الدراسة التي أجرتها جمعية إنصاف في عام ٢٠١٠ (اعتباراً أن المزيد من البيانات الحديثة غير متوقّرة بسبب الطبيعة المحرّمة لهذا الموضوع في المغرب ، ولهذا السبب لا تتعامل الحكومة مع اقتراح إحصائيات يمكنها أن تقدم لنا نظرة أكثر حداثة عن هذه الظاهرة). البيانات المتاحة لنا والتي تتعلق على سبيل المثال بالعلاقة بين الأم وأبي الطفل قبل ولادته ، وعمر الأم العزباء ، ومستوى معرفة القراءة والكتابة ، ومكان إقامتها ومهنتها، ستنح لنا معرفة هذه الفئة بدقة أكثر لاستخلاص استنتاجات حول هذا الموضوع.

بالإضافة إلى هذا، لتسليط الضوء على مدى انتشار هذه الظاهرة في المغرب ، سوف نذكر الدعم الدولي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة لصالح المؤسّسات المحلية التي تناضل من أجل تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة من خلال المشاركة المالية في برامج هذه الجمعيات لصالح الأمهات العازبات.

وبالمثل ، سيتم تناول السياسات التي اعتمدهتها الحكومة المغربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، مثل نشر مشروع تنظيم الأسرة ، وإصدار دستور جديد في عام ٢٠١١ أكثر مراعاة لحقوق المرأة ، ونشر خطة حكومية للمساواة في منظور المساواة بين الجنسين ومبادرة التنمية البشرية التي ، من خلال تعزيز حقوق النساء والأطفال ، تدعم الجمعيات المحلية التي تعتني بالأمهات العازبات باعتبارها الجهة الفاعلة المؤسسية الرئيسية.

في الفصل الثالث ، سيتم تقديم الجمعيات التي تناضل من أجل حقوق الأمهات العازبات وأطفالهن والتي تعمل في مدينة الدار البيضاء. بفضل زيارة أماكن عملها والمقابلات التي أجريت ، بالإضافة إلى المعلومات التي جمعتها من خلال دراسات أخرى ، كان من الممكن تعميق النهج الذي اعتمده هذه الجمعيات لدعم الأمهات العازبات في المغرب. في الواقع ، يمثل الدعم النفسي والطبي ، وتوفير الدورات التدريبية والإسكان والمساعدة في الحصول على وظيفة لهؤلاء النساء وأطفالهن إمكانية الخلاص في

مجتمع, كما سنرى بمزيد من التفاصيل ، يرفضهم. الجمعيات التي زرتها والتي سيتم عرض تاريخها وطريقة عملها والتأثير الذي تحدثه في قضية الأمهات العازبات في المغرب من خلال تنظيم حملات التوعية هي :إنصاف و الإسعاف الإجتماعي المتنقل وجمعية التضامن النسوي و بسمة

الفصل الرابع ، اعتباراً صعوبة وضع المرأة التي كانت لها علاقة جنسية خارج رباط الزواج، سيواجه بدائل المرأة التي تقرر عدم إبقاء الطفل ، ولكن الإجهاض أو التبني. يهدف هذا القسم إلى تعميق هذه القضايا من أجل شرح الأسباب التي تجعل كلتا العمليتين خياراً ليس بسيطاً للأم المستقبلية المحتملة نظراً لأنها تعتبر شاذة في المجتمع المغربي بسبب المعتقدات الدينية الموجودة في هذا الصدد والتي سيتم تحليلها على وجه التحديد. في الواقع ، على الرغم من إصدار مدونة أكثر حداثة للأسرة والتصديق على الاتفاقيات الدولية لصالح حقوق المرأة ، ما زالت السلطات المغربية والمجتمع بشكل عام يبدون تحفظات فيما يتعلق بمحاولات تقنين الإجهاض واعتماد المعايير الدولية لأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية التي هي الأساس التأسيسي للقانون المغربي. هذا هو السبب في عدم السماح بالإجهاض إلا في مناسبات معينة ، ويفهم التبني على أنه مسؤول عن الطفل بجميع الحقوق والواجبات التي تستلزمها هذه المؤسسة القانونية لكل من المتبني. ، لا يسمح به القانون المغربي ، الذي لا يقبل إلا مؤسسة الكفالة.

أخيراً سيتناول الفصل الخامس التأثير الاقتصادي للأمهات العازبات اللاتي يقررن إبقاء أطفالهن معهن. مع الأخذ في الاعتبار الدورات التدريبية التي تقدمها الجمعيات المحلية التي أجريت معها مقابلات ، سيتم تسليط الضوء على حدودها فيما يتعلق بمتطلبات سوق العمل المغربي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود مساهمات من الحكومة المغربية لصالح المنظمات التي تتعامل مع هذه الفئة وما يترتب عن ذلك من استحالة من جانب الجمعيات لتقديم دورات مهنية كافية تسمح لهؤلاء النساء بدخول سوق العمل بفعالية ، مع الأخذ في الاعتبار دائماً الحد الهائل الذي تمثله الدورات التدريبية المقدمة والتي تتعلق فقط بالحرف اليدوية التقليدية مثل الخياطة والكوافير

والطبخ والتي لا تضمن للأمهات راتبًا كافيًا لتحمل التكاليف اللازمة لرعاية أنفسهن و
الطفل. يضاف إلى ذلك أيضًا الفترة الزمنية القصيرة المتاحة للجمعيات لغرس القواعد
الأساسية لبيئة العمل للنساء المستضافات.

بفضل البيانات التي جمعتها إنصاف ، كان من الممكن أيضًا تصنيف المهن التي تقوم
بها الأمهات العازبات والنتيجة من خلال النسب المئوية التي ينتهي بهن الأمر إلى
العمل بشكل رئيسي كخدمات في المنازل أو عاملات ، وبالتالي الابتعاد عن المهن
الكلاسيكية التي بدأت من قبل في الجمعيات التي استضفن فيها . وبالتالي ، تم التأكيد
على فكرة إجراء مقابلة مع المسؤول ، والتي بموجبها لا تهتم هؤلاء النساء حقًا
بالدورات التدريبية التي تقدمها المنظمات بمعنى فرص العمل في المستقبل. وهذا يبرز
مرة أخرى الحدود القوية للخدمات التي تقدمها الجمعيات غير الحكومية التي تهتم
بالأمهات العازبات وأطفالهن بسبب فشل تدخل الحكومة.

علاوة على ذلك ، في الفصل الأخير سنناقش بالتفصيل تطور هاتين المهنتين ولا سيما
استغلال المرأة المرتبطة بهذه الأنواع من الوظائف وأن تكون مرتبطة بظروف
نجاحها في المغرب والتي تنطلق منها فئة الأمهات العازبات.

Introduzione

Questo studio è il risultato di ricerche condotte sul campo, grazie ad uno stage che ho svolto a Casablanca, presso l'associazione INSAF. Già particolarmente interessata alle tematiche che riguardavano le donne, i bambini e il rispetto dei loro diritti, quest'esperienza mi ha consapevolizzata sulla situazione di una categoria in particolare: quella delle madri single e dei bambini nati da relazioni extra-matrimoniali in Marocco e che ho avuto la possibilità di seguire personalmente nel loro percorso, accompagnata e guidata dai responsabili dei vari settori dell'associazione. Quest'esperienza mi ha dunque ispirata per l'elaborazione di questa tesi e per la sua stesura, grazie soprattutto alle istruzioni giornalmente fornitami da INSAF e al supporto ricevuto nel periodo di ricerca.

L'elaborato comprende cinque capitoli: nel primo, si procederà con una brevissima presentazione del panorama storico del paese a partire dalla promulgazione del trattato di Fès nel 1912 che segnò l'instaurazione del protettorato francese e la conseguente introduzione di riforme amministrative, giuridiche, economiche e sociali che ebbero una certa influenza sull'elaborazione del diritto marocchino dopo la proclamazione dell'indipendenza. Si tratterà nel dettaglio della Moudawana (il codice di famiglia marocchino) con specifico riferimento alle sezioni riguardanti il matrimonio e la filiazione e del Codice penale vigente in Marocco, con una particolare attenzione rivolta all'articolo 490 che regola le relazioni sessuali extramatrimoniali. La scelta di trattare questi due argomenti è legata all'impatto che hanno sulla tematica delle madri single. Infatti, nonostante il carattere progressista di questi codici rispetto alla trattatistica classica e le intenzioni di promuovere i diritti della donna, i loro limiti sono ben evidenti e colpiscono soprattutto quelle categorie che non vengono prese specificatamente in considerazione dal diritto, come le madri single per l'appunto.

Il secondo capitolo si propone di delineare la figura della madre single in Marocco, motivo per cui si procederà inizialmente con una classificazione di questa categoria in cinque gruppi. Si proseguirà con la definizione di alcune loro caratteristiche grazie ai dati raccolti dallo studio condotto nel 2010 dall'associazione INSAF (tenendo in considerazione che dati più aggiornati non sono disponibili a causa del carattere tabù di

questa tematica in Marocco, motivo per cui il governo non si occupa di proporre statistiche al riguardo che potrebbero offrirci una visione più aggiornata di questo fenomeno). I dati a nostra disposizione relativi ad esempio alla relazione esistente tra la madre e il padre del bambino prima della sua nascita, all'età della madre single, al suo livello di alfabetizzazione, al suo alloggio e alla professione svolta, ci permetteranno di conoscere più a fondo questa categoria per poi tirare delle conclusioni al riguardo.

Inoltre, per evidenziare la portata di questo fenomeno in Marocco, si accennerà al sostegno internazionale offerto da agenzie delle Nazioni Unite a favore di enti locali che si battono per il raggiungimento dell'uguaglianza dei diritti della donna partecipando finanziariamente ai programmi di queste associazioni a favore delle madri single.

Parimenti si tratterà anche delle politiche adottate dal governo marocchino a partire dalla seconda metà del XX secolo, come la diffusione del progetto di pianificazione familiare, la promulgazione di una nuova costituzione nel 2011 più attenta ai diritti della donna, la diffusione di un piano governativo per l'uguaglianza in prospettiva della parità di genere e l'iniziativa dello sviluppo umano che, promuovendo i diritti della donna e del bambino, sostiene in quanto principale attore istituzionale le associazioni locali che si occupano della presa in carico delle madri single.

Nel terzo capitolo verranno appunto presentate delle associazioni che lottano per i diritti delle madri single e dei loro bambini e che operano nella città di Casablanca. Grazie alla visita dei loro locali e alle interviste svolte, in aggiunta ad informazioni raccolte tramite altri studi, è stato possibile approfondire l'approccio adottato da queste associazioni a sostegno delle madri single in Marocco. Infatti, il supporto psicologico, medico, l'offerta di corsi di formazione, di un alloggio e l'aiuto nella ricerca di un lavoro rappresentano per queste donne e i loro bambini una possibilità di riscatto in una società che, come vedremo meglio nel dettaglio, li rigetta. Le associazioni visitate e di cui si tratterà la storia, il modus operandi e l'impatto che hanno sulla questione delle madri single in Marocco tramite anche l'organizzazione di campagne di sensibilizzazione sono: INSAF, Solidarité Féminine, Samusocial e Basma.

Il quarto capitolo, presa coscienza della difficoltà della donna che ha avuto un rapporto sessuale al di fuori del vincolo matrimoniale di essere accettata da parte della società, affronterà le alternative della donna che decide di non tenere il bambino, ma di

abortire o di darlo in adozione. Questa sezione si propone di approfondire queste tematiche con lo scopo di spiegare le ragioni per cui entrambe le pratiche non siano comunque un'opzione semplice per la possibile futura madre poiché considerate anomale all'interno della società marocchina a causa di prescrizioni religiose esistenti al riguardo e che verranno trattate nello specifico. Infatti, nonostante la promulgazione di un più moderno codice di famiglia e la ratificazione di convenzioni internazionali a favore dei diritti della donna, le autorità e la società marocchina in generale continuano a mostrare delle riserve in riferimento ai tentativi di legalizzazione dell'aborto e dell'adozione sulla base di criteri internazionali poiché in conflitto con il diritto musulmano che risulta essere la base fondante del diritto marocchino. Questo è il motivo per cui l'aborto è consentito solo in certe occasioni e l'adozione intesa come presa a carico di un bambino con tutti i diritti e i doveri che da questo istituto giuridico ne conseguono sia per l'adottante che per l'adottato, non è ammessa dalla legge marocchina, che ammette solo l'istituto della kafāla.

Il quinto capitolo riguarderà infine l'impatto economico delle madri single che decidono di tenere con sé il proprio bambino. Prendendo in considerazione i corsi di formazione offerti dalle associazioni locali intervistate, si evidenzieranno i loro limiti rispetto alle richieste del mercato del lavoro marocchino. Ciò in primis a causa dell'assenza di contributi da parte del governo marocchino a favore delle organizzazioni che si occupano di questa categoria e della conseguente impossibilità da parte delle associazioni di offrire corsi sufficientemente professionali che permettano effettivamente a queste donne di entrare nell'esigente mercato del lavoro, sempre tenendo in considerazione l'enorme limite rappresentato dai corsi di formazione offerti che riguardano solo i mestieri classici come il cucito, la coiffure e la cucina e che non garantiscono alle madri un salario sufficiente per sostenere le spese necessarie alla cura di sé e del bambino. A ciò si aggiunge anche il breve lasso tempo di cui dispongono le associazioni per inculcare alle donne ospitate le regole base di un ambiente lavorativo.

Grazie ai dati raccolti da INSAF è stato inoltre possibile classificare le professioni svolte dalle madri single e concludere tramite le percentuali che queste ultime finiscono per lavorare principalmente come domestiche o operaie, allontanandosi quindi dai mestieri classici cui erano state iniziate dalle associazioni in cui sono state ospitate. Si conferma dunque in questo modo l'idea di una responsabile intervistata secondo la

quale queste donne non sono realmente interessate ai corsi di formazione offerti dalle organizzazioni nel senso di possibilità occupazionale futura. Ciò evidenzia ancora una volta i forti limiti dei servizi offerti dalle associazioni non governative che accolgono le madri single e i loro bambini a causa di un mancato intervento governativo.

Inoltre, nell'ultimo capitolo si tratterà nel dettaglio dello sviluppo di queste due professioni e verrà in particolare sottolineato lo sfruttamento della donna legato a questi tipi di lavori e da ricollegare alle circostanze del loro affermarsi in Marocco e dal quale non è esclusa la categoria delle madri single.

Capitolo I: Quadro generale sul diritto in Marocco

In questo capitolo si faranno degli accenni alla storia del Marocco a partire dall'epoca coloniale, considerando il forte peso che quest'esperienza ha avuto all'interno del paese e alle ricadute ancora oggi evidenti e legate alle riforme attuate in quel periodo dall'autorità coloniale francese. Da queste riforme ne conseguì infatti, al momento dell'indipendenza, un ritorno al diritto musulmano di scuola malikita senza che però questo significasse rinunciare totalmente alle leggi importate dalla Francia. Ciò è ancora oggi evidente nella nuova Moudawana e nel Codice penale marocchino, che tratteremo nello specifico dal loro sviluppo, individuandone caratteri di modernità ma anche di attaccamento al diritto musulmano classico e che condizionano per queste loro caratteristiche i diritti delle madri single in Marocco.

Nel Maghreb il forte dominio politico europeo ha determinato un'imposizione del diritto delle potenze coloniali con sfumature diverse di Stato in Stato¹.

Nel caso del Marocco nel 1912 il trattato di Fès istituì formalmente il protettorato francese, prevedendo l'affiancamento delle autorità marocchine da parte dei francesi con lo scopo di stabilire l'ordine attraverso l'introduzione di riforme amministrative, giuridiche, scolastiche ed economiche sempre nel pieno rispetto della religione e delle sue istituzioni. In questo contesto il sultano, la cui autorità era formalmente riconosciuta, fu esautorato da qualunque funzione, eccetto quella religiosa².

Dalla prima metà degli anni '30 il sultano divenne il simbolo della lotta nazionalista, capace di riunire il paese nella lotta per l'indipendenza. Questa sua posizione si rafforzò ulteriormente in seguito alla decisione di Muhammad V nel 1952 di non ratificare i decreti sottopostogli dalla Residenza francese, scelta a causa della quale fu mandato in esilio con tutta la famiglia in Madagascar. Nel 1956 venne proclamata l'indipendenza del Marocco e Muhammad V, divenuto re, ereditò gli apparati coloniali e in particolare il sistema

¹ V. M. Donini, D. Scolart, *La shari'a e il mondo contemporaneo*, Carocci, Roma 2015, p. 25

² B. De Poli, *Dal sultanato alla monarchia: fondamenti ideologici e simbolici del Marocco post-coloniale*, *Diacronie* [Online], N° 16, 4, 2013. URL: <https://journals-openedition-org-s.acces-distant.sciences-po.fr/diacronie/828#quotation> (consultato 15/02/2019)

politico e istituzionale europeo insieme a un paese pacificato totalmente sotto il proprio controllo³.

Fino al protettorato francese in Marocco si ricorreva al diritto musulmano che disciplinava tutti gli aspetti giuridici: dallo statuto personale al diritto penale; tuttavia nel momento in cui il Marocco divenne protettorato francese la Francia attuò una serie di riforme giuridiche, pur mantenendo i tribunali islamici tradizionali che continuavano ad avere potere in materia di statuto personale. In seguito all'indipendenza del Marocco, il paese conservò la legislazione del protettorato, anche se gli usi precedentemente vigenti continuarono a rivestire un ruolo chiave nella legislazione in vigore⁴.

Anche durante l'epoca coloniale, come già accennato, il fiqh⁵ malikita⁶ veniva applicato al codice di famiglia⁷ e questo rappresenta sicuramente un elemento che ha avuto un certo peso nella definizione della società marocchina attuale quale patriarcale, con il risultato che vi sono tuttora dei limiti alla reale uguaglianza di genere⁸.

Infatti, nonostante l'esistenza di leggi che accordano formalmente alla donna il diritto all'auto-tutela e quindi all'indipendenza dalla figura maschile, la condizione di libertà di cui gode la donna marocchina è in realtà solo fittizia considerando la barriera dei meccanismi di giustizia e della stessa società a questo riguardo. Dunque, leggi che prevedono il diritto per la donna di richiedere il divorzio, ad esempio, non trovano nella pratica grande riscontro a causa del potere discrezionale del giudice che molto spesso intralcia quest'iniziativa se intrapresa da una donna; bisogna inoltre aggiungere che la società tende ancora ad attribuire alla donna lavori domestici, considerando di poco valore

³ B. De Poli, *Op. cit.*

⁴ V.M. Donini, D. Scolart, *Op. cit.*, p. 33-34

⁵ Basato sull'attività interpretativa dell'uomo, è il risultato dell'estrazione e della qualificazione delle azioni del musulmano da parte di studiosi del diritto e varia in base alla scuola giuridica di riferimento

⁶ Una delle quattro scuole sunnite, basata sull'insegnamento di Mālik ibn Anas. Diffusa principalmente nell'Occidente arabo, in Egitto, Sudan e nel nord-ovest dell'Eritrea. I seguaci di questa scuola applicavano le norme giuridiche praticate a Medina, considerata appunto la città depositaria degli insegnamenti di Maometto. Enciclopedia online, Treccani, URL:

<http://www.treccani.it/enciclopedia/malikiti/>

⁷ F. Bakhadda, *Religious Fundamentalism and Access to Safe Abortion Services in Morocco, National Report on Building New Constituencies for Women's SRHR: Interlinkages Between Religion and SRHR*, MFPA, ARROW, 2016. URL: https://arrow.org.my/wpcontent/uploads/2016/08/Interlinkages-Between-Religion-and-SRHR_National-Report_Morocco.pdf, p. 7 (consultato 25/02/2019).

⁸ Ivi p. 5

la sua istruzione⁹. Tuttavia, l'educazione e l'urbanizzazione stanno sicuramente continuando a determinare dei cambiamenti in questo senso¹⁰.

⁹ L. Hanafi, D. Hites, *Women's rights in Morocco: Balancing Domestic and International Law*, In: Atlantic Council, 12/10/2017. URL: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/women-s-rights-in-morocco-balancing-domestic-and-international-law> (consultato 23/04/2019)

¹⁰ J. Beamish, L. Tazi Abderrazik, *Adolescent and Youth Reproductive Health in Morocco: Status, Issues, Policies, and Programs*, In: UNESCO, 2003. URL: <https://hivhealthclearinghouse.unesco.org/library/documents/adolescent-and-youth-reproductive-health-morocco-status-issues-policies-and> (consultato 25/02/2019)

1.1 Moudawana

In questo paragrafo verrà delineata l'evoluzione del codice di famiglia in Marocco sin dalla sua codifica nella seconda metà del XX secolo. Una particolare attenzione sarà poi destinata alla trattazione di articoli presenti all'interno della Moudawana che regolano il matrimonio, il fidanzamento e la filiazione poiché strettamente correlati alla tematica delle madri single e agli ostacoli giuridici di cui diventano vittime insieme ai loro bambini, frutto di quello che, in Marocco, è considerata una relazione illegale.

La Moudawana, ovvero il codice di famiglia marocchino, regola la famiglia, il matrimonio, la poligamia, il divorzio, la tutela dei figli, l'eredità e il mantenimento. Codificato per la prima volta tra il 1957 e il 1958¹¹, risultò apportare solo pochi cambiamenti a un diritto già esistente come le condizioni per la poligamia, l'età minima matrimoniale e la limitazione del potere paterno, trasformandosi appunto in una semplice codificazione della legge islamica di scuola malikita¹².

Il codice prevedeva ad esempio la necessità per la donna di ottenere il consenso di un tutore per sposarsi, per ricevere un passaporto e per lavorare; la poligamia era ancora prevista e il diritto al ripudio era una prerogativa maschile. Nel codice di famiglia elaborato tra il 1957 e il 1958 era chiara anche la divisione dei ruoli all'interno della famiglia: era l'uomo a doversi occupare dell'aspetto finanziario e del mantenimento della famiglia, mentre la moglie doveva mostrare sottomissione nei confronti del marito, dei suoi genitori e dei parenti più prossimi¹³.

Le ragioni legate alla stesura di un codice di famiglia in realtà già in uso sono politiche: infatti, ottenuta l'indipendenza del paese, il re ritirò il suo supporto al movimento dell'Istiqlāl, costituito dall'élite urbana, che lo aveva sostenuto nella lotta al colonialismo, e che promuoveva allo stesso tempo riforme relative allo statuto personale. Il re temeva

¹¹ K. Kreutzberger, *Single Mothers and Children Born out of Wedlock in the Kingdom of Morocco*, In: Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law Online, Brill, Volume 14/2008. URL: https://brill.com/abstract/journals/yimo/14/1/article-p49_5.xml, p. 56 (consultato 25/02/2019).

¹² M. Charrad, *States and women's rights: The making of postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, In: University of California Press, 2001, p. 167

¹³ B. Maddy-Weitzman, *Women, Islam, and the Moroccan State: The Struggle over the Personal Status Law*, In: Middle East Journal, Vol. 59, No. 3, 2005. URL: http://www.jus.unitn.it/download/gestione/moussa.abouramadan/20090512_1556Women%20Islam%20and%20Morocco%20State.pdf, p. 399-400 (consultato 18/02/2019).

infatti che avrebbe potuto perdere la sua posizione considerando che uno degli obiettivi del partito era l'affermazione di una monarchia parlamentare¹⁴.

In questo contesto anche le leggi importate dall'Europa hanno svolto un proprio ruolo nel rafforzamento di alcuni aspetti della legge islamica vigente in Marocco per quanto riguarda lo statuto personale: si pensi infatti che in Europa le leggi che stabilivano la totale uguaglianza di diritti di ogni cittadino, indipendentemente dal proprio sesso, sono state introdotte solo alcuni decenni fa¹⁵.

A partire dagli anni '90, l'Union de l'Action Féminine (UAF), un gruppo per i diritti delle donne, insieme ad altri, condusse il movimento per la riforma della Moudawana. In particolare, nel 1992 lanciò la campagna "Un milione di firme" per una petizione volta a modificare il codice di famiglia. Questa campagna ebbe un enorme successo e raccolse un numero di firme addirittura maggiore rispetto a quello previsto¹⁶. Le richieste riguardavano¹⁷:

- 1) uguaglianza tra marito e moglie all'interno della famiglia
- 2) dare la possibilità alle donne di sposarsi senza un tutore
- 3) alzare l'età minima matrimoniale da 15 a 18 anni
- 4) rendere uguale il processo di divorzio per entrambe le parti
- 5) rendere illegale la poligamia
- 6) dare uguali diritti di tutela sui bambini ad entrambi i genitori
- 7) rendere il lavoro e l'istruzione un diritto sul quale il marito non potesse discutere

Il re Hassan II, a fronte del successo dell'iniziativa di questo gruppo, ordinò la stesura di un nuovo codice tramite la consultazione di altri gruppi di donne, al punto che nel 1993 la Moudawana fu riformata¹⁸ e furono soddisfatte alcune delle richieste avanzate come: l'ottenimento per la madre della tutela dei figli con la conseguenza che il padre,

¹⁴ K. Kreutzberger, *Op. cit.*, p.57

¹⁵ *Ibidem*, p. 57

¹⁶ *Reforming Moroccan Family Law*, 02/05/2016, Centre for Public Impact. URL: <https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/moroccan-moudawana-reform/> (consultato 18/02/2019)

¹⁷ B. Maddy-Weitzman, *Op. cit.*, p. 400

¹⁸ *Reforming Moroccan Family Law*, 02/05/2016, Centre for Public Impact URL: <https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/moroccan-moudawana-reform/> (consultato 18/02/2019)

relativamente alla tutela, passava in seconda posizione rispetto alla madre; la limitazione della poligamia con la sua sottoposizione al controllo giudiziario in aggiunta al fatto che da allora le due spose dovevano essere informate del carattere poligamico del matrimonio¹⁹. Tuttavia, è anche vero che queste riforme, nonostante evidenzino un miglioramento delle condizioni della donna all'interno della cellula familiare, non costituiscono una rottura definitiva con la tradizione malikita, il che rappresenta un ostacolo per l'uguaglianza di genere nel paese²⁰. Dunque, il merito di questa riforma nel 1993 è stato in realtà quello di “*desacralizzare la Moudawana, spesso confusa con l'islam. Di base, la logica della preminenza maschile all'interno della coppia è mantenuta*”²¹.

Quanto alla modifica apportata nel 2004 al codice di famiglia marocchino, è stato il risultato di lavori iniziati il 27 aprile 2001 dopo un periodo di profonda crisi tra alcuni attori progressisti presenti al governo, che sostenevano un progetto per l'integrazione della donna nello sviluppo economico, e l'opposizione islamista, che considerava un simile progetto aberrante a fronte del carattere islamico del paese²².

Quando questa forte opposizione cominciò ad esprimersi con manifestazioni, come ad esempio la marcia organizzata dagli islamisti a Casablanca, evento di una certa portata, l'intervento del re divenne necessario. Nominò quindi una commissione per discutere delle riforme da mettere in atto e dopo i lunghi dibattiti tra i vari membri, fu presentato un progetto di riforma che seppur progressista non rappresentava una rottura con i precetti religiosi, anzi affondava proprio nell'Islam le sue radici²³.

Tuttavia, gli attacchi terroristici avvenuti a Casablanca nel maggio del 2003 spinsero il re a portare finalmente a termine il lungo processo sempre rimandato della

¹⁹ Leïla Rhiwi *La réforme du code marocain de la famille*, 01/09/2004, In: Revue Projet URL: <https://www.revue-projet.com/articles/2004-5-la-reforme-du-code-marocain-de-la-famille/> (consultato 24/04/2019)

²⁰ B. Murgue, Les dessous d'une réforme sans precedent, In: Les Cahiers de l'Orient, 2011/2 (n°102), p.15-29. URL: <https://www-cairn-info-s.acces-distant.sciences-po.fr/revue-les-cahiers-de-l-orient-2011-2-page-15.htm> (consultato 15/04/2019)

²¹ Aïcha el Hajjami, *Le processus de réforme du code de la famille et ses innovations, en particulier celles relatives à la parentalité et aux droits des enfants*, 04/05/2016, In: Le Carnet du Centre Jacques Berque. URL: <https://cjb.hypotheses.org/122> (consultato 24/04/2019)

²² J. Bargach, *An ambiguous discourse of rights: the 2004 family law reform in Morocco*, In: Middle East Journal, Democratization and Civil Society, Volume 59 n°3, Leiden 2005, p. 253

²³ Ibidem, *Op. cit.*, p. 253

promulgazione di un nuovo codice di famiglia²⁴, con lo scopo di dare al mondo l'immagine di un Marocco moderato. Fu così che il 10 ottobre del 2003 presentò al parlamento il suo piano “*per liberare la donna dalle ingiustizie, per proteggere i diritti dei bambini e per salvaguardare la dignità dell'uomo*”²⁵”.

Il re in quest'occasione ricordò il carattere tollerante dell'islam e la coesione del rito malikita con la pratica dell'*ijtihad*²⁶. Il parlamento ratificò la nuova legge nel gennaio del 2004, dopo un dibattito e la conseguente approvazione della nuova Moudawana.

Il preambolo della Moudawana del 2004 fa riferimento ad un hadith del Profeta in cui si narra che “*le donne sono uguali agli uomini di fronte alla legge*” e che “*è degno l'uomo che le onora; è ignobile colui che le umilia*”. Questa precisazione all'interno del preambolo del nuovo codice di famiglia indica che il raggiungimento dell'uguaglianza di genere è lo scopo finale delle nuove modifiche apportate alla Moudawana, in seguito all'operato e alle continue richieste di gruppi di donne che, unitosi, si sono battute per i propri diritti.

È anche vero però che l'immediato riferimento nel preambolo ad un hadith del Profeta evidenzia ancora l'attaccamento del diritto marocchino alla religione e in particolare al diritto musulmano e quindi anche una concreta difficoltà nel realizzare obiettivi di totale uguaglianza di genere, considerando che concetti come la superiorità dell'uomo sulla donna sono fortemente radicati nella società marocchina²⁷ e che riforme attuate in vista di un'uguaglianza di genere, come l'innalzamento dell'età minima matrimoniale per le donne e la limitazione della poligamia sono sottoposte al giudizio del giudice, il che costituisce un pericolo per la realizzazione del principio di uguaglianza di genere sancito dalle nuove leggi. Il giudice, infatti, nel processo di giudizio deve tenere sempre in

²⁴ B. Maddy-Weitzman, *Op. cit.*, p.404

²⁵ Discorso del re Muhammad VI al Parlamento, 10/10/2003. URL: <http://www.mincom.gov.ma/english/generalities/speech/2003/ParliamentFallSessionO11003.htm> (consultato 19/02/2019)

²⁶ Termine legale islamico che indica il “ragionamento indipendente”. Una delle quattro risorse della legge sunnita, vi si fa ricorso quando il Corano e la Sunna tacciono al riguardo. Dovrebbe essere praticata attraverso il ricorso al ragionamento analogico o sillogistico e il suo risultato non può contraddire il Corano. L'*ijtihad* però, secondo i sunniti, è fallibile poiché è possibile più di un'interpretazione di un problema giuridico e i riformatori islamici rimandano all'importanza della ripresa dell'*ijtihad* nel mondo moderno. URL: <http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e990>

²⁷ E. Schlumpf, *The Legal Status of Children Born out of Wedlock in Morocco*, In: Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law, (EJIMEL), Vol. 4, 2016, p. 23. URL: <http://www.ejimel.uzh.ch> (consultato 20/02/2019)

considerazione non solo la Moudawana, ma anche i diritti dell'uomo e il diritto islamico tradizionale, spesso in conflitto tra loro. Un caso esemplare è rappresentato dagli articoli 16 e 156 della Moudawana che prevedono il riconoscimento del matrimonio e della paternità nel periodo del fidanzamento entrando in conflitto con il precetto islamico che non ammette le relazioni sessuali al di fuori del matrimonio²⁸. In questo contesto starà al giudice decidere a quale delle due disposizioni dare più peso, il che evidenzia il rischio che si corre, al di là della legislazione vigente, in vista di un'effettiva uguaglianza di genere in termini pratici.

²⁸ Ivi, p. 24

1.1.1 Moudawana e matrimonio/fidanzamento/divorzio

Procedendo con il trattare nello specifico alcuni negozi giuridici, sarà possibile avere un'idea di come, nonostante gli sforzi profusi dal Marocco soprattutto nel corso degli ultimi trent'anni per implementare i diritti delle donne e dei bambini, la nuova legge non risulti comunque ottimale²⁹, ma presenti piuttosto delle faglie che inaspriscono le già drammatiche condizioni delle madri single.

A partire da queste considerazioni, il matrimonio è un negozio giuridico che testimonia con gli articoli ad esso relativi quanto su accennato.

Ad esempio, l'articolo 4 prevede che il matrimonio sia un patto fondato sul consenso reciproco in vista di stabilire un'unione legale e durevole tra un uomo e una donna avente come fine la fedeltà reciproca, la purezza e la fondazione di una famiglia stabile sotto la direzione dei due sposi. Il riferimento al "consenso reciproco" per la realizzazione del matrimonio è un elemento da non sottovalutare, considerando che la donna appare svolgere finalmente un ruolo attivo nella finalizzazione di questo patto. Infatti, viene precisato nell'articolo 24, la *wilāya*, ovvero la tutela matrimoniale, è un diritto che appartiene alla donna maggiore di età che lo esercita secondo il suo interesse, motivo per cui secondo l'articolo 25 la donna maggiore di età può contrarre da sola il proprio matrimonio o delegare il padre o uno dei suoi parenti se lo desidera.

Un altro importante passo avanti da non sottovalutare in vista della promozione dell'uguaglianza di genere è l'articolo 19 che stabilisce che l'età minima matrimoniale per entrambe le parti è di 18 anni, considerata appunto l'età in cui si possiedono piene capacità mentali. Tuttavia, il giudice di famiglia, purché il rappresentante legale del minore acconsenta (art.21), può autorizzare il matrimonio prima del raggiungimento dell'età precisata dall'articolo su citato motivando la propria decisione e dopo aver precedentemente ascoltato il tutore dei due giovani. Un forte limite di questi articoli è

²⁹ Ivi, p. 23-24

rappresentato dal ruolo centrale che i giudici continuano a rivestire grazie al potere discrezionale di cui si avvalgono³⁰.

Disuguaglianze di genere sono inoltre riscontrabili nella sezione del codice di famiglia che riguarda gli impedimenti matrimoniali temporanei e in particolare l'articolo 39 che stabilisce al punto 4 che è vietato il matrimonio di una musulmana con un non musulmano, così come quello di un musulmano con una non musulmana a meno che questa non appartenga alla gente del libro, eccezione non valida per la donna musulmana.

In riferimento alla poligamia, la cui abolizione costituiva una delle richieste della campagna "Un milione di firme", è vietata secondo l'articolo 40 se si teme un'ingiustizia nei confronti delle spose o nel caso in cui esista una condizione della sposa in virtù della quale lo sposo si sia impegnato a non avere un'altra consorte. Il tribunale, secondo quanto stabilito inoltre dall'articolo 41 non è tenuto ad autorizzare la poligamia se non vi sono delle ragioni oggettive al riguardo e se lo sposo non ha risorse finanziarie sufficienti al mantenimento di più spose. La sposa, inoltre, nel caso in disaccordo con la scelta del marito può decidere di richiedere il divorzio, nel qual caso il tribunale si occupa di fissare una somma corrispondente a tutti i diritti della sposa e dei loro bambini e l'obbligo da parte dello sposo di consegnare la cifra stabilita entro sette giorni. Nel caso di non-consegna della somma stabilita, il tribunale considera l'atto la rinuncia dello sposo alla richiesta di sposare un'altra donna (art.45). Anche in questo caso il giudice svolge un ruolo fondamentale nella concessione all'uomo del diritto di celebrare un altro matrimonio sulla base di parametri che diventano in realtà soggettivi e che vanno a discapito dei diritti della donna.

Un'altra importante novità apportata dal nuovo codice di famiglia è rappresentata dall'articolo 51, in cui si evidenzia che la donna ha, insieme allo sposo, la responsabilità di gestire gli affari di casa e di prendersi cura dei bambini, così come entrambi hanno il diritto di ereditare l'uno dall'altra, in un contesto in cui la donna marocchina ha raggiunto un certo grado d'indipendenza economica.

Anche il divorzio, secondo l'articolo 78 può finalmente essere richiesto dallo sposo o dalla sposa, anche se secondo delle condizioni specifiche per ognuno di loro. La sposa

³⁰ Ibidem, p. 24

può ad esempio richiedere il divorzio giudiziaro solo nel caso in cui il marito venga meno ad una delle condizioni stipulate nell'atto di matrimonio, per il pregiudizio subito, per il mancato mantenimento, per l'assenza del marito, per il vizio redibitorio del congiunto e per giuramento di castità da parte del marito.

1.1.2 Moudawana e filiazione legittima/illegittima nel discorso delle madri single

Quanto alla filiazione è una sezione della Moudawana che ha delle forti ricadute sulla tematica delle madri single in Marocco e in particolare sui diritti di cui godono i bambini nati al di fuori del vincolo matrimoniale.

L'articolo 142 del nuovo codice di famiglia sottolinea che la filiazione è legittima o illegittima e che il legame tra la madre e il figlio genera in entrambi i casi gli stessi effetti (art.146). Nel caso del padre, invece, la filiazione illegittima non produce nessuno degli effetti previsti nel caso di filiazione legittima (art.148). In base a quanto stabilito dall'articolo 151, inoltre, la filiazione paterna (*nasab*) viene stabilita per presunzione e non può essere rinnegata se non per una decisione giudiziaria e deriva dai rapporti coniugali (*al firaq*), dalla confessione del padre (*iqrār*) e dai rapporti sessuali avvenuti per errore (*choubha*) (art.152). Secondo l'articolo 147, invece, la filiazione della madre è legittima se è il risultato di un matrimonio, di un rapporto sessuale avvenuto per errore o di uno stupro.

L'idea di un "rapporto sessuale avvenuto per errore" può certamente lasciare perplessi, motivo per cui risulta necessario un chiarimento: secondo le parole di Omar Mounir

*"la notion des rapports sexuels par erreur est la résultante d'un excès de pudeur du législateur ; il ne s'agit pas de l'erreur sur l'identité du partenaire plus qu'il ne s'agit de l'erreur tout court. L'erreur d'avoir contracté un rapport sexuel qu'on ne devait pas contracter. En somme des relations sexuelles hors mariage pour appeler un chat un chat"*³¹³².

La filiazione paterna, come già accennato, può derivare in primo luogo da rapporti coniugali che possono essere provati come il matrimonio e che non possono essere contestati se non dal marito tramite il giuramento di anatema o tramite una perizia formale

³¹ O. Mounir, *La Moudawana, le nouveau droit de la famille au Maroc: présentation et analyse*, Cheminements, Casablanca 2005, p. 79

³² La nozione dei rapporti sessuali per errori è il risultato di un eccesso di pudore del legislatore; non si tratta né dell'errore sull'identità del partner né dell'errore in generale. L'errore di aver contratto un rapporto sessuale che non doveva essere contratto. Insomma, delle relazioni sessuali al di fuori del matrimonio per chiamare le cose con il proprio nome

a condizione che lo sposo interessato produca delle prove probatorie a sostegno delle sue affermazioni e che la suddetta prova sia ordinata dal tribunale (art.153).

La filiazione paterna del bambino è considerata derivante da rapporti coniugali se il bambino è nato almeno sei mesi dopo la data di conclusione del matrimonio e a condizione che la possibilità di rapporti coniugali tra gli sposi sia plausibile e che l'atto matrimoniale sia valido o viziato oppure nel caso in cui il bambino sia nato nel corso dell'anno successivo alla data di separazione (art.154).

La filiazione paterna può essere stabilita in secondo luogo dalla confessione del padre che decide di riconoscere il bambino ma conformemente a delle condizioni (art.160):

- 1) il padre che ha fatto la dichiarazione deve godere delle proprie facoltà mentali;
- 2) la filiazione paterna del bambino riconosciuto deve essere stabilita solo se non vi è una filiazione già riconosciuta;
- 3) le dichiarazioni dell'autore del riconoscimento della paternità non devono apparire illogiche o inverosimili;
- 4) il bambino riconosciuto, se maggiorenne, deve dare il suo consenso al momento del riconoscimento della paternità e se minorenni, una volta raggiunta la maggiore età, ha il diritto di intentare un'azione in giustizia per rinnegare la filiazione paterna.

La filiazione paterna può in terzo luogo derivare da un rapporto sessuale avvenuto per errore.

In generale, dunque, nel diritto vi è una distinzione tra la filiazione legittima che è il legame giuridico che lega il bambino ai suoi genitori uniti dal vincolo matrimoniale e la filiazione naturale che caratterizza il bambino nato da una coppia non sposata. Come già accennato, in Marocco la filiazione naturale lega il bambino alla madre ma non al padre biologico³³. In assenza del riconoscimento paterno il bambino non ha diritto all'eredità del padre e i suoi diritti si limiteranno a quelli conferitogli per legge ma garantiti solo dalla madre, come sarà evidenziato più nel dettaglio in seguito.

³³ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 77

Il *nasab*, ovvero il lignaggio che indica la parentela di un bambino e l'istituzione di tutti i suoi diritti legali, viene trasmesso tramite sangue dal padre o tramite il matrimonio dalla madre.

Considerato soprattutto il peso del *nasab* all'interno di una società musulmana, strutturata in maniera patriarcale³⁴, è evidente che un bambino nato al di fuori del vincolo matrimoniale è vittima di discriminazione all'interno del gruppo e in assenza di un riconoscimento di filiazione da parte del padre è la madre ad avere determinati diritti e doveri nei suoi confronti tra cui³⁵:

- L'*ḥadāna*, ovvero la cura del bambino che comprende l'educazione e il vegliare sui suoi interessi (art.163)
- La rappresentazione legale del bambino, per cui è lei a doversi occupare degli affari del minore, garantendogli un'educazione religiosa e una formazione così come la gestione dei beni del minore (art.235)
- I doveri di cui fa riferimento l'articolo 54³⁶ del codice di famiglia spettano in questo caso unicamente alla madre
- La trasmissione al bambino della propria nazionalità
- L'eredità del bambino

Tra i doveri enumerati nell'articolo 54 vi è quello di registrare il bambino allo stato civile, obbligo che deve essere esercitato da una persona nell'ordine seguente: padre o madre, tutore testamentario, fratello, nipote.

La legge prevede inoltre che nel caso in cui si tratti di un bambino nato da genitori sconosciuti o abbandonato dopo il parto, è il procuratore del re a doversi occupare della dichiarazione di nascita.

Nel caso di bambino nato da padre sconosciuto, invece, è la madre a doverlo dichiarare o una persona sostituta, che si occupi di scegliere un nome che comprenda

³⁴ Halim Barakat, *The Arab Family and the Challenge of Social Transformation*, Warnock Elizabeth, *Women and the Family in the Middle East, New Voices of Change*, Austin 1985, p. 27-31

³⁵ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 78

³⁶ L'art.54 prevede il dovere dei genitori di prendersi cura del bambino vegliando sulla sua salute fino al raggiungimento della maggiore età, la sua iscrizione allo stato civile, l'allattamento al seno se possibile, la preservazione della sua integrità fisica e psicologica e la garanzia di un'istruzione.

l'epiteto 'Abd'³⁷ nel nome fittizio assegnato al padre sconosciuto del bambino e da un cognome di famiglia³⁸. Questa legge, seppur abbia apportato un certo grado di progresso, rendendo obbligatoria la dichiarazione del bambino e considerando che precedentemente la madre single poteva attribuire al figlio il proprio nome di famiglia solo dietro consenso del padre e dei fratelli³⁹, è comunque un atto discriminatorio⁴⁰ poiché l'attribuzione di un epiteto rende facilmente distinguibile un bambino nato da un rapporto sessuale illecito, con tutte le conseguenze che ne derivano, tenuto presente il panorama socio-culturale in cui quest'ultimo vive.

Tuttavia, secondo quanto affermato da Hakima el-Alhani, responsabile del settore legale dell'associazione INSAF nell'intervista da me condotta, a partire dal 2002 il cognome del bambino nato da padre sconosciuto viene scelto da un libretto. Inoltre, a partire dal 2010 a Casablanca la madre può scegliere di dare al bambino il proprio nome di famiglia senza il consenso del padre, sulla base di quanto previsto da una circolare del ministero degli interni che però molti fingono di non aver ricevuto o che addirittura si rifiutano di seguire.

Il codice di famiglia, all'articolo 156, prevede però che il bambino nato al di fuori del vincolo matrimoniale ma all'interno di una relazione di fidanzamento possa essere riconosciuto dal padre. È l'articolo 5 a definire nel nuovo codice di famiglia il fidanzamento, ovvero un patto che lega un uomo e una donna promessi sposi, dopo che questi abbiano pronunciato la *fātiḥa*⁴¹ e si siano scambiati doni reciproci.

Il fidanzamento deve essere il prodotto di un consenso reciproco e nel caso in cui segni di gravidanza appaiano nella fidanzata, questa viene imputata al fidanzato per rapporti sessuali avvenuti per errore se (art.156):

- il fidanzamento è stato approvato dalle due famiglie
- la fidanzata è rimasta incinta durante il fidanzamento

³⁷ Epiteto che in arabo significa "schiavo"- È seguito da uno dei nomi di Dio, è utilizzato come teoforico

³⁸A. Bassouri, *La tourmente des mères célibataires au Maroc*, In: Libération, 17/04/2018. URL: https://www.libe.ma/La-tourmente-des-meres- celibataires-au-Maroc_a97023.html (consultato 16/04/2019)

³⁹ Legge sullo stato civile n°37-99

⁴⁰ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 79

⁴¹ Prima sūra del Corano

- i due fidanzati hanno riconosciuto di essere i responsabili della gravidanza

Tuttavia, se il fidanzato nega di esserne il responsabile è possibile ricorrere a tutti i mezzi legali per stabilire la filiazione paterna. I tribunali quindi possono accordare alla madre il diritto di ricorrere a un test del DNA, che però non prova in ogni caso la legittimità del figlio. La madre può comunque richiedere un risarcimento per il danno causato al bambino e a se stessa sulla base della responsabilità civile extracontrattuale⁴².

Un'alternativa, nel caso di volontà di riconoscere una filiazione altrimenti illegittima, è la richiesta di riconoscimento di matrimonio. L'articolo 16 della Moudawana modificata nel 2004 prevede per l'appunto che, se presentata entro 10 anni (e quindi fino al 2014) dalla promulgazione del nuovo codice di famiglia, questa richiesta potrà risultare valida⁴³ e che qualunque documento che testimoni l'atto, così come il ricorso all'esperienza, sono ammessi dal tribunale. Quest'ultimo prende inoltre in considerazione l'esistenza di bambini o di una gravidanza che siano il prodotto di una relazione coniugale. Con questa procedura, i bambini nati prima del giudizio del tribunale diventano figli legittimi, secondo una circolare relativa all'applicazione del codice di famiglia⁴⁴.

Tuttavia, per le madri single questa non è una valida opzione, considerando che il test del DNA non costituisce da solo, secondo la Corte Suprema, una prova sufficiente a giustificare una relazione coniugale prima della gravidanza⁴⁵.

Inoltre, sempre considerando gli atteggiamenti negativi nei confronti delle madri single non solo della società, ma anche delle autorità, e soprattutto il grande potere discrezionale del giudice relativo all'ammissibilità delle prove offerte per il riconoscimento matrimoniale, anche il nuovo codice di famiglia resta sfavorevole alla categoria delle madri single in Marocco⁴⁶, così come non sembra superare totalmente tutti quegli ostacoli ancora esistenti per il raggiungimento della parità di genere nonostante i suoi tratti per certi versi moderni.

⁴² N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 81

⁴³ *Ivi*, p. 82

⁴⁴ *Ibidem*, p. 82

⁴⁵ *Ivi*, p. 83

⁴⁶ *Ibidem*, p.83

1.2 Codice penale

Questo paragrafo si occuperà di illustrare la storia del Codice penale marocchino, dal periodo precedente alla sua codifica quando al diritto sciaraitico si affiancava il diritto consuetudinario tribale, fino al momento in cui sotto il protettorato francese venne redatto il primo Codice penale. Si proseguirà successivamente con la trattazione dell'evoluzione del Codice penale in Marocco nel corso degli anni fino alla promulgazione del Codice penale in vigore oggi. Verranno allora fatti degli specifici riferimenti alla situazione delle madri single e dei loro bambini in Marocco sulla base dell'articolo 490 relativo ai rapporti sessuali al di fuori del matrimonio e sulle conseguenze che questo articolo del Codice penale ha sui diritti di queste fasce di popolazione.

Prima dell'islamizzazione del paese erano le tribù a regolare e punire comportamenti considerati proibiti⁴⁷.

L'arrivo dell'Islam non cancellò con facilità le pratiche fino ad allora in uso. Queste erano infatti fortemente radicate nelle coscienze delle tribù e dei loro membri e a ciò bisogna aggiungere anche che il diritto promosso dalla nuova religione proveniva da lontano e non aveva una struttura tale da permettere effettivamente una sua immediata messa in opera⁴⁸. Tuttavia, con il passare del tempo, i sostenitori della *Shari'a* si resero conto del beneficio che la giustizia avrebbe tratto dal mantenimento del costume fino ad allora vigente, così come le tribù si convinsero dell'inutilità dell'opporvi al diritto dettato dalla nuova religione che era stata abbracciata dalla popolazione⁴⁹.

Fu così che i giureconsulti marocchini s'impegnarono nel processo di armonizzazione dei costumi vigenti prima dell'arrivo dell'islam con i comandamenti apportati da questa nuova religione⁵⁰, metodo che non fu quello cui fece ricorso il protettorato francese in Marocco, che introdusse direttamente il proprio diritto, mettendo il paese nella posizione di riuscire solo dopo quarant'anni a raggiungere l'indipendenza giuridica⁵¹.

⁴⁷ M. Amzazi, *Essai sur le système pénal marocain*, Rabat, Centre Jacques-Berque, 2013. URL: <http://books.openedition.org/cjb/384>, p. 2 (consultato il 21/02/2019).

⁴⁸ Ibidem, p. 2

⁴⁹ Ibidem, p. 2

⁵⁰ Ibidem, p.2

⁵¹ Ivi, p. 2-4

Dagli inizi del XIX secolo, infatti, nei paesi arabi in cui il diritto islamico non venne applicato, il diritto penale risultò essere una copia adattata alle codificazioni penali europee⁵².

Secondo il trattato di Fès stipulato tra la Francia e il Marocco nel 1912, la Francia aveva il diritto e il dovere di riformare la giustizia in generale e quella penale in particolare, ma non rispettò leggi e istituzioni esistenti come si era formalmente impegnata⁵³.

La promulgazione del Dahir Berbero nel 1930, che prevedeva l'adattamento della giustizia berbera alle condizioni dell'epoca e a preservare l'autonomia nazionale dei berberi principalmente sul piano giuridico sottraendoli alla *Sharī'a*⁵⁴ - e quindi al controllo giuridico sultanale -, fu considerato un tentativo da parte del protettorato di creare separazione tra arabi e berberi⁵⁵.

Con il ritorno all'indipendenza il Marocco non optò immediatamente per la riforma giuridica, con la consapevolezza che per attuare delle effettive modifiche al Codice penale era necessaria l'elaborazione di testi, l'istituzione di istituzioni giudiziarie e la formazione del personale⁵⁶.

Il primo Codice penale marocchino entrò dunque in vigore nel 1913 sotto il protettorato francese e solo il 17 giugno del 1963 venne adottato un nuovo Codice penale⁵⁷.

Nel corso degli ultimi cinquant'anni, il sistema penale marocchino è stato caratterizzato da un processo di tradizionalizzazione, come lo definisce Mohieddine Amzazi. Come da lui evidenziato infatti, nonostante la distanza presa da alcune nazioni nel corso della storia nei confronti delle proprie istituzioni e regole giuridiche, queste

⁵² M.F. Sorour, *Les orientations actuelles de la politique criminelle des pays arabes*, Archives de politique criminelle, n° 2, 1980, p. 173

⁵³ M. Amzazi, *Op. cit.*, p. 6

⁵⁴ G. Lafuente, *Dossier marocain sur le dahir berbère de 1930*, In: *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 1984. URL: https://www.persee.fr/doc/remmm_0035-1474_1984_num_38_1_2047, p.3 (consultato il 21/02/2019).

⁵⁵ M. Amzazi, *Op. cit.*, p. 6

⁵⁶ Ivi, p. 10

⁵⁷ A. Talbi, *Évolution du droit pénal*, Chroniques annuelles 2017 de l'actualité, CIPF, 2017. URL: <http://www.penalfrancophones.org/wp-content/uploads/2018/05/A.-Talbi-Doit-p%C3%A9nal-marocain-2018-1.pdf>, p. 1 (consultato 22/02/2019)

ultime possono facilmente tornare in superficie. Bisogna infatti sempre tenere in considerazione in questo contesto la formazione dei giudici e la loro interpretazione delle leggi. Nel caso del Marocco, come sottolineato dall'esperto, è stato proprio l'operato dei giudici a determinare una reintroduzione progressiva delle norme giuridiche islamiche nel sistema giuridico moderno⁵⁸ con un aumento dell'autorità del giudice che definisce il perimetro e le modalità del suo intervento nella sfera giuridico-politica⁵⁹.

Con la salita al trono di Muhammad VI, a partire dal 2000, il Codice penale marocchino è stato soggetto a delle variazioni ispirate al diritto internazionale, conformemente all'ambizione del Marocco di armonizzare i suoi codici agli impegni internazionali intrapresi⁶⁰.

In seguito alla primavera araba del 2011, inoltre, il legislatore penale si è impegnato ad attuare riforme per accompagnare la società marocchina verso l'equità e la modernità⁶¹. Tra le proposte avanzate vi è ad esempio la legalizzazione dell'aborto, anche se solo sotto circostanze particolari (ovvero se la gravidanza è stata causata da uno stupro o incesto)⁶².

Nonostante questo, il diritto penale marocchino resta caratterizzato da un certo arcaismo sociale, morale e da protezionismo politico⁶³.

⁵⁸ M. Amzazi, *Op. cit.*, p. 14-15

⁵⁹ Ivi, p. 16

⁶⁰ A. Talbi, *Op. cit.*, p. 1-2

⁶¹ Ibidem, p. 2

⁶² Ibidem, p. 2

⁶³ Ivi, p. 5

1.2.1 Articolo 490 e madri single

Il carattere arcaico del diritto penale marocchino è evidente ad esempio nell'articolo 490 del Codice penale, che ha una sua incidenza sulla tematica delle madri single prevedendo la prigione da un mese ad un anno per tutti coloro i quali, non uniti da un vincolo matrimoniale, abbiano avuto tra di loro dei rapporti sessuali⁶⁴.

Come evidenziato dallo studio di INSAF le madri single sarebbero imputabili della pena prevista per la relazione sessuale al di fuori del matrimonio.

Il bambino rappresenta infatti la prova della relazione illegale anche se, da un punto di vista giuridico, considerando che il diritto organizza in maniera molto precisa l'amministrazione della prova, risulta necessario sapere chi deve offrire la prova, le modalità per farlo e il processo da seguire per giudicare le prove ottenute⁶⁵.

L'onere della prova spetta a chi pretende di avere dei diritti al riguardo. Dunque, nel caso del diritto penale è il Ministero pubblico che deve provare l'infrazione di cui è accusata la persona perseguita.

Nel caso in cui l'infrazione sia da rinviare al Codice penale, la prova, secondo l'articolo 286, è libera anche se vi sono due limiti relativi ai modi per avanzare le prove.

Il primo limite è legale ed è legato appunto all'esistenza di leggi che regolano determinate infrazioni. Ad esempio, l'adulterio e le relazioni al di fuori del matrimonio possono essere provati solo se i responsabili vengono colti in flagranza di reato o tramite confessione.

Il secondo limite è relativo ai principi generali del diritto, per cui il ricorso a certe prove può essere discusso, sempre tenendo in considerazione che è il tribunale a valutare le prove.

Nel caso di relazioni sessuali al di fuori del matrimonio, l'articolo 493 prevede che la prova dell'infrazione degli articoli 490 e 491 si stabilisca tramite processo verbale di

⁶⁴ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 72

⁶⁵ *Ibidem*, p. 72

delitto flagrante avanzato da un ufficiale di polizia giudiziario; per confessione tramite lettere o documenti emanati dall'imputato o tramite confessione giudiziaria.

Nel caso di adulterio e di relazioni sessuali fuori dal matrimonio ci si trova all'interno di un sistema di prova legale. In questo sistema, se la prova prevista dalla legge non è riportata, il giudice deve assolvere, anche se la sua convinzione al riguardo è contraria.

Le prove previste per legge in riferimento alle relazioni sessuali al di fuori del matrimonio sono, come già accennato:

- 1) il processo verbale di delitto in flagrante
- 2) la confessione

Per quanto riguarda il delitto in flagrante, secondo il Codice penale pubblicato dal ministero della giustizia (Code pénal annoté, Ministère de la justice, 1990, p. 512) non è necessario che i colpevoli vengano sorpresi in flagrante, ma è sufficiente che il processo verbale constati delle circostanze tali per cui non possa esservi alcun dubbio sulle loro relazioni e sul delitto che hanno commesso. Considerando la definizione di "flagranza" del codice di procedura penale, la concomitanza è una condizione indispensabile e il processo verbale deve documentare dei fatti constatati nel momento o in un lasso di tempo molto breve dopo la commissione dell'infrazione.

Per quanto riguarda invece la confessione l'articolo 493 è molto chiaro: si può trattare di documenti in mano alla persona sospettata o della confessione passata in giustizia.

Il concepimento di un bambino non è citato in quest'articolo come una prova per stabilire le relazioni sessuali al di fuori del matrimonio. Di conseguenza, se non viene fatta alcuna osservazione al momento delle relazioni sessuali al di fuori del matrimonio e se la donna che ha partorito si rifiuta di confessare, non è possibile l'applicazione delle disposizioni previste dagli articoli 490 e 493, qualunque sia la convinzione del giudice.

Tuttavia, gli atteggiamenti di disprezzo e di rigetto che il corpo sociale riserva alle madri single fa sì che i tribunali siano poco propensi ad applicare questa interpretazione della legge.

Di conseguenza, è nelle mani del legislatore il potere di attuare un'innovazione per migliorare le sorti delle madri single in Marocco.

Infatti, il timore da parte della madre single di essere perseguibile a causa del rapporto sessuale al di fuori del matrimonio, la spinge spesso a nascondere la propria gravidanza e ad abbandonare il bambino alla nascita oppure ad ucciderlo una volta nato, poiché prova del reato da lei commesso⁶⁶.

A ciò bisogna aggiungere che da un punto di vista giuridico l'articolo 490 del Codice penale va contro la convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione nei confronti delle donne firmata dal Marocco, così come all'articolo 2 della Costituzione che prevede l'abrogazione di tutte quelle disposizioni penali che costituiscono una discriminazione nei confronti delle donne⁶⁷.

È anche vero che l'articolo 490 potrebbe non sembrare discriminatorio poiché non è prevista alcuna differenza di sanzione per l'uomo e la donna impegnati in una relazione sessuale al di fuori del matrimonio.

Tuttavia, nel caso in cui la donna resti incinta come conseguenza di questa relazione illecita, a differenza della donna, l'uomo se lo desidera può sfuggire alla condanna penale e alle sue responsabilità nei confronti del bambino. Per quanto riguarda la donna, invece, la presenza del bambino spinge la maggioranza dei giudici a considerarla perseguibile per il reato commesso, senza prendere in considerazione le clausole su indicate in riferimento alla necessità di scoperta in flagrante del reato o di confessione da parte del reo dell'atto commesso.

Come dichiarato dall'ispettore di stato civile di Casablanca Abdelaziz Darraz, e altri responsabili dei servizi amministrativi e giuridici delle associazioni che sostengono le madri single, a meno che *“non si bussi alla porta dell'ufficiale di stato civile, dell'adoul⁶⁸ o del tribunale di famiglia, questi organismi non chiameranno mai la polizia per denunciare la madre”*⁶⁹.

Sempre secondo dati raccolti da varie associazioni che lavorano sul campo, avviene spesso che in alcuni tribunali il procuratore convochi la madre per convincerla a non abbandonare il bambino ricorrendo all'articolo 490 per farle pressione. Questo avviene

⁶⁶ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 74

⁶⁷ *Ibidem*, p. 74

⁶⁸ Assistente giuridico di grande importanza in Marocco che riveste il ruolo di impiegato e di assistente del notaio, è incaricato di consegnare le dichiarazioni e i giudizi

⁶⁹ L. Uchôa-Lefebvre, *Op. cit.*, p. 24

perché nel Codice penale marocchino non è prevista alcuna sanzione nei confronti dei genitori che decidono di non occuparsi del bambino; questi sono infatti punibili solo nel caso in cui si siano presi la responsabilità di prendersene cura (articolo 465)⁷⁰.

Queste sono le ragioni per cui molte organizzazioni che si fanno carico delle madri single in Marocco si battono da anni per la soppressione dell'articolo 490 del Codice penale. Anche il CESE, ovvero il consiglio economico, sociale e ambientale, ha richiesto l'abrogazione degli articoli 490 e 491. Secondo questo ente, infatti, l'esistenza di questi articoli impedisce alle donne di denunciare ad esempio il loro aggressore nel caso di stupro. Tuttavia, Mustapha Benhamza, presidente del consiglio degli ulama' di Oujda e vicino al PJD, ha sottolineato che non sarebbe possibile rivedere la legge su questa tematica poiché si tratta di principi coranici⁷¹.

⁷⁰ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 76

⁷¹ A. Asmlal, *Code pénal: Le cese pour la dépenalisation des relations sexuelles hors mariage*, In: le 360, 29/04/2016. URL: <http://fr.le360.ma/politique/code-penal-le-cese-pour-la-depenalisation-des-relations-sexuelles-hors-mariage-70435> (consultato il 23/02/2019)

Capitolo II: Madri single in Marocco. Chi sono?

In questo capitolo verrà presentata la tematica delle madri single in Marocco, procedendo inizialmente con un'introduzione circa una possibile suddivisione di questa fetta di popolazione. Si procederà successivamente con la presentazione di dati raccolti dall'associazione INSAF nella regione di Casablanca, che permetteranno di avere un'idea più chiara sulle ragioni e situazioni che sono alla base del fenomeno ormai largamente diffuso delle madri single in Marocco. Verranno in seguito presentati dei casi specifici grazie alle testimonianze raccolte dall'attivista Aïcha Ech-Channa attraverso le storie raccontate da donne e ragazze che sono state ospitate presso la sua associazione Solidarité Féminine.

Analizzando il fenomeno delle madri single e le loro caratteristiche come età, istruzione e condizione economica, in Marocco non ci sono rilevanti differenze tra una città del nord – come per esempio Tangeri – e una più a sud come nel caso di Casablanca. Questo ci spinge a considerare i dati raccolti dallo studio di INSAF relativi a Casablanca come particolarmente significativi in quanto rappresentabili della situazione dell'intero paese. Piuttosto, è possibile notare variazioni tra le città e le zone rurali adiacenti: è nelle provincie che le ragazze tra i 15 e i 20 anni sono più esposte al rischio di divenire madri single, rispetto a quelle che abitano nei grandi centri urbani ⁷².

Le madri single nel caso specifico del Marocco risultano essere accomunate da carenze affettive precoci, violenze e situazioni di perdita⁷³ che ovviamente hanno delle ricadute sulla stabilità psichica di queste donne e quindi anche sulle scelte relative al loro futuro.

È inoltre possibile distinguere cinque gruppi di madri single⁷⁴.

Il primo comprende le donne provenienti da ambienti rurali: le politiche di aggiustamenti strutturali intraprese nel 1980 in Marocco (che portarono a significativi

⁷² N. Cherkaoui, *Le Maroc des mères célibataires: Ampleur, réalité, actions, représentations, itinéraires et vécus*, Casablanca 2010, p.166.

⁷³ Ivi, p. 263.

⁷⁴ A. Bousbaa, A. Anbi, *Les conditions des mères célibataires face aux défaillances des politiques sociales au Maroc*, In: *Revue des politiques sociales et familiales*, n°124, 2017. Dossier « Politiques sociales et familles : perspectives internationales ». URL : www.persee.fr/doc/caf_2431-4501_2017_num_124_1_3204, p. 58 (consultato 09/02/2019)

tagli alle spese del governo nel settore sociale⁷⁵) peggiorarono le condizioni socioeconomiche nelle campagne. Ciò spinse le donne a migrare verso le grandi città per aiutare le proprie famiglie da un punto di vista finanziario. Ciò avvenne però in un contesto culturale, sociale e religioso in cui una donna che abbandonava il proprio focolare domestico per motivi lavorativi era malvista.

La precarietà della loro situazione, in molti casi anche a causa della tenera età, le mise nelle condizioni di essere vittime di ricatti sessuali da parte dei loro datori di lavoro, che ai primi segni di gravidanza le allontanavano.

Qui è possibile ricollegarsi a un fenomeno tuttora diffuso: si tratta della scottante questione delle *petites bonnes* in Marocco, bambine che provengono da famiglie in difficoltà economica e che vengono mandate dai propri genitori dalle campagne verso le città, nella speranza di offrire loro un futuro migliore. In realtà queste bambine finiscono per essere sfruttate, anche sessualmente, ricevendo in cambio del proprio servizio come domestica un salario che si aggira intorno ai 20-30 dollari al mese, come affermato da Omar Saadoun, specialista del settore che lavora presso INSAF. Molte di queste bambine saranno future madri single.

Il secondo profilo di madre single è quello di donne che intraprendono una relazione con un solo partner che le sostiene dal punto di vista finanziario; un'altra categoria è costituita da coloro che cedono di fronte a promesse di matrimonio che non verranno mai mantenute e per concludere vi sono donne fidanzate ufficialmente e altre che sono vittime di molestia, stupro e incesto⁷⁶.

I dati raccolti dall'associazione INSAF, anche se basati solo sui discorsi fatti dalle madri single intervistate, confermano la stessa suddivisione di questa categoria, fornendoci però anche maggiori informazioni in merito alla loro precisa distribuzione: nel 2009 era al 15,7% la percentuale di donne che è diventata madre in seguito a un rapporto sessuale al di fuori del vincolo matrimoniale e che conviveva; riguardo l'incesto la percentuale risulta essere dello 0% nel 2009 rispetto a quella dello 0,3% risalente al

⁷⁵ J. M. Newman, *Aspirational Maternalism in Morocco*, Journal of Middle East Women's Studies, 2018, URL : https://www.academia.edu/36730131/Aspirational_Maternalism_and_the_Reconstitution_of_Single_Mothers_in_Morocco?auto=download2018, p.49 (consultato il 09/02/2019).

⁷⁶ A. Bousbaa, A. Anbi, *Op.cit.*, p.57-59

2008; molto alta è invece la percentuale relativa alle promesse di matrimonio (41,5%); a 11,8% arriva la percentuale delle donne divenute madri a causa di prostituzione; l'8% dichiara che il bambino è frutto di una relazione amorosa, mentre l'8,6% afferma che il rapporto sia la conseguenza di una relazione passeggera; il 9% sostiene di esser stata vittima di stupro e il 4,8% sostiene che la gravidanza deriva da altre motivazione non specificate, mentre il restante risulta essere non classificato⁷⁷.

Tabella 1⁷⁸: Tipo di relazione esistente tra la madre e il padre del bambino, dati basati sui discorsi delle madri, Casablanca 2008-2009

Tipo di relazione	2008	2009
Convivenza	10,7%	15,7%
Incesto	0,3%	0%
Promessa di matrimonio	41%	41,5%
Prostituzione	14%	11,8%
Relazione amorosa	9,5%	8%
Relazione passeggera	8%	8,6%
Stupro	8,5%	9%
Altro	5%	4,8%
Non classificato	2,7%	0,5%

Tabella 2⁷⁹: Tipo di relazione esistente tra la madre e il padre de bambino. Dati basati sui discorsi delle madri, Casablanca, 2002-2009

Anno	2002	2009
Relazione con promessa di matrimonio	28%	41,5%
Relazione senza promessa di matrimonio	28%	37,7%
Stupro	6%	9%
Prostituzione	3%	11,8%

⁷⁷ N. Cherkaoui, *Op.cit.*, p. 282

⁷⁸ Ibidem, p. 282

⁷⁹ Ibidem, p. 282

Numerose e varie sono, come già accennato e dimostrato grazie alla presentazione dei dati raccolti da INSAF, le ragioni per cui queste donne intraprendono relazioni sessuali al di fuori del vincolo matrimoniale senza alcuna precauzione. Aïcha Ech-Chenna, donna marocchina di 75 anni che nel 1985 ha fondato a Casablanca l'associazione Solidarité Féminine (ASF), a distanza di 17 anni dalla pubblicazione del suo primo libro *Miséria*, diventa portavoce di tutte quelle donne che lei definisce “senza voce”, tanto da intitolare il suo secondo libro *À hautes voix*. Le storie che seguono sono un'ulteriore testimonianza delle molteplici circostanze in cui una ragazza diventa vittima, consapevolmente e non, di un rapporto extraconiugale.

Tra le storie riportate nel libro dell'attivista marocchina vi è quella di Itto, ragazza che aveva perso la madre quando aveva due anni e che ai tempi in cui incontrò Chenna viveva nel quartiere Gauthier con suo padre. Probabilmente stuprata da lui, decise di portare avanti la gravidanza e di prendersi cura della figlia. Dopo il parto trascorse ben 48 ore in prigione poiché accusata di prostituzione. La figlia la definisce “l'uomo di ferro” per tutte le difficoltà che è riuscita a superare da sola e le responsabilità di cui si è fatta carico sin da quando aveva 20 anni e che tutt'oggi permettono alla figlia di seguire un corso di formazione per diventare infermiera. Ma, come ricorda Itto, a nessuno sul posto di lavoro in cui era l'unica donna disse mai di essere una madre single, restando sempre discreta e assecondando tutti coloro i quali pensavano che fosse divorziata⁸⁰. Da questo breve racconto di vita è possibile dedurre quanto peso abbia a livello sociale un'eventuale ammissione di rapporto sessuale al di fuori del vincolo matrimoniale. Itto è inoltre l'esempio di una donna che ha subito una precoce perdita che l'ha fortemente colpita e che ha sicuramente rivestito un ruolo chiave nel suo futuro: quella della madre.

Un'altra storia è quella di Rafea, l'ultima di sette fratelli, studentessa liceale stuprata dal fidanzato e messa alla porta dalla madre al nono mese di gravidanza. Tornata a casa si confidò con la madre della violenza subita, ma quest'ultima la convinse della probabilità che lui l'avrebbe chiesta in sposa molto presto. Tuttavia, dopo un mese, Rafea fu accusata di voler rovinare la famiglia quando, incontrato il fidanzato, rifiutò con forza la sua richiesta di abortire. Da allora afferma di odiare gli uomini e sostiene che l'amore

⁸⁰ A. Ech-Chenna, *À hautes voix*, Le Fennec, Casablanca 2013 p. 9-34

non esiste perché sono sempre gli interessi a guidare le loro azioni⁸¹. Questo è un chiaro esempio di una totale assenza di dialogo tra madre e figlia circa possibilità contraccettive in seguito al rapporto sessuale non protetto, problematica che, considerato il carattere tabù di questa tematica e l'accesso limitato dei giovani a informazioni relative alla salute sessuale e riproduttiva e ai servizi ad esse legati, è sicuramente una delle cause di diffusione del fenomeno di gravidanze non desiderate nel paese⁸².

Safia, 24 anni e originaria di Fès, si è laureata in sociologia sette giorni dopo il suo parto. Innamorata del padre di sua figlia, in seguito alla sua richiesta di regolarizzare la situazione, il padre della bambina scompare, motivo che spinge la ragazza a rivolgersi all'associazione ASF. Nessuno della sua famiglia, a parte un fratello, le rivolge più la parola. Safia ha anche dichiarato più volte di aver pensato di sposarsi per coprire lo scandalo e per proteggersi non solo dalla società, ma anche dalla sua stessa famiglia⁸³. Questa è una storia che dimostra quanto grave sia il peso di una gravidanza non desiderata nel contesto preso in considerazione, tanto da spingere queste donne a pensare ad alternative, come il matrimonio di convenienza, per coprire la vergogna e ottenere una parvenza di accettazione da parte della società e della famiglia in particolare.

È degno di nota che la debolezza psicologica di alcune di queste donne dopo l'esperienza vissuta, come su accennato, ha delle conseguenze anche sulla recidività del loro comportamento⁸⁴. Questo accade perché, nonostante i programmi offerti dalle diverse organizzazioni che si occupano non solo di alloggiare, ma anche di offrire corsi alle madri single riguardanti i loro diritti e l'educazione sessuale, non sempre il sostegno psicologico risulta essere sufficiente tenendo in considerazione che l'aiuto fornito loro ha una durata limitata, in aggiunta alle difficoltà materiali oggettive che queste donne devono affrontare.

Quindi, situazioni di vagabondaggio per le strade, mendicizia, precarietà sociale, problemi del comportamento e devianze come la droga, l'alcolismo, la prostituzione, così come patologie psichiatriche, mutismo e sordità (sempre ricordando l'esperienza di una

⁸¹ Ibidem, p. 35-42

⁸² *Breaking the Wall of Silence, Women and Girls in Morocco Open Up about Adolescent Pregnancy*, "UNFPA/Morocco", 29/10/2013, URL: <https://www.unfpa.org/news/breaking-wall-silence-women-and-girls-morocco-open-about-adolescent-pregnancy> (consultato il 10/02/2019)

⁸³ A Chenna, *Op. cit.*, p.43-52

⁸⁴ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p.177

prima relazione deludente che ha portato alla nascita di un bambino) determinano l'inizio da parte della donna di un percorso fatto di speranze e sconfitte che si concluderà spesso con un'altra relazione e una seconda gravidanza⁸⁵.

⁸⁵ Ibidem, p. 178

2.1 Caratteristiche generali madri single in Marocco

In questo paragrafo si cercheranno di delineare con più precisione alcune caratteristiche delle madri single in Marocco, come lo statuto matrimoniale, l'età, il livello d'istruzione, il tipo di alloggio in cui vivono e lo statuto lavorativo. Tutti questi dati, tenuta presente la mancanza di dati più recenti a causa del carattere tabù della tematica delle madri single in Marocco, sono aggiornati al 2009 e sono il risultato dello studio condotto dall'associazione INSAF nella regione di Casablanca. Le percentuali raccolte sono state in parte messe a confronto con quelle risalenti al 2002, il che ci permette di avere una panoramica più chiara dell'evoluzione del fenomeno trattato e delle sue peculiarità.

2.1.1 Statuto matrimoniale

La seguente tabella ci dà maggiori informazioni riguardo lo statuto matrimoniale delle donne a Casablanca nel 2008 e nel 2009 e mostra una netta diminuzione della percentuale delle donne single con bambini dal 16% nel 2008 all'8,8% nel 2009. Si può inoltre osservare che è molto alta la percentuale di donne single nella metropoli di Casablanca (71,8% nel 2009), conseguenza forse di un cambiamento delle mentalità e di un livello d'istruzione più elevato per cui le donne marocchine tendono a posticipare il proprio matrimonio⁸⁶.

Tabella 3: Statuto matrimoniale donne a Casablanca⁸⁷

Statuto	2008	2009
Single	64,8%	71,8%
Single con bambini	16%	8,8%
Divorziata	11%	15%
Sposata	2,3%	3%
Vedova	1,4%	0,9%
Non classificata	4,2%	0,6%

⁸⁶ T. F. Koundouno, *Study Finds a Growing Trend of Single Women in Morocco*, In: "Morocco World News", 14/04/2018, URL: <https://www.moroccoworldnews.com/2018/04/244492/study-finds-growing-trend-single-women-morocco/> (consultato il 10/02/2019)

⁸⁷ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 279

2.1.2 Età

Un altro elemento degno di approfondimento in relazione alla tematica trattata è l'età delle madri single in Marocco.

Dalla lettura delle tabelle redatte da INSAF, sempre considerando che i dati si riferiscono alle madri single presenti a Casablanca, risulta che è maggiore la percentuale di quelle che hanno tra i 21 e i 30 anni e che, a distanza di un anno, dal 2008 al 2009, vi è stato un aumento del 3% del numero di donne in gravidanza appartenenti a questa fascia d'età. Al secondo posto vi sono invece quelle donne che hanno tra i 31 e 40 anni, con un aumento dell'1,7% dal 2008 al 2009.

I dati relativi al 2003 confermano un'alta percentuale di madri single tra i 21 e i 30 anni (58%), seguita poi dalla percentuale del 28% riguardante la fascia d'età 31-40 anni. Inoltre, è possibile notare che, mentre nel 2009 si abbassa la percentuale delle donne aventi dai 40 anni in su non sposate e con bambini, aumenta dell'11% il totale di ragazze al di sotto dei 21 anni che hanno intrattenuto rapporti extraconiugali.

Tabella 4: Fasce d'età madri single a Casablanca⁸⁸

Fascia d'età	2008	2009
Meno di 15 anni	0,9%	0,4%
15-20 anni	20,6%	19,5%
21-31 anni	54%	57%
31-40 anni	18,3%	20%
41-50 anni	2,6%	1,7%
Più di 50 anni	0,6%	0,4%
Non classificato	2%	0,9%

⁸⁸ Ivi, p. 279

Tabella 5: Fasce d'età madri single a Casablanca, paragone 2003-2009⁸⁹

Fascia d'età	2003	2009
Meno di 21 anni	9%	20%
21-30 anni	58%	57%
31-40 anni	28%	20%
41 e più	5%	2%

⁸⁹ Ivi, p. 279

2.1.3 Alfabetizzazione

In riferimento al tasso di alfabetizzazione, sempre considerando quanto questo vari di regione in regione⁹⁰, si può notare un alto tasso di analfabetismo presso le madri single di Casablanca. Questa percentuale è poi seguita da quelle madri single che hanno ricevuto invece un livello d'istruzione primario. Si abbassa fortemente la percentuale di donne iscritte a corsi universitari. La tabella seguente ci permetterà di confrontare il livello di alfabetizzazione delle madri single nel 2002 e nel 2009: è possibile notare un innalzamento della percentuale del 4,2% delle madri single che hanno ricevuto un'istruzione primaria, mentre si è innalzato il tasso di analfabetismo dell'1,6%. Questo dato deve però essere considerato in relazione con il tasso nazionale di analfabetismo delle donne in età di procreare, che nel 2006 era del 43% e che, secondo previsioni formulate da istituzioni dello stato, a partire dal 2009 e negli anni seguenti si sarebbe abbassato⁹¹.

È dunque possibile concludere che l'analfabetismo è solo una delle concause del fenomeno delle gravidanze non desiderate⁹².

Tabella 6: Livello di alfabetizzazione delle madri single a Casablanca⁹³

Livello scolastico	2008	2009
Primario	34,7%	30,2%
Scuole medie	0%	1,8%
Secondario	22%	23,6%
Universitario	2,3%	3%
Analfabete	39%	40,6%
Non classificato	0,2%	0,6%

⁹⁰ Ibidem, p. 280

⁹¹ Ivi, p. 280

⁹² Ivi, p. 280

⁹³ Ibidem, p. 279

Tabella 7: *Paragone livello alfabetizzazione madri single 2002-2009 a Casablanca*⁹⁴

Livello scolastico	2002	2009
Primario	26%	30,2%
Secondario (Medie e Liceo)	27%	25,4%
Universitario	2%	3%
Senza livello	45%	40,6%

⁹⁴ Ivi, p. 279

2.1.4 Alloggio

Sulla base di quanto già citato in riferimento all'omogeneità della "categoria" delle madri single in Marocco, bisogna aggiungere anche che la diffusione dei rapporti sessuali al di fuori del matrimonio riguarda indistintamente le zone urbane e rurali⁹⁵: di conseguenza non vi è alcuna distinzione tra gli ambienti di provenienza di queste donne.

Tuttavia, è anche vero che vi è la tendenza da parte delle donne provenienti da ambienti rurali a trasferirsi nelle grandi città in seguito ad una gravidanza, costrette a nascondersi nell'anonimato: una necessità considerando lo stigma sociale di cui le madri single diventano vittime e che è ancora più evidente in un piccolo paese di campagna, dove nulla resta privato e ogni evento appartiene al gruppo.

A ciò si aggiunge anche la consapevolezza da parte delle donne di ambienti rurali della possibilità di essere prese in carica da parte di associazioni presenti principalmente nelle grandi città.

Eppure, anche nel caso di madri single che risiedono in ambiente urbano, il distacco con la famiglia è nella maggior parte dei casi netto, motivo per cui le associazioni tentano una riconciliazione con le loro famiglie⁹⁶, considerando l'importanza centrale di questo nucleo nelle società del Nord Africa⁹⁷. Infatti, le madri single in Marocco vengono disonorate dalla loro stessa famiglia, persino nel caso in cui si parli di una minorenni che è stata vittima di stupro⁹⁸.

Bisogna inoltre sottolineare che l'esclusione di cui queste donne sono vittime riguarda non solo la famiglia ma anche la società, e le pone di fronte a difficoltà sempre maggiori dovute al rifiuto o alla perdita di un lavoro e di un alloggio.

La tabella seguente mostra le estreme condizioni in cui le madri single sono costrette a vivere con il proprio bambino: il 67% di loro vive nei quartieri popolari o nelle *bindonvilles* a causa delle scarse risorse economiche.

⁹⁵ A. Bousbaa A., A. Anbi, *Op. cit.*, p. 53

⁹⁶ L. Uchoa-Lefebvre, *Mères célibataires au Maghreb, Défense des droits et inclusion sociale*, Santé du Sud, 2013-2014, p.72

⁹⁷ Ivi, p. 22

⁹⁸ *Ibidem*, p.22

Tabella 8: Suddivisione madri single per tipo di abitazione a Casablanca⁹⁹

Alloggio	2008	2009
Bidonvilles	6%	7%
Quartiere popolare	56,3%	60%
Quartiere intermedio	10%	8,2%
Quartiere residenziale	1,5%	2,2%
Zona rurale	9,5%	3,2%
Zona semi rurale	6%	4,7%
Senza	7%	7,4%
Non classificato	3,6%	1,7%

⁹⁹ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 281

2.1.5 Professioni madri single

La tabella che segue ci offre una panoramica più chiara circa la professione svolta dalle madri single.

La percentuale più alta è rappresentata da chi lavora come donna delle pulizie, con una percentuale del 30% nel 2008 e un aumento dell'1% nel 2009; la seconda posizione ricoperta dalle madri single è quella di operaia con un aumento registrato del 3,7% dal 2008 al 2009. Questa percentuale è poi seguita da quelle donne che, con a carico un figlio, non hanno alcun lavoro, percentuale che si abbassa dal 23% nel 2008 al 21% nel 2009. Inoltre, da notare è anche la percentuale di madri single che si trovano in situazione di prostituzione, con una percentuale del 6% nel 2008 che però si abbassa precipitosamente nel 2009 per arrivare all'1,8%.

Tabella 9: Statuto professionale delle madri single a Casablanca basata su dati dichiarativi delle stesse donne¹⁰⁰

Professione	2008	2009
Liberaie (cucito, parrucchiera, commercio)	1,6%	0,1%
Studente	3,2%	4%
Donna delle pulizie	30%	31%
Operaia	23,3%	27%
Donna in situazione di prostituzione	6%	1,8%
Casalinga	0,1%	0%
Impiegata, segretaria	0,7%	0,1%
Petite bonne	0,6%	0%
Senza attività	23%	21%
Altre e non classificata	11,3%	14%

¹⁰⁰ Ivi, p. 280

Tabella 10 : Dati sull'occupazione delle madri single a confronto (2002-2009)¹⁰¹

Statuto	2002	2009
Domestica	41%	31%
Operaia	31%	27%
Altri impieghi	8%	17%
Senza attività	20%	21%

¹⁰¹ Ibidem, p. 280

2.2. Percentuali

Secondo stime recenti la nascita di bambini al di fuori del vincolo matrimoniale è di 50.000 l'anno, così come sono più di 30.000 i bambini abbandonati, trovati morti o vivi, nella sola città di Casablanca. A ciò bisogna aggiungere che il 45% delle madri single è stata una *petite bonne*¹⁰². Il direttore di una ONG che offre servizi alle madri non sposate, ha affermato in un'intervista con HRW che anche se non tutte le ex *petites bonnes* sono state vittime di molestie sessuali da parte dei loro datori di lavoro, le ragazze più giovani sono sicuramente più vulnerabili poiché alla ricerca di una tenerezza che non hanno ricevuto durante la loro infanzia, divenendo perciò facili prede in un contesto in cui, lavorando all'interno di mura domestiche, sono poche le opportunità per queste giovani di ricevere protezione al di fuori del posto di lavoro. Tuttavia, delle quindici ragazze intervistate da HRW, solo due hanno affermato di aver subito molestie sessuali nell'ambito domestico in cui lavorano, trovandosi dunque costrette ad abbandonare il proprio impiego¹⁰³.

INSAF (Institution Nationale de Solidarité Avec les Femmes en détresse), organizzazione non governativa presente a Casablanca dal 1999 e che ha ampia visibilità a livello internazionale, considerato anche il sostegno da parte di UN for Women, nel 2001 ha condotto uno studio circoscritto alle donne da essa stessa accolte.

Da questa indagine è emerso che delle 300 madri single ospitate: 175 sono analfabete (58,33%); 55 (18,33%) hanno ricevuto un'istruzione primaria; 50 (16,67%) hanno proseguito i loro studi fino al primo ciclo; 18 (6%) fino al secondo ciclo e 2 (0,67%) sono studentesse universitarie¹⁰⁴.

Leggendo queste cifre è possibile comprendere come la "categoria" delle madri single in Marocco sia fortemente variegata: è vero che la maggioranza di queste è analfabeta, ma allo stesso tempo non si può negare l'esistenza di una minima percentuale di donne

¹⁰² *La réalité du terrain en chiffres*, "Insaf", <https://www.insaf.ma/> (consultato il 02/02/2019)

¹⁰³ *Inside the home, outside the law: Abuse of child domestic workers in Morocco*, In: HRW Report, 19/12/2005. URL: <https://www.hrw.org/report/2005/12/19/inside-home-outside-law/abuse-child-domestic-workers-morocco> (consultato 26/03/2019)

¹⁰⁴ A. Belkacem, *Réinsertion des mères célibataires*, In: "Maghress"/Aujourd'hui le Maroc, 20/02/2002. URL: <https://www.maghress.com/fr/aujourd'hui/9346> (consultato il 02/02/2019)

che ha avuto rapporti sessuali al di fuori del matrimonio e che è iscritta ad un ciclo di studi superiore come quello universitario.

Dunque, si può dedurre che non è possibile generalizzare un fenomeno come questo, né spiegarlo limitandosi semplicemente a considerarlo conseguenza di mancata istruzione, anche se certamente anche questo è un elemento rilevante.

In Marocco inoltre, in un contesto in cui la presenza di bambini nati al di fuori del vincolo matrimoniale tutt'oggi è sinonimo di una disfunzione sociale e causa della rottura dell'ordine stabilito, il numero delle madri single e dei loro bambini aumenta¹⁰⁵.

Infatti, tra il periodo 1996-2002 e il periodo 2003-2009, il numero delle madri single in Marocco si è moltiplicato per quattro, pur considerando che queste cifre sono comunque inferiori alla realtà a causa di tutta una serie di fattori come ad esempio la tendenza a registrare queste donne con lo stato di sposate, la non dichiarazione di madri single che partoriscono in un ambiente non medico per evitare l'immediata registrazione così come la scelta di madri single che hanno partorito di non usufruire dei servizi di maternità¹⁰⁶.

Le regioni che sono state prese come campione da INSAF per la raccolta di dati sono: Oued Eddahb Lagouira, Souss Massa Draa, Chaouia Ouardigha, Chrarda, Meknès Tafilalet e Tanger Tétouan.

Come sottolineato dal documento, le ricerche sono state condotte in ambiente ospedaliero e successivamente i dati raccolti sono stati paragonati alle statistiche rese note dal ministero della sanità riguardo al totale delle nascite avvenute in strutture note.

Un altro confronto che è stato avanzato è relativo ai dati forniti dall'Haut Commisariat au Plan e che riguarda le previsioni sulle nascite nelle varie regioni.

¹⁰⁵ N. Cherkaoui, *Op.cit.*, p. 110

¹⁰⁶ A. Bousbaa, A. Anbi, *Op. cit.*, p. 53-61

Tabella 11: Paragone tra numero madri single per regione e per anno e il totale di nascite annuali per regione¹⁰⁷

Anno	Totale di madri single per regione e per anno				Totale nascite per regione e per anno			
	2003	2005	2007	2009	2003	2005	2007	2009
Chaouia Ourdigha	318	350	312	378	6986	6440	6803	8133
Chrarda	468	640	662	682	12286	10983	14592	18469
Meknes Tafilalet	401	521	341	341	6386	6883	6644	8983
Oued Dahhab Lagouira	78	88	63	63	1573	1501	1610	1752
Souss Massa Draa	584	623	567	851	7403	7309	14154	13617
Tanger Tetouan	372	327	112	394	10840	10981	6050	14231

Tabella 12: Tassi in percentuali delle madri single¹⁰⁸

	Tassi annuali			
	2003	2005	2007	2009
Chaouia Ourdigha	4,6%	5,4%	4,6%	4,6%
Chrarda	3,8%	5,8%	4,5%	3,7%
Meknes Tafilet	6,3%	7,6%	5,1%	3,8%
Oued Dahhab Lagouira	5,0%	5,9%	3,9%	3,6%
Souss Massa Draa	7,9%	8,5%	4,0%	6,2%
Tanger Tetouan	3,4%	3,0%	1,9%	2,8%

¹⁰⁷ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 104

¹⁰⁸ Ivi, p. 105

Dalla lettura di questa tabella si può concludere che il tasso medio delle madri single si è spostato dal 5,16% nel 2003 al 4,11% nel 2009; tuttavia, questa diminuzione è da considerare in relazione all'abbassamento del tasso di fecondità della categoria "madri" in Marocco.

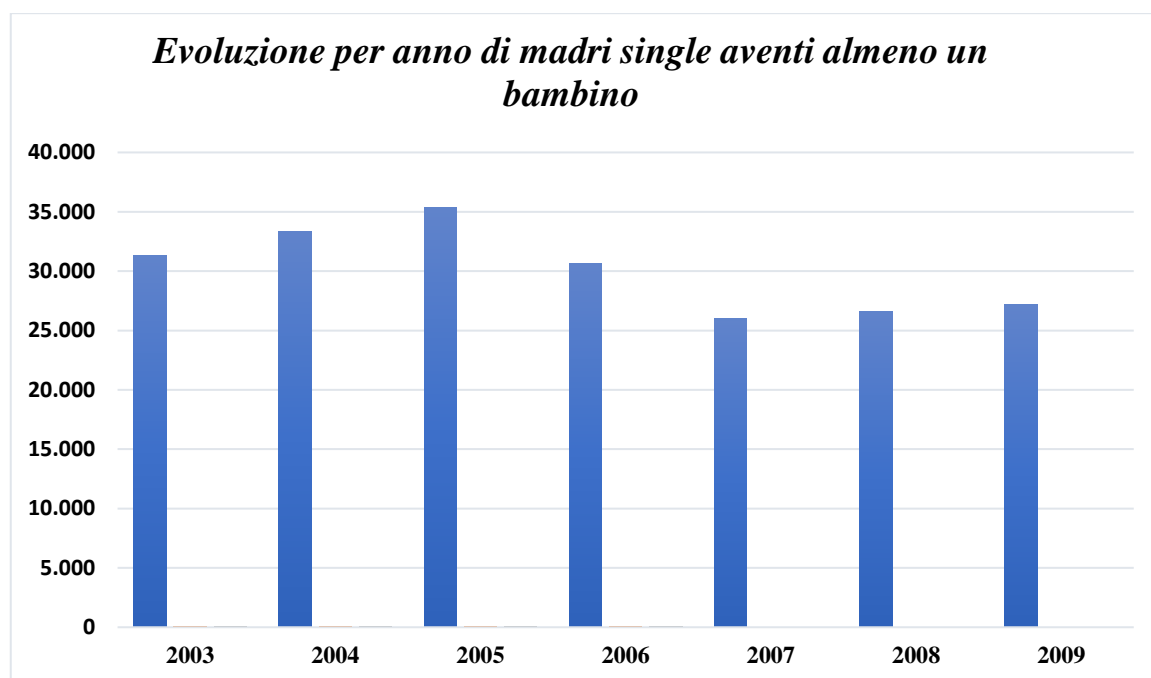
Nel 2003 il totale delle madri single che aveva partorito in ambiente ospedaliero e al di fuori del settore pubblico è di 31.343: di queste solo il 51% aveva partorito in un ospedale, mentre il restante 49% in un ambiente non controllato. È dunque chiaro il forte rischio corso dall'alta percentuale di donne che non si rivolge agli ospedali per portare a termine la gravidanza a causa del timore di essere segnalate alla polizia per quello che è ancora considerato un reato in Marocco: il rapporto sessuale al di fuori del matrimonio.

Nel 2005 i dati cambiano, con un aumento delle madri single che avevano portato a termine la gravidanza a 35.331, il 53% delle quali in ambiente ospedaliero e in modo visibile.

Nel 2007 si registra una riduzione dei parti delle madri single (25.980) ma allo stesso tempo un forte aumento dei parti avvenuti nel settore pubblico con una percentuale del 57,5%.

In riferimento al 2009, nel documento studiato, vengono riportate le previsioni relative alle "nascite viventi" delle madri single in Marocco, con una presunta riduzione del numero delle madri single che hanno portato a termine la gravidanza rispetto al 2003, ma un aumento rispetto ai dati relativi al 2007 e al 2008.

Tabella 13¹⁰⁹: Grafico sull'evoluzione dei numeri di madri single con almeno un bambino



In conclusione, attraverso la delineazione di un grafico con i dati su citati, è possibile avere un'immagine più chiara dell'aumento e della diminuzione del numero totale di madri single in Marocco negli anni presi in considerazione dallo studio condotto da INSAF. Nel Marocco del 2009 si può dunque contare un totale di 210.434 madri single con almeno un figlio¹¹⁰.

¹⁰⁹ Ivi, p. 110

¹¹⁰ Ivi, p.104-110

2.3 Aiuto internazionale e politiche interne a sostegno delle madri single in Marocco

Questo paragrafo si propone di offrire un quadro generale riguardo al sostegno offerto al Marocco da enti internazionali a favore di progetti promossi da organizzazioni non governative locali che si occupano di garantire l'uguaglianza dei diritti delle donne nel paese e in particolare quelli delle madri single, così come la protezione dell'infanzia. Verranno inoltre individuate alcune politiche a favore della componente femminile intraprese dallo stesso governo marocchino a partire dalla seconda metà del XX secolo che appaiono essere particolarmente all'avanguardia.

Il Marocco, nonostante si sia impegnato a mettere in atto il programma di azione di Beijing¹¹¹, il patto internazionale relativo ai diritti economici, sociali e culturali e la convenzione CEDAW¹¹² e appaia quindi a livello internazionale aperto a politiche di uguaglianza di genere, nella realtà presenta problematiche strettamente legate alla non attuazione di questi obiettivi.

Agenzie delle Nazioni Unite come UNIFEM¹¹³, FNUAP¹¹⁴ e UNICEF sono inoltre impegnate in progetti di sviluppo in Marocco. L'impegno di UNIFEM è volto all'autonomizzazione delle donne e delle bambine in Marocco e, in partenariato con istituzioni marocchine, contribuisce alla gestione di fondi per il consolidamento del programma portato avanti dall'associazione INSAF, apportando a questa Ong il 20% del budget totale e contribuendo in questo modo al finanziamento degli studi delle madri single a Casablanca. FNUAP, presente in Marocco a partire dal 1970, sostiene invece i programmi pubblici volti a lottare contro le gravidanze non desiderate e il parto a rischio e ha finanziato uno studio sulle madri single a Casablanca nel 2002. L'UNICEF, invece, in partenariato con la Ligue Marocaine pour la Protection de l'Enfance, in seguito ad uno

¹¹¹ Conferenza sulla condizione della donna tenutasi a Pechino nel 1995, i cui obiettivi sono stati rivisti nel corso degli ultimi decenni. Nel 2005 gli Stati membri hanno riaffermato la Dichiarazione di Pechino e la piattaforma d'azione impegnandosi per una loro completa e accelerata implementazione. URL: <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/> (consultato 01/02/2019)

¹¹² Convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione contro le donne adottata nel 1979 dall'assemblea generale delle Nazioni Unite

¹¹³ Fondo di sviluppo delle Nazioni Unite per le donne

¹¹⁴ Fondo delle Nazioni Unite per la popolazione

studio sul tema dell'abbandono dei bambini in Marocco, nel 2009 ha messo in opera un progetto destinato all'accompagnamento delle madri single in una regione di Marrakech, permettendo in questo modo la creazione di un centro di orientamento e di aiuto psicosociale per le madri che si trovano nella situazione di una gravidanza non desiderata. A ciò bisogna aggiungere anche il contributo dell'UNICEF per il progetto Dar el Oumouma che, sviluppato in collaborazione con l'INDH¹¹⁵, ha come obiettivo il miglioramento dell'accesso di donne provenienti da ambienti rurali a cure materne e neonatali, garantendo per l'appunto delle "case di attesa" (DAO) dove queste donne possano recarsi prima del termine della loro gravidanza ed essere prese a carico per il parto. Inoltre, queste strutture offrono anche dei corsi di formazione destinati alle donne¹¹⁶.

A livello interno, a partire dalla seconda metà del XX secolo, il Marocco diventa un paese all'avanguardia rispetto ai vicini africani con la diffusione dei programmi di pianificazione familiare¹¹⁷. Infatti, a partire dal 1960 il paese è stato testimone di un forte abbassamento del livello di fecondità delle donne, che nel periodo precedente avevano una media di 7 figli che si è appunto abbassata agli inizi degli anni '90 arrivando a 4,2 fino a toccare la media di 2,3 figli ciascuna nel 2003 ed infine 2,1 nel 2014 nella capitale Rabat. Quest'importante diminuzione del livello di fecondità delle donne in Marocco è legata alla politica di sviluppo marocchino. Infatti, nel 1960 gli alti tassi di fecondità nel paese rappresentavano una minaccia per la crescita economica dello stesso, motivo che spinse il governo ad abrogare nel luglio del 1967 la legge che vietava la propaganda anticoncezionale. Seguì quindi una diffusione di massa del progetto di pianificazione familiare che giunse fino nelle zone rurali, con campagne pubblicitarie che sostenevano l'offerta di anticoncezionali promuovendo l'immagine di una famiglia perfetta composta da due figli a coppia¹¹⁸. L'iniziativa ebbe un forte successo, con dei risultati ottimali che videro una crescita esponenziale nell'uso di anticoncezionali da una percentuale del 20% nel 1980 a una percentuale del 63% nel 2004¹¹⁹. Il limite di queste misure è però

¹¹⁵ Initiative Nationale pour le Développement Humain

¹¹⁶ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p.63 -70

¹¹⁷ B. Gastineau, A. Adjamagbo, *Les droits individuels face aux politiques de population. Regard sur trois pays africains: Bénin, Madagascar, Maroc*, Autrepart, 2014/2 (N° 70), p. 9

¹¹⁸ Ibidem, p. 9

¹¹⁹ Ivi, p. 10

significante, poiché il loro fine ultimo sembra essere di carattere unicamente pratico ed estraneo al rispetto dei diritti fondamentali dell'uomo come la possibilità di evitare una gravidanza non desiderata¹²⁰, considerando che le donne single sono escluse dai programmi di pianificazione familiare a causa delle norme di castità prematrimoniali¹²¹.

Nel 2011 invece è degna di nota la promulgazione della Costituzione, il cui articolo 34 prevede l'impegno dello stato a lottare contro i problemi sociali sensibili al genere¹²², così come la strategia intrapresa dal governo di Abdalilah Benkirane, ovvero il PGE (Plan Gouvernemental pour l'Egalité en perspective de la Parité 2012-2016) come risposta all'esigenza di dotare il paese di un quadro istituzionale coordinato alle azioni messe in atto dai dipartimenti ministeriali, con 24 obiettivi raggruppati in 8 assi¹²³, che tuttavia non garantiscono la risoluzione di tutte quelle problematiche sociali presenti in Marocco in cui il genere femminile risulta essere la parte più lesa.

A partire dal 2002, inoltre, il governo ha attuato una serie di programmi e piani d'azione che risultano avere un impatto in maniera diretta o indiretta sulle madri single in Marocco¹²⁴.

Tra questi si può menzionare il lancio nel 2005 dell'iniziativa sullo sviluppo umano (INDH) da parte del ministero degli interni, tra i cui obiettivi vi è la promozione dei diritti della donna e del bambino, tenendo presente che questo programma è il principale attore istituzionale contro l'esclusione e la presa in carico delle madri single e opera all'interno di associazioni quali INSAF, Samu Sociale, Basma e Solidarité Féminine, occupandosi della costruzione, pianificazione ed equipaggiamento di queste strutture¹²⁵.

Bisogna poi menzionare la strategia nazionale per l'equità e l'uguaglianza; nel 2008 il programma TAMKINE contro le violenze fondate sul genere e che prevedeva la presa in carico di donne e bambine vittime di violenze e il rafforzamento del potere di negoziazione e di sviluppo delle donne¹²⁶.

¹²⁰ Ivi, p. 16

¹²¹ A. Adjamagbo, A. Guillaume, et al F. Bakass, *Decisions about unplanned pregnancies and abortion among women and men in Morocco and Senegal. Influence of norms, practices, and institutional contexts*, 2014, paper presented at the International seminar on decision-making regarding abortion – determinants and consequences, IUSSP, Nanyuki, p.28

¹²² N. Cherkaoui, *Op. cit.*, pp.11.

¹²³ Ivi, p. 38

¹²⁴ Ivi, p. 47

¹²⁵ Ivi, p. 57

¹²⁶ Ibidem, p. 47-48

Per quanto riguarda invece l'asse sanitario, il ministero della sanità ha previsto un piano per la realizzazione nel 2012 di una serie di propositi tra cui l'abbassamento della mortalità materna a 50 decessi a fronte delle 100.000 nascite; la riduzione del tasso di mortalità infantile al 15%; il compimento del parto in ambiente sorvegliato con il raggiungimento di una percentuale del 92% e la messa in commercio della pillola del giorno dopo per ridurre il numero delle gravidanze non desiderate¹²⁷.

Sembra perciò esservi la volontà del governo di conformarsi in maniera adeguata ai criteri internazionali ma allo stesso tempo ci si scontra con una realtà diversa, che mette in luce i paradossi e i limiti di queste politiche, volte al conseguimento di una reale uguaglianza di genere.

In effetti, pur considerando i piani e le misure che il governo marocchino e i diversi ministeri hanno intrapreso non vi è un piano d'azione specifico destinato alle madri single e ai loro bambini: vi è anzi l'assenza di dati emessi dalla Direzione delle statistiche poiché la questione delle madri single rappresenta tuttora un soggetto tabù¹²⁸. A ciò bisogna anche aggiungere l'assenza di politiche pubbliche specifiche che se ne occupino¹²⁹.

In questo contesto è il settore associativo a farsi carico della questione delle madri single, anche in collaborazione e con il sostegno finanziario delle Nazioni Unite.

Sicuramente, la mancanza di leggi specificatamente destinate alle madri single così come di piani d'azione e progetti, gioca un ruolo chiave nella profonda stigmatizzazione sociale di cui sono vittime le madri single in Marocco, persino da parte delle loro stesse famiglie, motivo per cui sono spesso costrette ad abbandonare la propria casa e a rivolgersi ad associazioni presenti principalmente nelle grandi città come Casablanca, Tangeri e Rabat.

Infatti, considerate delle prostitute, spesso giovani e senza alcuna educazione sessuale, vivono una situazione di esclusione e di rottura affettiva¹³⁰. Ciò significa spesso allontanarsi dal proprio villaggio, situazione che le pone di fronte alla necessità di trovare

¹²⁷ Ivi, p. 49

¹²⁸ N. Bouâchrine, *Le calvaire des mères célibataires au Maroc. Mamans infortunées, Terre des Hommes soutient les mères en difficulté. Lutter contre l'abandon*, In: "Maghress", 04/06/1999, URL: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/37523> (consultato 02/02/2019)

¹²⁹ N. Charkaoui, *Op. cit.*, p. 54

¹³⁰ N. Guessous, A. Ech-Chenna: *Un quart de siècle pour les mères seules et leurs enfants*, In: "L'Economiste", 30/12/2009, URL: <https://www.leconomiste.com/article/aicha-ech-chenna-un-quart-de-siecle-pour-les-meres-seules-et-leurs-enfantsbripar-le-pr-nouzh> (consultato 10/02/2019)

in primo luogo un alloggio per sé e per il futuro bambino e un lavoro per garantire ad entrambi una vita dignitosa.

Capitolo III: Associazioni locali impegnate e vari approcci adottati

Questo capitolo si propone di presentare alcune associazioni promotrici dei diritti delle madri single in Marocco e dei loro bambini. Con lo scopo di offrire loro un aiuto immediato sul campo, queste organizzazioni s'impegnano ad agire anche a livello istituzionale organizzando in alcuni casi campagne con il sostegno di enti internazionali. Queste battaglie sono volte alla rottura del carattere tabù di questo fenomeno attraverso la promozione di modifiche ad articoli di legge che ledono i diritti di questa categoria debole con l'obiettivo di un'inclusione sociale ed economica delle madri single nel paese e, in secondo luogo, alla creazione di campagne d'informazione sull'educazione sessuale, attualmente del tutto assente, per evitare il fenomeno delle gravidanze indesiderate.

Quanto seguirà all'interno di questo capitolo è il prodotto di una ricerca condotta sul campo tramite interviste presso alcune associazioni (INSAF, Solidarité Feminine, Ligue Marocaine pour la protection de l'Enfance e Samusocial) a Casablanca cui si rivolgono le madri single e che assicurano un sostegno che si esprime tramite l'offerta di un alloggio, di cure, di accompagnamento alla gravidanza, di corsi di formazione e di programmi per un loro futuro reinserimento nel mondo del lavoro.

Un importante supporto ai dati da me raccolti è rappresentato dai documenti consultati nel corso della mia ricerca.

3.1 INSAF

INSAF (Institut National de Solidarité Avec les Femmes en détresse) è un'associazione nata nel 1999 e la cui missione iniziò senza grandi pretese. La sua fondatrice, Madame Mériem Othmani, con il sostegno dell'associazione Terre des Hommes, decise d'impegnarsi nella lotta contro l'abbandono dei bambini, spinta forse dalla sempre più visibile diffusione della problematica delle madri single in Marocco. Inizialmente, l'operato dell'associazione si sviluppò in partenariato con Terre des Hommes e operò nella regione di Souss ad Agadir, ma successivamente la fondatrice dell'associazione spostò la sua missione nella regione di Casablanca.

Ritenuta di utilità pubblica nel 2002, INSAF offre alloggio, accompagnamento amministrativo, giuridico, medico e psicologico così come corsi di formazione per un reinserimento sociale e professionale all'interno della società marocchina, terminato il periodo di accoglienza.

Quest'associazione si trova attualmente nel cuore del quartiere popolare di Roches Noires a Casablanca. La sede è infatti stata spostata e rinnovata per rispondere in maniera più organizzata alle esigenze delle madri e dei loro bambini accolti all'interno dell'organizzazione.

La struttura comprende una sala di attesa in cui vengono ricevute le madri single che forniscono i loro dati per richiedere un alloggio o semplicemente per frequentare i corsi offerti da INSAF in qualità di esterne. All'ingresso si trova una sala riunioni dove una volta alla settimana si svolgono incontri tra la fondatrice e i vari volontari e impiegati presenti in associazione per discutere sugli eventuali problemi da risolvere all'interno della stessa e per decidere sulla distribuzione dei finanziamenti tramite l'individuazione di quei settori che necessiterebbero di maggiore attenzione. Sullo stesso piano si trovano i vari uffici: quello amministrativo, quello legale, quello che si occupa del sostegno psicologico e infine anche uno studio medico, dove vi è un forte afflusso considerando che vengono seguite anche madri single accolte presso altre associazioni o che non si sono inizialmente rivolte al settore associativo. Non bisogna infatti dimenticare il terrorismo psicologico di cui sono vittime queste donne quando si rivolgono ad enti pubblici, compresi anche studi medici, dove è frequente incontrare la forte

disapprovazione del personale, incurante del peso delle proprie parole di disprezzo. Questo è sicuramente un fattore che spinge le madri single a rivolgersi agli studi medici affiliati a queste associazioni o a dirigersi direttamente all'interno di queste (se presente uno studio medico) per le visite necessarie durante il periodo della gravidanza, nella fase post-partum e nel corso dei primi mesi di vita del bambino. Tantissimi sono i fascicoli presenti all'interno dello studio medico, meticolosamente organizzati dalla donna che si occupa delle visite all'interno di INSAF e che ogni anno sono soggetti ad un inventario per la loro archiviazione. Sono infatti molte quelle madri single che ricorrono solo una volta al consulto offerto dall'organizzazione o al controllo mensile del bambino. In questo caso i fascicoli vengono sempre catalogati e conservati con cura nell'archivio di INSAF, nell'eventualità di una loro richiesta da parte della madre anche dopo anni.

Molto importante è anche il lavoro svolto dall'ufficio legale, che fornisce continui chiarimenti a donne che sono spesso ignare dei loro diritti. La referente di questo ufficio, Hakima el-Alhani, una volta alla settimana e secondo il programma mensile stilato da INSAF, tiene un corso sui diritti di cui godono le madri single in Marocco, occasione per le giovani accolte in associazione o provenienti dall'esterno per apprendere anche le procedure da seguire per registrare il proprio bambino o per richiedere una carta d'identità e i documenti necessari per farlo.

Il settore sociale si avvale anch'esso di un ufficio in cui riceve le madri single per poterle seguire e dar loro sostegno psicologico in tutto il loro percorso, tenendo in grande considerazione patimenti e sofferenze subite in seguito alla scelta di non abortire o addirittura immediatamente dopo la notizia data alla famiglia di una gravidanza non desiderata. È sempre il settore sociale ad occuparsi di condurre interviste alle "candidate" per il servizio di alloggio offerto da INSAF e una presa in carico della madre e del bambino da parte dell'associazione, considerando che quest'ultimo, grazie al piano d'azione 2007-2012, verrà seguito fino all'età di sei anni¹³¹. In seguito ad una seconda intervista l'associazione decide se accettare o meno la candidata seguendo quelle che sono delle modalità contrattuali che legano le due parti e che impegnano la madre single a rispettare le regole dell'istituzione e ad avere una buona condotta durante il suo soggiorno. Questa risulta essere anche un'occasione per poter comprendere le aspettative

¹³¹ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p.204

della donna in seno all'organizzazione e a catalogare i suoi progetti (riconciliazione con il padre del bambino, con la famiglia, inserimento professionale...) ¹³². Il legame tra la madre single e l'associazione resta saldo anche dopo il termine previsto per l'offerta di alloggio: si crea infatti un sentimento di fiducia della madre nei confronti dell'assistente sociale che diventa una confidente e quindi un punto di riferimento fondamentale per la donna, soprattutto considerando la frequente rottura dei rapporti con la famiglia in tali situazioni.

Per quanto riguarda invece le madri single esterne (ovvero che non usufruiscono dell'alloggio e del mantenimento che da questo ne consegue da parte di INSAF) mantengono il legame con l'associazione attraverso delle visite regolari di un'assistente sociale che se ne occupa personalmente ¹³³.

Al piano superiore si trova invece un asilo nido dove, sotto la continua sorveglianza di due impiegate, vi sono i bambini delle donne e delle ragazze che alloggiano ad INSAF. I bambini presenti hanno da qualche settimana a qualche mese poiché la missione dell'associazione è quella di autonomizzare le madri single, motivo per cui il soggiorno nell'organizzazione (salvo dei casi eccezionali) dura solo tre mesi e i bambini crescono quindi al di fuori da INSAF. Vi sono poi gli alloggi delle madri single ospitate in associazione che comprendono, oltre alle camere loro concesse, dei bagni, una cucina e un salotto comune. Nel corso della giornata i bambini vengono accuditi dalle donne che lavorano nell'asilo nido mentre le madri sono impegnate nei corsi di formazione professionale che si svolgono al piano inferiore: cucina, cucito e coiffure.

Infatti, come già accennato, l'obiettivo che si propone INSAF è quello di garantire alle madri single, una volta lasciata l'associazione, la possibilità d'inserirsi all'interno del mercato del lavoro affinché possano vivere una vita dignitosa e assicurarla anche al loro bambino. Quindi, per quanto riguarda la cucina ad esempio, vengono organizzati dei turni per aiutare la cuoca a preparare il pranzo e la cena per tutte e per pulire la cucina. In questo modo le madri, anche se in alcuni casi molto giovani, imparano a cucinare il cibo tipico marocchino e acquisiscono delle competenze che permetteranno loro, se lo desidereranno, di lavorare in un ristorante. Anche il corso per diventare parrucchiera è

¹³² Ivi, p. 205

¹³³ Ivi, p. .207

un'importante formazione per le donne che lo seguono nella speranza di un futuro inserimento lavorativo.

In riferimento al corso di cucito, in seguito ad una lunga conversazione con la responsabile, che ha un diploma e vari certificati che la abilitano a tale professione, è emerso che le ragazze beneficiarie di questo corso, che sono anche esterne, lavorano dalle 8:30 con 1-2 ore di riposo e apprendono a cucire dalle basi: dagli orli fino alla creazione di vestiti, soprattutto per i loro bambini. Al momento dell'intervista, condotta nell'ottobre 2018, la classe contava 18 donne. In genere la formazione dura due mesi, e al terzo mese, grazie alle conoscenze della responsabile di questo specifico corso, delle fabbriche assumono delle donne beneficiarie di INSAF. Tuttavia, come sottolineato dalla responsabile, è anche vero che queste donne tendono successivamente ad optare per il lavoro in un caffè o in un ristorante poiché in questi ultimi casi gli orari lavorativi permettono loro di prendersi cura anche dei propri bambini. Infatti, il lavoro in fabbrica, nonostante preveda l'accettazione della richiesta di permessi da parte di queste donne, non lo rende semplice quanto il lavoro in caffè o al ristorante, dove è possibile organizzare i propri orari lavorativi in base alle proprie esigenze.

Il materiale che viene utilizzato per il corso viene offerto da fabbriche marocchine, francesi e inglesi mentre, come sottolineato dall'intervistata, i vicini arabi aiutano poco nella causa e si può contare solo sull'aiuto di Tunisia e Algeria. Una società che la responsabile tiene a sottolineare ha aiutato particolarmente INSAF è stata Didon, che in seguito alla sua chiusura ha offerto tutto il materiale eccedente all'associazione.

Per cercare di sensibilizzare maggiormente la società marocchina, che non vede assolutamente di buon occhio le madri single, vengono anche organizzate all'interno dell'associazione visite scolastiche, in modo da dare agli studenti una reale conoscenza delle problematiche e dei tentativi di riscatto delle giovani madri.

Come evidenziato dalla responsabile di questo settore, infatti, la considerazione destinata a queste donne dalla società in generale è pessima, non per ignoranza ma per incuranza. E questo sarà il peso che saranno destinate a subire per tutta la vita insieme ai loro figli, non esenti dal giudizio della società, motivo per cui è fondamentale l'assistenza soprattutto psicologica loro offerta perché possano continuare a far fronte a tutto questo a testa alta, rendendole consapevoli di non aver compiuto alcun crimine.

Come già accennato, viene inoltre affisso mensilmente un programma sulle attività extra organizzate da INSAF, che vengono tenute da esperti o volontari e rivolte espressamente alle madri single interne ed esterne all'associazione. Queste lezioni possono riguardare l'educazione sessuale, il diritto, la matematica e l'alfabetizzazione.

In riferimento ai finanziamenti su cui può contare l'associazione, i 2/3 provengono da Ong internazionali; il restante da istituzioni marocchine e da privati¹³⁴. Il programma "madri single" è finanziato quasi al 100% dall'associazione svizzera Drosos, mentre l'INDH ogni anno finanzia un progetto specifico, che nel 2009 era appunto l'acquisto di medicinali e il programma per l'alloggio alla madri single; vi è poi l'UNIFEM, che finanzia il programma di consolidamento professionale¹³⁵.

Tra gli altri partner di INSAF si possono menzionare l'Unione Europea, UNICEF, UNESCO, UN for Women, BMCE Bank e Bank al-Maghrib.

Infine, per avere una panoramica più chiara circa il lavoro condotto da INSAF nel corso degli anni e i miglioramenti ottenuti dall'associazione è necessario fare riferimento ai dati raccolti dallo studio di Nadia Cherkaoui: le madri prese in carico dall'associazione nel 2003 sono 325; il numero aumenta considerevolmente già nel 2008 con un totale di 980 per poi raggiungere un picco di 1221 madri prese in carico¹³⁶. Per meglio comprendere l'ampiezza e il peso del fenomeno delle madri single in Marocco, si pensi che tra il 2003 e il 2009 210.342 madri single hanno partorito 340.903 bambini¹³⁷.

¹³⁴ Ivi, p. 201

¹³⁵ Ibidem, p. 201

¹³⁶ Ivi, p. 208

¹³⁷ E. Sembene, *Mères célibataires: INSAF à l'heure du bilan*, In: Maghress, Le Soir Echos, 22/02/2013. URL: <https://www.maghress.com/fr/lesoir/67418> (consultato il 05/02/2019)

3.2 Solidarité Féminine

L'associazione Solidarité Féminine (ASF) è stata fondata nel 1985 a Casablanca da Aïcha Ech-Chenna. Quest'importante attivista, durante un'intervista da me condotta nell'ottobre del 2018 presso la sua associazione, ha raccontato la sua storia e in particolare come è nato il suo desiderio d'impegnarsi per la causa delle madri single in Marocco.

La prima cosa che ha voluto sottolineare non appena abbiamo iniziato la nostra conversazione è la sua non identificazione con la parola con cui viene spesso additata: femminista. Lei si considera infatti un'umanista poiché il suo obiettivo è che tutti gli uomini, indistintamente da sesso, età, classe sociale e religione abbiano gli stessi diritti.

Sono ben 59 anni gli anni di militanza che Aïcha Ech-Chenna ha alle spalle e il suo obiettivo fisso, nel corso di tutti questi anni, è sempre stato uno: che la società marocchina prenda coscienza della tematica per cui lei si batte senza interruzione, nemmeno quando ha ricevuto minacce di morte da parte di estremisti islamici.

Aïcha, inizialmente non immaginava assolutamente né l'esistenza né l'entità di un tale fenomeno, sicuramente a causa del carattere tabù di questa tematica. Tuttavia, vedendo il grande numero di bambini che veniva abbandonato giornalmente, cominciò a porsi delle domande al riguardo.

Erano gli anni '60 e nessuno parlava ancora della "Planification familiale", ma lei invitò degli esperti per discutere di un piano sociale, sanitario ed economico. I rappresentanti dell'organizzazione si incontrarono con il primo ministro dell'epoca, che disse loro che il governo si sarebbe opposto se fosse stato lui ad avanzare una simile richiesta, ma con l'organizzazione di una grande manifestazione forse loro avrebbero raggiunto l'obiettivo che si erano prefissati. In effetti la manifestazione ebbe un grande successo e nel 1966 in Marocco entrò in vigore il programma di "Planification familiale".

La prima associazione all'interno della quale ha cominciato a lavorare è stata la Ligue, che si occupa tuttora della protezione dell'infanzia. Nel 1981 iniziò appunto a lavorare per l'educazione sanitaria presso la Ligue e già in quegli anni cominciò a riunire volontari per parlare delle tematiche scottanti della madre single e dell'abbandono di bambini.

In particolare, l'attivista ricorda un episodio: erano le 5:30 del pomeriggio e a quei tempi era semplicemente l'assistente di un'assistente sociale, che all'epoca svolgeva anche il compito d'intermediario che si prendeva momentaneamente carico del bambino abbandonato. In quell'occasione vide una giovane donna che le sembrava provenire da un ambiente rurale e che allattava il bambino. La ragazza raccontò di essere di Casablanca e che la famiglia l'aveva rigettata chiedendole di tornare senza il bambino, motivo per cui aveva deciso di abbandonarlo. Fu allora che Aïcha Ech-Chenna vide *“l'horreur dans tout son splendeur”*.

Dopo qualche tempo, ottenne il posto come assistente sociale: la prima madre single che incontrò aveva 16 anni e voleva abbandonare il proprio bambino, ma grazie all'intervento di Chenna, fu proprio lei una delle prime a beneficiare del piccolo asilo nido finanziato dall'associazione Terre des Hommes e quindi a decidere di non allontanarsi dal figlio.

Con la creazione del primo asilo nido le donne cominciavano a star meglio, motivo per cui Aïcha comprese che bisognava offrire loro anche un alloggio e poi un lavoro che gli permettesse di pagarsi un affitto. Fu così che le venne l'idea di creare ASF per la cui fondazione, ricorda con un sorriso, iniziò con l'equivalente di 100 euro. Furono delle suore a fornirle tutti gli utensili da cucina, mentre l'Union Nationale de femmes marocaines le offrì un locale, dove restò dal 1985 al 1999.

Aïcha ha anche rimarcato le condizioni di vita degradanti dei bambini prima dell'avvento delle associazioni, spesso lasciati dalle madri a “guardiani” e soggetti a violenze e maltrattamenti da parte di questi.

Inoltre, le condizioni dei bambini che prima della creazione dell'asilo nido venivano lasciati dalle madri presso i “guardiani” erano orribili: i bambini venivano legati perché non si muovessero.

Allora Aïcha Ech-Chenna comprese che le donne avevano anche bisogno di corsi riguardo all'igiene e ai vaccini per i bambini. Così iniziò delle visite a domicilio presso le case di alcune donne e diventò sempre più consapevole di quanto grave fosse la situazione delle madri single in Marocco.

Nel 1985 Aïcha si rivolse all'allora ministro per richiedere la fondazione di una cooperativa per cui lui acconsentì, purché la chiamasse "per donne sole"; una chiesa offrì poi all'attivista un altro spazio grazie al quale venne creato un ristorante.

Nel 1986 l'associazione cominciò ad avere visibilità anche all'estero grazie alla pubblicazione da parte di un giornale della missione di Aïcha. Associazioni spagnole, francesi e americane cominciarono allora a presentarsi presso ASF. In particolare, la rappresentante di un'associazione spagnola un giorno le propose di creare un centro di formazione culturale in cambio del finanziamento di un ulteriore spazio per l'associazione; gli svizzeri, invece, con ben 50.000 euro finanziarono la costruzione dell'hammam.

È stato grazie a questi finanziamenti, come anche tramite il sostegno di istituzioni dello stato, al ministero degli affari islamici, all'INDH e a Ong legate al ministero dello sviluppo sociale, che oggi ASF può contare sull'operato di 35 dipendenti, comprese formatrici per l'hammam, cuochi, assistenti sociali e guardiani. Tuttavia, l'associazione sottolinea l'importanza di essere indipendente da un punto di vista finanziario, tant'è che gli introiti provenienti da attività organizzate dall'ASF stessa rispondono al 50% dei suoi bisogni¹³⁸. A ciò bisogna aggiungere che le madri ospitate da Solidarité Féminine ricevono una borsa settimanale di 300 dh, oltre ad un cesto che contiene doni come vestiti e coperte. Effettivamente, però, la spesa mensile che ASF sostiene per ogni donna si aggira intorno ai 400 euro, come evidenziato da Chenna.

Trattando invece dei servizi offerti dall'associazione, esattamente come INSAF anche Solidarité Féminine accoglie 50 madri single che ricevono un servizio di ascolto, di orientamento amministrativo, giuridico, psicologico e professionale¹³⁹.

A differenza di INSAF, però, l'ASF non propone un servizio di alloggio per le madri single che prende a carico, ma organizza dei corsi di formazione che permettano loro, una volta terminato il periodo di accompagnamento (della durata di circa due anni), di diventare indipendenti da un punto di vista lavorativo¹⁴⁰. Tra questi corsi vi sono la

¹³⁸ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 185

¹³⁹ À *Propos*, Association solidarité féminine. URL: <https://solfem.wordpress.com/about/> (consultato il 12/02/2019)

¹⁴⁰ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p.186

pasticceria, la cucina e l'hammam. Durante la giornata sono gli impiegati e i volontari dell'associazione a prendersi cura dei bambini, mentre le madri sono impegnate in attività lavorative. Alcune di loro lavorano nel ristorante presente nel quartiere Palmier di Casablanca, proprio in una delle due sedi di ASF. I compiti da loro rivestiti sono vari: c'è chi lavora come cuoca, chi come lavapiatti e chi come cameriera. Anche l'hammam e la pasticceria si trovano nella sede su citata e tra il personale vi sono delle donne seguite da Solidarité Féminine in vista di una loro formazione in questi settori.

Tuttavia, come evidenziato dallo studio di Nadia Cherkaoui permane la problematica dei bassi salari destinati alle madri single di cui si occupa l'associazione. Considerando infatti l'assenza di un alloggio offerto a queste donne, i 300 dh a settimana a loro destinati non risultano sufficienti a pagare un affitto, situazione che determina spesso la loro rinuncia al programma di presa in carico da parte di ASF¹⁴¹.

ASF e le altre associazioni che lottano contro la stigmatizzazione delle madri single in Marocco cooperano tra di loro, motivo per cui, tenuta ad esempio in considerazione l'assenza di alloggi forniti alle madri single da ASF, quando necessario quest'associazione si rivolge ad INSAF. Non bisogna infatti dimenticare che la notorietà della fondatrice di Solidarité Féminine fa sì che molte donne, provenienti anche da altre regioni, si rivolgano a quest'ultima organizzazione, magari precedentemente indicatagli per poi venire reindirizzate verso altre in base alle loro specifiche esigenze.

¹⁴¹ Ivi, p. 189

3.3 Samusocial

Samusocial è un'altra associazione senza scopo di lucro da me intervistata nell'ottobre del 2018. Samusocial International, nata nel 1998 e il cui fondatore è il dottore francese Xavier Emmanuel, è un'associazione che nasce con una missione: quella di farsi carico di tutte quelle persone che vivono una situazione di esclusione sociale¹⁴². Consapevole che questa problematica caratterizzava indistintamente tutte le grandi città, Xavier Emmanuel decise di collaborare con le grandi città alla creazione di strutture del tipo Samusocial e di sostenerle nel loro sviluppo.

È così che è stata fondata nel maggio del 2006 la sede del Samusocial a Casablanca. L'appartenenza alla struttura del Samusocial International è basata sulla collaborazione con tale associazione ed è definita da una convenzione tra essa e le autorità locali¹⁴³.

Ovviamente, ogni struttura è unica, nel senso che risponde a suo modo al contesto socioeconomico in cui si trova tenendo sempre in considerazione anche il quadro istituzionale¹⁴⁴. Il Samusocial può inoltre collaborare con le altre strutture locali e Ong presenti sul territorio purché queste condividano gli stessi valori e abbiano come obiettivo la lotta all'esclusione sociale, di qualunque forma essa sia¹⁴⁵. Lo scopo di Samusocial a Casablanca, ad esempio, è quello di orientare poveri e bisognosi e di migliorarne le condizioni di vita.

La responsabile del Samusocial a Casablanca è Wafaa Bahous, ma l'intervista si è svolta grazie alla collaborazione dell'assistente sociale Bouazzaoui Meloudi, che ci ha raccontato l'attività condotta da questa associazione e le difficoltà da essa incontrate lungo il percorso.

¹⁴² *Notre histoire, du Samusocial de Paris au Samusocial International*. URL: <http://www.samu-social-international.com/site/historique/> (consultato il 14/02/2019)

¹⁴³ *Les modalités de création d'un samusocial*. URL: <http://www.samu-social-international.com/site/les-modalites-de-creation-dun-samusocial/> (consultato il 14/02/2019)

¹⁴⁴ Ibidem (consultato il 14/02/2019)

¹⁴⁵ Ibidem (consultato il 14/02/2019)

Il Samusocial a Casablanca prevede un centro di accoglienza e degli alloggi con una trentina di letti¹⁴⁶ destinati a donne, bambini e ragazzi di età inferiore ai 18 anni. Vi è inoltre una sala che è stata aperta dal 20 novembre del 2018 destinata a persone anziane nel periodo invernale. Samusocial può inoltre contare sul lavoro di una squadra di assistenti sociali, infermiere, psicologi e animatori.

L'associazione, che ho avuto l'occasione di visitare personalmente e che si trova in Rue Aïn Yefren, al piano terra comprende gli uffici degli impiegati dell'associazione: lo studio medico, lo studio degli assistenti sociali così come la mensa, le docce e i bagni destinati anche ai beneficiari esterni che, non usufruendo dell'alloggio presso l'associazione vi passano per ricevere un ticket al fine di usufruire dei servizi di ristorazione, consultazione e delle cure mediche. Al piano superiore si trovano invece gli alloggi destinati ai beneficiari interni all'associazione, con una netta separazione tra le stanze destinate ai bambini e quelle destinate alle bambine. Giornalmente vengono inoltre organizzate delle attività ricreative per i giovani ospitati al Samusocial, grazie anche all'impegno offerto da volontari. Molto importante è inoltre l'attività di sensibilizzazione svolta nelle scuole da parte di quest'associazione.

Inizialmente, quindi, il Samusocial di Casablanca non era destinato alla categoria delle madri single, anche se oggi questa fascia di popolazione debole costituisce uno dei suoi campi d'intervento, al punto da diventare una categoria numericamente importante in riferimento alla destinazione degli alloggi da parte dell'associazione¹⁴⁷.

Alla richiesta di delineare il profilo delle madri single da loro ospitate, Bouazzaoui Meloudi sottolinea che sono molto diversificati poiché le loro situazioni personali sono molto diverse le une dalle altre, anche se la responsabile Wafaa Bahous sostiene che ogni notte, durante le ronde organizzate dal Samusocial tra le 21 e le 6 nei quartieri più degradati di Casablanca, le squadre di volontari dell'associazione entrano sempre più spesso in contatto con minorenni e in particolare ragazze madri che finiscono spesso per

¹⁴⁶ W. Bahous, *Urgence et proximité*, In: Doctinews. 01/2013. URL: <https://www.doctinews.com/index.php/doctinews/institutionnel/item/1501-samusocial-de-casablanca> (consultato il 14/02/2019)

¹⁴⁷ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 221

vendere il proprio bambino perché non in grado di mantenerli. Si tratta di donne che vivono mendicando, prostituendosi e senza alcuna educazione sessuale¹⁴⁸.

Le ragazze che giungono alla porta del Samusocial non provengono solo da Casablanca, ma anche da altre regioni. Per loro trovare un alloggio è difficile per via del limitato numero di posti, ma nonostante questo la madre single che riceve una sistemazione presso l'associazione vi resta solo temporaneamente, in genere circa due settimane, a meno che lo stesso centro sociale non riesca a trovare un'altra soluzione, motivo che porta al prolungamento della permanenza¹⁴⁹. La donna che è rimasta più a lungo, secondo quanto raccontato dall'assistente sociale intervistato, è stata 14 mesi perché sordomuta, ragione per cui nessuno si sentiva di prenderla a carico.

Il Samusocial infatti si prende generalmente cura di quella categoria di madri single che non viene accettata da altre associazioni a causa di criteri stabiliti al riguardo: si tratta quindi di recidive, prostitute, diversamente abili o con problemi di droga e vagabonde¹⁵⁰.

Le madri single che arrivano al Samusocial, quindi, non hanno alcuna risorsa e dopo il parto si trovano in una situazione molto critica perché necessiterebbero di un lavoro per garantire a madre e figlio un minimo di dignità, ma non hanno esperienza e non sono formate poiché la maggior parte delle madri single accolte al Samusocial è analfabeta o ha ricevuto solo studi primari.

In questo contesto, inoltre, il Samusocial segue la donna incinta fino al momento del parto, offrendole conforto, assistenza sanitaria, alimentare e di vestiario, ma dopo il parto (sempre se i criteri di selezione delle organizzazioni che lavorano per questa categoria debole lo consentono), viene affidata ad altre strutture specializzate¹⁵¹. In caso contrario, non è raro che l'unica soluzione per queste donne diventi quella prostituirsi, tenendo in considerazione che necessiterebbero di almeno 400 dh alla settimana per mantenere loro stesse e il bambino.

¹⁴⁸ W. Bahous, *Urgence et proximité*, In: Doctinews. 01/2013. URL: <https://www.doctinews.com/index.php/doctinews/institutionnel/item/1501-samusocial-de-casablanca> (consultato il 14/02/2019)

¹⁴⁹ Ibidem, (consultato il 14/02/2019)

¹⁵⁰ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 223

¹⁵¹ Ivi, p. 224

Evidenti sono quindi i limiti di questa organizzazione in riferimento al tentativo di risoluzione della questione delle madri single in Marocco: pur tenendo in considerazione il fatto che la strategia di Samusocial si basa sul finanziamento statale che garantisce continuità (secondo le parole dell'intervistato), non si può nascondere la forte difficoltà di questa associazione i cui impiegati nel 2015 organizzarono una manifestazione per proclamare la loro rabbia per essere stati lasciati soli nella difficile attività di soccorso sociale¹⁵². Già nel 2013 si era presentata la stessa situazione che, ripetutasi nel 2015, con il non pagamento del salario agli impiegati dell'associazione e l'incapacità del Samusocial di finanziare le sue operazioni e l'ospedalizzazione, ha messo in pericolo anche la situazione dei beneficiari del centro sociale¹⁵³, compresa la categoria delle madri single accolte.

Da notare comunque un forte cambiamento dell'atteggiamento di questa categoria svantaggiata che una volta si presentava con atteggiamento di vergogna, ora con una maggiore consapevolezza di sé, grazie ai programmi di sensibilizzazione portati avanti dalle organizzazioni impegnate quotidianamente per i diritti di questa categoria debole.

¹⁵² Tarek Bouraque, *Grave crise au Samu Social de Casablanca*, In: Tel Quel, 14/05/2015. URL: https://telquel.ma/2015/05/14/casablanca-cri-colere-du-samu-social_1446486 (consultato il 14/02/2019)

¹⁵³ Ibidem, (consultato il 14/02/2019)

3.4 Basma

L'associazione Basma è affiliata all'organizzazione LMPE (Ligue Marocaine pour la Protection de l'Enfance), associazione marocchina di carattere nazionale fondata nel 1954 e la cui missione è la presa in carica di bambini che si trovano in situazione di vulnerabilità, così come la promozione e la preservazione dei loro diritti fondamentali¹⁵⁴.

La Lega marocchina per la protezione dell'infanzia, presieduta dalla principessa Lalla Amina sin dalla sua creazione e poi dal re Mohammed VI che ha concesso la sua presidenza alla principessa Lalla Zineb il 13 novembre del 2012¹⁵⁵, adotta una politica volta al mantenimento e alla scolarizzazione del bambino permettendo così alla madre di lavorare¹⁵⁶.

LMPE, secondo quanto sottolineato dalla responsabile da me intervistata nel novembre del 2018 Touria Tazi, conta 30 comitati in tutte le città del Marocco tra Casablanca, Rabat, Fez e altre cittadine minori, anche se il centro più importante resta quello di Casablanca.

L'organizzazione riceve aiuti nazionali, ma si tratta in realtà di una piccola borsa annuale, motivo per cui tutto è pagato dalla Ligue, compresi assistenti sociali, un guardiano che alloggia nella struttura e che è presente 24h/24 in caso di qualunque evenienza e il cibo destinato ai beneficiari. Di particolare aiuto risulta anche il finanziamento proveniente dalla Banque Alimentaire che garantisce all'associazione delle risorse alimentari¹⁵⁷.

È a partire dal 2001 che la componente delle madri single, grazie all'operato dell'associazione Basma, diventerà un importante asse di azione per quest'organizzazione, anche se la presidentessa di LMPE sottolineerà un impegno da parte della sua associazione riguardo alla categoria delle madri single ancor prima della sua ufficializzazione¹⁵⁸.

Nella struttura presente a Casablanca, nel quartiere di Sidi Othmane, sono ospitati 105 bambini dall'età compresa tra i 6 mesi e i 6 anni dalle 8 del mattino alle 18 e 30, per

¹⁵⁴ LMPE. URL: <https://www.lmpe.ma/qui-sommes-nous/historique/> (consultato il 14/02/2019)

¹⁵⁵ Ibidem, (consultato il 14/02/2019)

¹⁵⁶ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 235

¹⁵⁷ Ibidem, p. 235

¹⁵⁸ Ibidem, p. 235

permettere alle madri in difficoltà di poter lasciare i bambini in una struttura durante il giorno mentre sono impegnate nelle loro attività lavorative. La responsabile intervistata ha tenuto a sottolineare che quando questi bambini iniziano il loro percorso scolastico sono tra i migliori della classe e ciò grazie agli insegnamenti offerti dall'associazione, degni appunto delle migliori scuole private¹⁵⁹.

Uno dei principali obiettivi dell'associazione è comune ad altre, cioè garantire il miglioramento delle condizioni di vita a madre e minore, anche se, nonostante tutto l'impegno, molti “*continuaano a soffrire nell'oblio*”¹⁶⁰.

Il profilo della maggioranza delle madri single ospitate da Basma aveva ricevuto una promessa di matrimonio per poi venire abbandonate. Il livello sociale di queste donne è vario: c'è l'analfabeta, chi ha ricevuto un'istruzione primaria, secondaria o addirittura chi era iscritto all'università. Sono comprese anche domestiche e donne con esperienze lavorative in hotel e bar.

Basma ha una capienza di 39 posti e accoglie donne a partire dal quinto mese di gravidanza. Anche dopo il parto i legami con l'associazione restano stretti, affinché la madre possa essere correttamente seguita nelle pratiche amministrative per la regolarizzazione del bambino¹⁶¹.

Touria Tazi si dimostra contraria alla politica adottata da ASF, che dà ad ogni donna 300 dh a settimana per affittarsi un alloggio e rispondere alle esigenze proprie e del bambino (allo stesso tempo offrendo un asilo nido dalle 8 del mattino alle 6 della sera e permettendo alla donna di lavorare come cuoca, parrucchiera, massaggiatrice). Secondo Touria Tazi, infatti, a causa di questo contributo mensile, molte donne tendono a non impegnarsi abbastanza nella ricerca o nell'impegno prestato al lavoro.

In riferimento alla questione dei bambini nati da madre single, l'associazione lotta per il diritto del bambino ad essere iscritto e ad avere un nome e un cognome. Dal 2004 è stato infatti instaurato un registro in ogni circoscrizione in modo tale che, quando un

¹⁵⁹ I. Bouhrara, *Touria Tazi: La militante des trois Rois*, In: Finances news, 03/11/2011. URL: <https://www.maghress.com/fr/financesnews/16949> (consultato il 15/02/2019)

¹⁶⁰ *Ensemble pour Lutter contre l'abandon des enfants*, In: Le matin, 03/06/2006. URL: https://lematin.ma/journal/2006/Enfance_Ensemble-pour-Lutter-contre-l-abandon-des-enfants/65297.html, (consultato il 15/02/2019)

¹⁶¹ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 235

bambino nasce fuori dal matrimonio gli venga dato un nome, mentre il cognome viene scelto da questo registro.

Vi sono dei requisiti specifici che l'associazione Basma richiede alle madri single per ricevere accoglienza all'interno dell'organizzazione: perché una donna possa essere ospitata è infatti necessario che sia alla prima gravidanza e che ci sia un garante (INSAF, ASF, SamuSocial o i genitori). La donna deve inoltre presentare un'ecografia e un'analisi che indichi il suo gruppo sanguigno.

In genere le donne vengono prese in carico dall'organizzazione in seguito alla presentazione dei documenti su indicati e della carta nazionale. La donna resta nella struttura nelle successive 9 settimane e viene seguita tutta la giornata. Le madri single accolte hanno dai 16 anni fino ai 40.

Al momento del parto la donna viene accompagnata in un ospedale convenzionato dove resta 48 ore a meno che non ci siano complicazioni e venga trasferita in un grande ospedale.

Una volta dimessa dall'ospedale torna con il bambino in associazione e una settimana dopo le viene chiesto dalle responsabili quale sia la decisione che ha preso relativamente al bambino:

- 1) tenerlo
- 2) darlo in adozione

Nel caso in cui vogliano dare in adozione il proprio bambino, considerando che la condizione sine quo per la madre biologica del bambino è la rottura netta di ogni legame con il bambino, ad esclusione del caso in cui il bambino all'età di 16 anni esprima il volere di conoscere la madre biologica. L'associazione è provvista di una lista di attesa: sono infatti numerose le coppie che vorrebbero adottare e che si presentano alla porta dell'associazione, presentando la carta nazionale per poi venire registrati in un fascicolo presente presso Basma, dove viene appuntato il loro numero di telefono e la preferenza riguardo al sesso del bambino che desidererebbero adottare.

La stessa Basma ha inoltre fissato delle regole per quanto riguarda l'adozione: la donna deve avere meno di 50 anni, il marito meno di 60 anni. Anche se non vi sono delle leggi

specifiche relative a questo limite di età, Touria Tazi sottolinea che le autorità sono totalmente consapevoli del modus operandi dell'associazione. Ha inoltre diritto all'adozione anche la donna single che abbia più di 40 anni senza bambini purché sia musulmana.

Anche le coppie straniere possono adottare se munite di un atto ottenuto presso il consolato che dimostri che sono entrambi musulmani in aggiunta ad un atto di matrimonio musulmano, alla carta nazionale di entrambi, a dei certificati sulle loro condizioni di salute e due attestati rilasciati dalla polizia giudiziaria che dichiarino fedina penale pulita. Gli stranieri dovrebbero però restare in Marocco dai 6 mesi ad un anno per il disbrigo di tutte le pratiche necessarie. In presenza dei documenti appena indicati, molti sono i bambini che la Basma dà in adozione in Canada ad esempio. L'associazione, in cambio dell'adozione dei bambini, non chiede del denaro, ma dei beni necessari al sostentamento dell'organizzazione stessa affinché possa rispondere nel migliore dei modi alle necessità dei suoi beneficiari: coperte, latte, cuscini...

Nel caso in cui la madre avesse invece deciso di tenere il bambino e poi dovesse abbandonarlo, sarebbe arrestata: l'organizzazione infatti fa compilare un dossier alla madre in cui quest'ultima dichiara non solo l'intenzione di prendersi cura del neonato, ma anche il luogo in cui alloggerà con il bambino in modo che, in caso di abbandono/ritrovamento, possa essere facilmente rintracciabile.

Capitolo IV: Aborto e adozione in Marocco

In questo capitolo si tratterà delle opzioni cui la donna, scoperta la gravidanza, può ricorrere. Seppure esistano appunto delle alternative, come vedremo meglio in seguito, non è possibile negare che le scelte intraprese da queste donne sono il frutto di un panorama socioculturale loro avverso e in cui la decisione di tenere con sé il proprio bambino significa quasi sempre spezzare tutti i legami fino ad allora creati, compreso quello con la famiglia. Dunque, l'alternativa di portare a termine la propria gravidanza non è la strada meno impervia e logica da intraprendere per queste donne, anzi.

Allo stesso tempo, anche optare per l'aborto o l'adozione non è così semplice, sempre tenendo in considerazione non solo il peso psicologico di una scelta simile per una donna in circostanze che potremmo definire "normali", ma anche gli ostacoli che si pongono di fronte ad una donna single e incinta in Marocco, in cui società e legge sono condizionate dal diritto musulmano.

Per queste ragioni nei prossimi paragrafi si procederà con l'approfondimento delle tematiche dell'aborto e dell'adozione in Marocco, facendo riferimento alle leggi vigenti al riguardo e alle prescrizioni religiose che diventano, nonostante il carattere moderno del paese, l'elemento di principale freno per le donne e in particolare per le madri single. Queste si trovano infatti costrette ad affrontare il rifiuto di una società e di autorità fortemente ancorate ad interpretazioni di fonti quali il Corano e la Sunna che, a loro dire, sosterebbero la negazione del diritto all'aborto e una trattazione specifica dell'istituto dell'adozione sulla base del diritto islamico non in accordo con il diritto internazionale.

4.1 Aborto

In questo paragrafo si tratterà della pratica dell'aborto, che rappresenta un'opzione per quelle donne single che decidono di non portare a termine la propria gravidanza.

Come evidenziato dal progetto ECAF (Contracezione di emergenza in Africa) e in particolare da Fatima Bakass e Michèle Ferrand, la crisi economica, la diffusione dell'istruzione soprattutto tra le ragazze e l'aumento dell'età matrimoniale sono degli elementi che hanno giocato un ruolo chiave nell'ulteriore sviluppo nel paese dell'attività sessuale prematrimoniale¹⁶².

In Marocco infatti il matrimonio e il controllo della sessualità sono centrali per la riproduzione delle relazioni di potere, designate per mantenere la gerarchia sociale tra l'uomo e la donna¹⁶³, motivo per cui la condanna delle relazioni sessuali al di fuori del matrimonio è la norma dominante, nonostante comunque un'idea più romantica dell'amore si stia sempre più diffondendo tramite i mass media¹⁶⁴.

Nonostante la promulgazione della nuova Costituzione nel 2011 stabilisca l'uguaglianza tra l'uomo e la donna, non bisogna dimenticare che in Marocco le leggi sono il risultato della fusione della legge civile francese e del diritto musulmano, di carattere patriarcale.

Quindi, l'introduzione del nuovo codice di famiglia del 2004 e le varie convenzioni internazionali firmate dal Marocco a favore dei diritti della donna, non hanno impedito alle autorità di esprimere delle riserve in riferimento ai diversi cambiamenti proposti dalla società civile all'interno del codice poiché in conflitto con il diritto musulmano¹⁶⁵, compresa la tematica della relazione sessuale al di fuori del matrimonio e l'aborto.

¹⁶² ECAF, *Sexuality, Contraception, Unplanned Pregnancies and Abortion*, In: Cairn international, 2013/1 Vol.68. URL: https://www.cairn-int.info/article-E_POPU_1301_0007--sexuality-contraception-unplanned-pregna.htm, p. 11 (consultato il 15/02/2019)

¹⁶³ Ivi, p.8

¹⁶⁴ Ibidem, p. 8

¹⁶⁵ Goonesekere, Savitri, et al Rangita De Silva De Alwis., *Women's and Children's Rights in a Human Rights Based Approach to Development*, New York: United Nations Children's Fund (UNICEF), 2005. URL: <http://www.unicef.org/gender/files/WomensAndChildrensRightsInAHumanRightsBasedApproach.pdf>. (consultato il 25/02/2019)

Questa resistenza fa sì che l'attività sessuale al di fuori del matrimonio, nella società marocchina, sia raramente il prodotto di un'attività libera e responsabile: molto più spesso avviene infatti in condizioni sconvenienti che non facilitano sicuramente la prevenzione¹⁶⁶, determinando il sorgere di ulteriori problematiche come la necessità di ricorrere all'aborto a causa della difficoltà di valersi appunto di metodi contraccettivi.

Anche se sono principalmente le ragazze a decidere di ricorrere ad un metodo contraccettivo¹⁶⁷ a fronte del rifiuto dell'utilizzo del preservativo da parte della maggioranza degli uomini marocchini¹⁶⁸ (con una percentuale di ragazze che approvano l'utilizzo del contraccettivo del 92% rispetto all'82% dei ragazzi), l'utilizzo di contraccettivi tra le donne single è molto basso^{169 170}.

In questo contesto l'aborto illegale è comunque molto frequente, con una stima di 23 aborti per 1.000 donne tra i 15 e i 44 anni in Nord Africa¹⁷¹ e in particolare tra i 130.000 e i 150.000 ogni anno in Marocco¹⁷².

L'aborto è infatti sempre stato considerato illegale in Marocco, anche nel caso di stupro o incesto ed era permesso solo nel caso in cui fosse l'unica soluzione possibile per salvare la vita della madre, ma sempre dietro il consenso del marito.

Nel 2016 il consiglio del governo marocchino aveva però approvato un progetto di legge che prevedeva per la donna il diritto all'aborto in caso di stupro, incesto e malformazione del feto. Tuttavia, nonostante siano ormai trascorsi più di due anni, questo progetto di legge non ha mai visto luce poiché, secondo l'ex ministro Nouzha Skalli il

¹⁶⁶ A. Dialmy, *Sociologie de la sexualité arabo-musulmane*, L'Harmattan, Paris 2014, p. 177-178

¹⁶⁷ S. Naamane-Guessous, *Au delà de toute pudeur: la sexualité féminine au Maroc*, Karthala-Eddif, Paris-Casablanca 1991, p. 52

¹⁶⁸ A. Dialmy, *Op. cit.*, p. 175

¹⁶⁹ J. Cleland, S. Bernstein, A. Ezeh, A. Faundes, A. Glasier, J. Innis, *Family planning: The unfinished agenda*, In: *The Lancet*, 368/2006. URL: [https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736\(06\)69480-4/fulltext](https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(06)69480-4/fulltext), p. 1810-1827 (consultato 25/02/2019).

¹⁷⁰ A. Dialmy, *Transition sexuelle, Entre genre et islamisme*, L'Harmattan, Paris 2017, p. 57

¹⁷¹ WHO, Department of Reproductive Health and Research, *Unsafe abortion: global and regional estimates of incidence of unsafe abortion and associated mortality in 2003*, Ginevra 2007. URL: https://www.who.int/reproductivehealth/publications/unsafe_abortion/9789241596121/en/, p. 55 (consultato il 25/02/2019).

¹⁷² A. Dialmy, *Transition sexuelle*, p.49

testo entra nel quadro del progetto di riforma del Codice penale marocchino che però non è ancora stato adottato poiché in contrasto con alcuni valori della Costituzione¹⁷³.

Per questo motivo le donne erano e sono tuttora spesso spinte a ricorrere a delle misure estreme e ad abortire in condizioni pericolose¹⁷⁴. La categoria più debole è rappresentata da donne che vivono in ambienti poveri e da ragazze molto giovani, che hanno un accesso ancor più limitato alle opzioni contraccettive¹⁷⁵. Sulla base di quanto provato da alcuni studi, inoltre, i tassi di aborto stanno aumentando anche all'interno della fascia di giovani donne che hanno ricevuto un'istruzione e che vivono principalmente nelle zone urbane¹⁷⁶.

La religione è l'elemento utilizzato per giustificare il carattere illegale dell'aborto. Infatti, secondo una comune interpretazione del Corano, l'aborto è proibito poiché Allah ha reso la vita sacra¹⁷⁷. Nonostante ciò, studiosi religiosi si sono domandati in quali casi l'aborto diventi un'opzione varabile senza però raggiungere dei risultati concreti¹⁷⁸.

Al di là delle domande che gli studiosi si sono posti circa l'interdizione religiosa dell'aborto, il fatto che sia una pratica ormai molto diffusa rende necessaria una revisione della legge, sempre tenendo in considerazione che il Marocco è un paese in cui predomina la dottrina malikita¹⁷⁹. Di conseguenza, è evidente che per la risoluzione della questione dell'aborto diventi necessaria un'ulteriore interpretazione delle fonti disponibili e dunque una riapertura delle discussioni al riguardo, anche sulla base dei principi di reinterpretazione coranici, affinché il Marocco possa confermare il suo carattere moderno all'interno della regione MENA.

¹⁷³ G. Kadiri, *Les Marocaines attendent toujours la réforme de l'avortement voulue par Mohammed VI*, In: *Le Monde*, 18/03/2018 .URL: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/03/18/les-marocaines-attendent-toujours-la-reforme-de-l-avortement-voulue-par-mohammed-vi_5272836_3212.html (consultato 19/04/2019)

¹⁷⁴ WHO, *Safe Abortion: Technical and Policy Guidance for Health Systems*, World Health Organization, 2012. URL: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/70914/9789241548434_eng.pdf;jsessionid=5D6CB80FE B5D18827E6C845696FADE68?sequence=1 (consultato 25/02/2019)

¹⁷⁵ M. Ayad, F. Mohammad Roudi-Fahimi, *Fertility Decline and Reproductive Health in Morocco: New DHS Figures*, In: Population Reference Bureau (PRB), 2006. URL: <http://www.prb.org/Publications/Articles/2006/FertilityDeclineandReproductiveHealthinMoroccoNewDHSFigures.aspx>. (consultato 25/02/2019)

¹⁷⁶ A. Du Lou, *The use of induced abortion in Abidjan: A possible cause of the fertility decline?* In: *Population*, 2000, p. 197-214 URL: https://www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_2000_hos_12_1_7087 (consultato il 25/02/2019)

¹⁷⁷ F. Bakhadda, *Op. cit.*, p.1

¹⁷⁸ Ivi, p.2

¹⁷⁹ F. Bakhada, *Op. cit.*, p.7

Tuttavia, come in altri paesi, anche in Marocco è cominciata a crescere l'influenza di gruppi estremisti e radicali, e ciò ha avuto delle ricadute sulle politiche e sui programmi adottati nel corso degli anni nel paese¹⁸⁰. Il conservatorismo religioso è infatti presente nel comparto di governo con il partito PJD (Partito islamico della giustizia e dello sviluppo) che, grazie all'attività della società civile, è stato esposto a questioni riguardanti la salute sessuale e riproduttiva¹⁸¹.

Per questa ragione, quando nel 2015 il re Muhammad VI invitò ad attuare delle riforme relative all'aborto e il potenziale contenuto della nuova legge fu presentato, sorse un forte dibattito tra i liberali e i conservatori, che volevano limitare i diritti per ricorrere all'aborto¹⁸².

La legge sull'aborto in paesi a maggioranza musulmana è caratterizzata da grande diversità. Dieci di questi paesi permettono infatti l'aborto per ragioni socioeconomiche e su richiesta; altri sedici (compreso il Marocco) lo permettono per ragioni legate alla salute fisica, mentale, per incesto, stupro o malformazioni congenite; il restante dei paesi sono quelli più aperti e che non impongono alcuna restrizione per ricorrere all'aborto¹⁸³.

Le ragioni di queste differenze di pensiero relative alla questione dell'aborto sono da attribuire alle varie scuole di appartenenza e alle diverse posizioni prese dagli ulema' in particolare in riferimento ai primi quattro mesi di gravidanza. Gli studiosi religiosi hanno individuato in seguito ad attenti studi relativi alla legalità dell'aborto all'interno della sfera dell'islam: un permesso assoluto, un permesso con condizione, un'avversione assoluta, e il suo divieto in assenza di giustificazioni¹⁸⁴. Ognuna di queste posizioni viene adottata da una specifica scuola di pensiero, come è possibile vedere nel dettaglio:

- 1) Permesso assoluto senza alcuna condizione: si tratta del rito zaidita, di alcuni hanafiti e di alcuni shafiiti;
- 2) Permesso con condizione, quindi nel caso di presenza di una ragione in assenza della quale l'aborto è fortemente scoraggiato. Si tratta del rito hanafita, hanbalita e di alcuni sostenitori della scuola shafiita;

¹⁸⁰ Ibidem, p. 7

¹⁸¹ Ivi, p. 8

¹⁸² Ibidem, p. 8

¹⁸³ Ivi, p. 16

¹⁸⁴ Ibidem, p. 16

- 3) Avversione assoluta per l'aborto: è la visione di alcuni sostenitori della scuola malikita;
- 4) Divieto in assenza di una giustificazione, che costituisce la regola base della scuola malikita

Tuttavia, la nozione più diffusa è che l'islam vieti l'aborto, motivo per cui ciascuna delle visioni su indicate tende a costituire una semplice eccezione alla regola se l'aborto risulta essere giustificato¹⁸⁵.

Gli hadith dai quali si sono sviluppati gli studi per comprendere se l'aborto fosse una pratica prevista dal Corano sono quelli narrati da Abu Abdul Rahman Abdullah bin Masood, che trattò nello specifico dello sviluppo dell'embrione.

Sidna Muhammad affermò che l'anima veniva infusa nel feto alla fine del quarto mese di gravidanza, quindi al 120° giorno. Secondo questo hadith il feto si sviluppava poi attraverso tre fasi, ciascuna delle quali della durata di 40 giorni: una goccia di sperma, l'adesione, un embrione e alla fine, la "ventilazione dell'anima". Questo hadith è ispirato ai versetti coranici secondo cui: *“Abbiamo creato l'uomo d'argilla fine, poi ne abbiamo fatto una goccia di liquido dentro una solida dimora, poi della goccia di liquido abbiamo fatto un grumo di sangue, e del grumo di sangue una massa molle, e della massa molle ossa, e abbiamo vestito le ossa di carne. Poi lo abbiamo originato, ed è stata un'altra creazione, sia benedetto Dio, il Creatore ottimo. (Sura dei credenti, versetto 23)*

È a questo versetto che ricorrono gli ulema' per cui l'aborto è permesso entro il quarto mese di gravidanza, limite oltre il quale viene considerato un crimine e un atto d'infanticidio¹⁸⁶.

Infatti, il feto viene ad un certo punto considerato addirittura una persona giuridica la cui morte deve essere pagata tramite una compensazione (*diyya o ghurra*)¹⁸⁷.

¹⁸⁵ Ivi, p. 19

¹⁸⁶ Ivi, p. 20

¹⁸⁷ C. Fortier, *Le droit musulman en pratique: genre, filiation et bioéthique*, In: *Revue Internationale Interdisciplinaire*, 2010, p. 12

Tuttavia, come già accennato, esistono altre visioni per cui l'aborto è proibito addirittura ancor prima del raggiungimento del limite del 120° giorno, quindi dal momento della concezione.

Secondo la scuola malikita, l'aborto è infatti illegale sin dall'inizio della gravidanza, quindi dal momento del concepimento, anche se molti studiosi contemporanei hanno adottato la visione hanafita, per cui la donna può abortire entro i primi 120 giorni della gravidanza purché ve ne sia un reale bisogno e delle buone motivazioni¹⁸⁸.

La possibilità di utilizzare anticoncezionali c'è ed è anche accettata all'interno dell'islam, considerando che nella Sunna è riportato che i compagni del Profeta praticavano il metodo del coito interrotto (*'azl*) senza che quest'ultimo vi si opponesse¹⁸⁹. Per analogia (*qiyās*), dunque, il preservativo è ammesso dalla maggior parte dei giuristi, ma solo all'interno del quadro del matrimonio, tenendo in considerazione che la sessualità all'interno dell'islam non ha un semplice fine procreativo¹⁹⁰.

Le donne single vengono inoltre escluse dal programma di pianificazione familiare e dunque dalla possibilità di poter ricorrere a dei metodi contraccettivi gratuiti poiché destinati unicamente a chi ne possa far uso all'interno del quadro matrimoniale.

Per questa ragione l'interruzione volontaria di gravidanza (IGV), anche se illegale, è molto praticata in Marocco¹⁹¹ poiché le altre soluzioni sono più difficilmente praticabili.

A ciò bisogna aggiungere che, anche se l'interruzione di gravidanza è avvenuta in ambito ospedaliero, non esistono ancora dei dati che attestino le cifre degli aborti in Marocco¹⁹², ulteriore elemento che evidenzia il carattere tabù di questa pratica.

Per ricorrere all'interruzione di gravidanza in un quadro legale infatti, è necessario il parere di due medici che devono comparire all'interno di una lista di esperti presso il

¹⁸⁸ F. Bakhada, *Op. cit.*, p. 9

¹⁸⁹ C. Fortier, *Op. cit.*, p. 12

¹⁹⁰ *Ibidem*, p. 12

¹⁹¹ M. Gruénais, *La publicisation du débat sur l'avortement au Maroc. L'État marocain en action*, In: *L'Année du Maghreb*, 13/11/2017. URL: <https://journals-openedition-org.acces-distant.sciences-po.fr/anneemaghreb/3271>, p.1 (consultato 05/03/2019).

¹⁹² *Ivi*, p. 2

tribunale. Dopo un esame e una discussione, i medici dovrebbero attestare per iscritto che la vita della madre sarebbe in pericolo nel caso di non interruzione di gravidanza¹⁹³.

La pratica d'interruzione di gravidanza è comunque criminalizzata non solo dal fiqh ma anche dal Codice penale vigente in Marocco e in particolare dall'articolo 449 che stabilisce che:

*“Chiunque, tramite alimenti, bevande, medicazioni, manovre, violenze o tramite qualunque altro mezzo, ha procurato o tentato di procurare l'aborto di una donna sospettata incinta, che lei vi abbia consentito o meno, è punito con la prigione da uno a cinque anni e con una multa da 120 a 500 dh. Se ne è risultata la morte, la pena è la reclusione da dieci a vent'anni”*¹⁹⁴.

L'articolo 454 stabilisce invece che *“è punita con la prigione da sei mesi a due anni e con una multa da 120 a 500 dh la donna che si è intenzionalmente procurata l'aborto o che ha tentato di farlo o che ha consentito a fare uso di mezzi indicatale o somministrati per questo effetto”*¹⁹⁵.

Nonostante non esistano delle cifre ufficiali, il professore Chafik Chraïbi, ginecologo-ostetrico in una maternità pubblica a Rabat, fondatore e presidente dell'associazione marocchina per la lotta contro l'aborto clandestino (AMLAC), in occasione di un dibattito sul canale marocchino Médiasat il 14 settembre 2010, ha affermato che ogni giorno avvengono circa 800 aborti clandestini in Marocco, di cui 600 in ospedale e 200 in ambiente non medicalizzato¹⁹⁶ attraverso il ricorso a “selvagge” tecniche d'aborto. Inoltre, nella sola maternità di Orangers a Rabat ogni settimana 20 ragazze richiedono un aborto dopo aver volontariamente rotto le acque a tre o quattro mesi di gravidanza o dopo aver optato per delle soluzioni abortive tossiche¹⁹⁷.

Il fatto che degli aborti clandestini possano avvenire in ambiente ospedaliero potrebbe lasciare esterrefatti e ne conseguono domande circa le modalità in cui questi avvengono. Innanzitutto, il prezzo di un aborto varia sulla base dei criteri che vengono seguiti per realizzarlo e sui rischi ad esso legati. In genere il prezzo si aggira tra i 1.000 e i 10.000

¹⁹³ Ibidem, p. 2

¹⁹⁴ Ibidem, p. 2

¹⁹⁵ Ibidem, p. 2

¹⁹⁶ Ibidem, p. 2

¹⁹⁷ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 40

dh e la variazione di prezzo dipende dall'età del feto: prima delle otto settimane, infatti, il prezzo è basso poiché i rischi legati all'aborto sono minori rispetto all'aborto praticato al feto che abbia più di otto settimane. Inoltre, l'elevato costo di quest'operazione fa sì che siano quelle giovani che provengono da classi agiate o medie ad optare per l'aborto, a differenza di quelle donne che, di classe sociale bassa, non possono assolutamente considerare questo tipo di aborto.

Il fatto che il Codice penale marocchino punisca con serietà chi pratica l'aborto illegale spinge i medici ad alzare il prezzo dell'operazione a causa del rischio che corrono nel praticarla, nonostante il perseguimento penale sia in questi casi molto raro¹⁹⁸.

Vi è infatti la quasi assenza di denunce presso i tribunali, strettamente legata al fatto che l'aborto avviene in una sfera intima, privata, per cui vi è l'impossibilità di confermare tramite la parola l'esistenza di un feto morto in seguito ad aborto. L'islam e il diritto applicato in Marocco anche in materia penale richiedono infatti delle prove da presentare in caso di accuse mosse nei confronti di altri individui e, nel caso di volontà di provare un aborto illegale, il processo di amministrazione della prova può risultare difficile da attestare pubblicamente, soprattutto considerando che il medico può ricorrere a sottolineare la differenza esistente tra "aborto spontaneo" e "aborto provocato" e la giustificazione che gli è possibile avanzare circa la necessità di ricorrere all'operazione per salvare la vita della donna¹⁹⁹.

Secondo uno studio prodotto dall'associazione marocchina per la pianificazione familiare sull'aborto (AMPF) che si è basato su 23 interviste condotte nel 2008, l'aborto è praticato da donne con qualunque livello d'istruzione e situazione socioeconomica²⁰⁰.

In questo contesto s'inseriscono anche le madri single che dopo il parto vengono segnalate alla polizia da parte del personale medico a causa del forte rischio di abbandono del bambino da parte di queste donne, consapevoli della forte disapprovazione sociale che spetterebbe loro²⁰¹.

¹⁹⁸ M. Gruénais, *Op. cit.*, p. 3

¹⁹⁹ *Ibidem*, p. 3

²⁰⁰ *Ivi*, p. 4

²⁰¹ *Ivi*, p. 5

Ciò ha dato il via ad una serie di dibattiti in Marocco riguardo alla tematica dell'aborto e alla possibilità di legalizzarlo.

Il 2 marzo 2015, in un giornale arabofono, il numero due del partito PJD, medico psichiatra e membro eminente del partito islamista attualmente al potere in Marocco, Saâdeddine El Othmani si è dichiarato a favore della legalizzazione dell'aborto "in certi casi", sottolineando che è proprio la giurisprudenza islamica ad autorizzarlo. Per supportare la sua posizione ha evocato la realtà sociale marocchina e soprattutto ha fatto riferimento al corpus giuridico islamico che distingue appunto tre diversi periodi della gravidanza: il periodo pre-fetale (prima delle 6 settimane); la fase in cui il feto ha meno di 18 settimane e infine quella successiva. In particolare, egli ha ricordato che per la tradizione malikita, che è la corrente religiosa maggioritaria in Marocco, l'interruzione della gravidanza è vietata dopo le sei settimane salvo casi di necessità. Ha fatto anche riferimento ad una fatwa promulgata nel 1990 alla Mecca dal Consiglio della giurisprudenza della città santa dell'islam che stabilì che "prima dei 120 giorni di gravidanza, se degli esami medici stabiliscono che il bambino che deve nascere presenta delle malformazioni che renderebbero la sua vita dolorosa e difficile, l'aborto è tollerato". Il primo ministro, Abdelillah Benkirane anche lui membro del PJD, ha annunciato in concomitanza la creazione di una commissione per riflettere sulla questione²⁰².

Il 3 marzo divenne di dominio pubblico che una commissione costituita da membri del ministero della sanità, della giustizia e rappresentanti del consiglio degli ulema' aveva cominciato a lavorare da mesi per la revisione del Codice penale per "ammorbidire" la legge sull'aborto.

Il ministro della sanità, che si era sempre dimostrato a favore di un'evoluzione di questa, l'11 marzo organizzò un incontro riunendo medici, specialisti dei diritti dell'uomo, giuristi e rappresentanti religiosi per discutere sull'eventuale evoluzione della legge²⁰³.

Il 16 marzo venne organizzata una conferenza su questa tematica presso la biblioteca nazionale di Rabat, in occasione della quale Chraïbi interruppe il dibattito leggendo un

²⁰² S. Hamma, *Maroc: El Othmani, numéro deux du PJD, relance le débat sur l'avortement*, In: Jeune Afrique, 14/03/2015. URL: <https://www.jeuneafrique.com/226003/politique/maroc-el-othmani-num-ro-deux-du-pjd-relance-le-d-bat-sur-l-avortement/> (consultato 27/02/2019)

²⁰³ M. Gruénais, *Op. cit.*, p. 9

messaggio da parte del re Muhammad VI che annunciava di aver ricevuto i ministri della giustizia, degli affari islamici e il presidente del consiglio nazionale dei diritti dell'uomo dando loro il termine di un mese per proporre una riforma della legge sull'aborto.

Nel corso di questi mesi di dibattiti furono avanzate letture personali del Corano, che divennero occasione per sostenere le proprie posizioni riguardo alla tematica dell'aborto, ricorrendo anche a testimonianze di donne che avevano praticato un'interruzione volontaria di gravidanza.

Il dibattito terminò solo il 15 maggio 2015 con un comunicato ufficiale in cui venne affermato che la maggioranza si era espressa a favore della criminalizzazione dell'aborto illegale, salvo dei casi particolari come lo stupro, l'incesto, la salute della madre e malformazioni del feto²⁰⁴.

Per quanto la conclusione del dibattito sia stata un'apertura nei confronti dell'aborto, è evidente che per le donne in generale è comunque una pratica cui è possibile ricorrere solo in maniera limitata e per dei casi specifici e che la situazione risulta essere ancora peggiore per le madri single, escluse dal programma di pianificazione familiare e quindi dal libero accesso ad ogni forma di contraccezione.

Inoltre, come già accennato, questo progetto di legge non ha visto luce in Marocco, nonostante siano trascorsi anni dalla conclusione di un dibattito che sembrava abbastanza favorevole nel concedere il diritto alla donna di procedere all'aborto per dei casi specifici.

²⁰⁴ Ivi, p. 10

4.2 Adozione

In questo paragrafo si tratterà dell'istituto dell'adozione nel diritto musulmano classico e contemporaneo con una particolare attenzione rivolta al caso del Marocco e alla legge entrata in vigore nel 2002 che regola l'istituto della *kafāla*. Inizialmente verranno forniti dei dettagli sull'importanza del *nasab* all'interno della società musulmana e le conseguenze che ciò comporta per l'istituto dell'adozione nel mondo musulmano. Si tratterà infatti della storia e dell'evoluzione dell'istituto dell'adozione con riferimenti alla pratica esistente prima dell'avvento dell'islam e conosciuta come *al-tabanni* e si proseguirà con la trattazione dell'istituto della *kafāla* introdotta successivamente. Si elencheranno in seguito le condizioni esistenti in Marocco per procedere a quest'ultimo tipo di adozione e si farà anche riferimento alla questione dell'adozione in segreto, pratica molto diffusa nel paese anche se illegale, le cui facili vittime sono anche i figli delle madri single che ricorrono ad associazioni che operano per la protezione dell'infanzia, come l'organizzazione Basma, e che lavorano indipendentemente dall'organizzazione statale.

Il concetto di *nasab*, ovvero di lignaggio, è intrinseco alla cultura araba: le sue radici possono essere rintracciate addirittura nel periodo precedente all'avvento dell'Islam, considerando che i registri militari e delle tasse sin dai primi anni dell'affermarsi della nuova religione, facevano riferimento alla discendenza tribale degli individui. Successivamente, con la propagazione della nuova religione, la discendenza dal profeta e quindi dalla famiglia dei Quraīsh divenne simbolo di nobiltà, motivo per cui il lignaggio cominciò ad avere un sempre maggiore rilievo all'interno della nuova società.

Il termine *nasab* è legato alla linea genealogica maschile²⁰⁵ tant'è che nella versione francese del codice di famiglia marocchino questo termine è tradotto con “filiazione paterna”, sottolineando trattarsi di un legame esistente tra il padre e il suo bambino e che viene trasmesso dagli antenati alla prole²⁰⁶.

Il divieto di adottare del diritto musulmano è legato all'importanza del concetto di filiazione paterna all'interno dell'islam che, se fittizio, non ha alcun peso. Nei versetti 4-

²⁰⁵ M. M. Charrad, *States and women's rights, The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, University of California Press, 2001, p. 40–45

²⁰⁶ Articolo 150 Moudawana

5 della Sura 33 del Corano, viene sottolineato infatti il divieto di dare ad un bambino preso in custodia il proprio cognome, escludendolo in questo modo dalla discendenza:

Non c'è uomo in cui Dio abbia posto due cuori: Egli non ha fatto di quelle mogli che voi ripudiate con lo \neg zihur delle madri e non ha reso i vostri figli adottivi dei veri figli; questo lo dite voi con la vostra bocca, ma Dio dice la verità e guida sul sentiero. 5 Chiamerete i vostri figli adottivi con il nome dei loro padri, questo è più equo presso Dio; e se non conoscete i loro padri, essi saranno i vostri fratelli nella religione e i vostri protetti. Non vi saranno imputati come colpe gli errori che avete già commesso a questo riguardo, ma solo quel che i vostri cuori vorranno con intenzione; Dio è indulgente e pieno di clemenza²⁰⁷

Vi è inoltre un altro versetto coranico che afferma l'impossibilità di creare una filiazione per i bambini adottati. Si tratta della Sura 2:220 in cui è riportato quanto segue:

Ti chiederanno degli orfani. Rispondi: «Beneficarli è una buona azione, e se mescolerete i loro affari ai vostri allora essi saranno i vostri fratelli. Dio distingue chi porta la corruzione da chi fa il bene, se Dio volesse vi tormenterebbe, Egli è potente e saggio»²⁰⁸.

I giuristi sunniti classici sono dunque concordi nell'affermare che l'islam proibisca l'adozione intesa nel senso occidentale del termine e che era praticata nell'Arabia preislamica: *al-tabanni*²⁰⁹. Secondo questa pratica infatti il bambino adottato diveniva come il figlio biologico dei genitori adottivi e anche da un punto di vista giuridico si trovava sullo stesso piano dei loro figli biologici²¹⁰. A ciò bisogna aggiungere che con questa pratica di adozione adottata nell'Arabia preislamica, i genitori biologici perdevano tutti i diritti sul bambino.

Gli studiosi, per dare una giustificazione al divieto coranico dell'istituto dell'adozione vigente prima dell'avvento dell'islam hanno fatto riferimento all'esperienza del profeta raccontata nella Sunna e in particolare a quell'episodio che narra l'adozione di uno schiavo liberato di nome Zayd b. Haritha da parte di

²⁰⁷ Alberto Ventura (a cura di), *Il Corano*, Mondadori, Milano 2010

²⁰⁸ Ibidem

²⁰⁹ D. Powers, *The Abolition of Adoption in Islam, Reconsidered*, In: *Droit et Religions*, Volume 4 (Université Paul Cézanne – Aix-Marseille III, 2009-2010), p. 97-98. URL: https://www.academia.edu/9334262/_The_Abolition_of_Adoption_in_Islam_Reconsidered_Droit_et_Religions_Annuaire_4_2009-10_97-107 (consultato 18/04/2019)

²¹⁰ Faisal Kutti, *Islamic Law and Adoptions in Robert L. Balard, Naomi H. Goodno, Robert F. Cochran and Jay A. Milbrandt, The intercountry adoption debate: dialogue across disciplines*, In: Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2014, URL: <http://ssrn.com/abstract=2457066> (consultato il 01/03/2019), p. 16

Muhammad. Si racconta che Zayd, una volta diventato un uomo libero, decise di restare con il profeta piuttosto che tornare dal padre che era andato a reclamarlo dopo la sua liberazione. Il profeta allora decise di adottarlo secondo la pratica allora comune di al-tabanni. Fu allora pubblicata una dichiarazione che attestò l'adozione dello schiavo da parte del profeta con il suo nuovo nome: Zayd b. Muhammad. Quest'ultimo si sposò un giorno con Zaynab b. Jahsh, la cugina del profeta, dalla quale poi divorziò e che divenne in seguito la moglie di Muhammad²¹¹.

La tradizione preislamica considerava un tabù quello di sposare la moglie del figlio adottivo a causa della relazione fittizia di discendenza che si era venuta a creare tramite l'adozione tra il figlio adottato e i genitori adottivi. Inoltre, anche il Corano proibiva ad un uomo di sposare la moglie divorziata del proprio figlio²¹². Di conseguenza, quando il profeta sposò la moglie di Zayd dopo il loro divorzio ricevette disapprovazione da entrambe le parti.

Per questa ragione i giuristi classici, premoderni e contemporanei sono d'accordo sul fatto che le Sure 33:4-5 e 33:37-40 furono rivelate per difendere il profeta.

Il Corano 33: 37-40 afferma:

“Ricorda quando dicevi a colui che Dio ha favorito e anche tu hai favorito: «Tieni tua moglie con te e credi in Dio»; allora hai nascosto nel cuore un desiderio che Dio avrebbe reso manifesto perché temevi gli uomini, mentre più merita di essere temuto Dio. E quando Zayd ha regolato con lei ogni cosa, Noi te l'abbiamo fatta sposare, affinché non sia peccato per i credenti sposare le mogli divorziate dei loro figli adottivi quando essi hanno regolato ogni cosa con loro. Sia eseguito l'ordine di Dio. Per il Profeta non è peccato compiere quel che Dio gli ha imposto, questa è l'abitudine di Dio che Egli ha seguito prima – l'ordine di Dio è decreto fermo– con i profeti che hanno trasmesso i messaggi di Dio e Lo hanno temuto e non hanno temuto altri; per tenere il conto Dio è sufficiente. Muhammad non è padre a nessuno di voi ma è il messaggero di Dio e il sigillo dei profeti, Dio conosce ogni cosa.

Dopo la rivelazione di questi versetti infatti l'adozione di Zayd fu annullata e il suo nome tornò ad essere Zayd b. Haritha.

²¹¹ Ibidem, p. 16

²¹² Ivi, p. 17

Grazie alla revisione del *fiqh* classico, studiosi moderni che hanno esaminato le opere classiche hanno suggerito alcune motivazioni per cui l'istituto dell'adozione in vigore nell'Arabia preislamica è stato vietato dall'islam²¹³:

- 1) Secondo alcuni orientalisti è stato semplicemente un modo per permettere al profeta di rispondere al suo desiderio di sposare Zaynab. Tuttavia, una lettura olistica del Corano chiarisce che il profeta era contrario al divorzio di Zayd e che fu Dio ad ordinarlo di sposare Zaynab. Inoltre, non vi sarebbe stato alcun motivo di estendere la proibizione di adozione a tutta la comunità musulmana se l'obiettivo del versetto era effettivamente quello di permettere un'eccezione al Profeta, considerando le varie eccezioni altre volte accordatagli ma non elargite agli altri musulmani;
- 2) Altri sostengono che uno degli obiettivi legati al divieto di adozione era chiarire i gradi di consanguineità. Come sottolineato dallo studioso Shaheen Sardar Ali, infatti, l'obiettivo di negare l'uguaglianza tra figli naturali e figli adottivi poteva essere quello di dare maggiore spazio al matrimonio tra consanguinei;
- 3) Secondo altri il divieto coranico introdotto era dettato dalla volontà di contenere problematiche legate alla pratica dell'adozione come l'accumulazione (adozione di soli figli maschi) che perpetuava la discriminazione di genere e l'acquisizione dell'eredità dai bambini adottati.

Inoltre, la pratica di *al-tabanni* determinava un completo annullamento dell'identità natale²¹⁴ e ciò era fortemente in contrasto con gli insegnamenti del Corano e della Sunna secondo i quali il bambino aveva il diritto di conoscere l'identità dei genitori biologici. Per questo motivo, nel momento in cui i giuristi musulmani eliminarono la pratica dell'adozione introdussero, sulla base dei versetti su citati e sugli insegnamenti del profeta, delle alternative accettabili dal punto di vista islamico tra cui la *kafāla*.

La *kafāla* nasce dunque come unica opzione a fronte dell'impossibilità nei paesi musulmani di proteggere un minore abbandonato poiché per l'islam l'unico fondamento della filiazione è il legame di sangue; ragione per cui l'adozione, che crea diritti e doveri

²¹³ Ivi, p. 18-20

²¹⁴ J. Bargach, *Orphans of Islam: Family, Abandonment, and Secret Adoption in Morocco*, Rowman & Littlefield, Usa 2002, p. 27

indipendentemente dal legame biologico, non è ammesso dai principi del diritto musulmano²¹⁵.

Anche la legge marocchina segue la proibizione del diritto classico musulmano: vi è infatti una sezione del Codice penale che tratta dei crimini legati alla creazione del lignaggio per un bambino sconosciuto²¹⁶. Inoltre, l'articolo 149 del codice di famiglia marocchino afferma che l'adozione è giuridicamente nulla e non comporta nessuno degli effetti della filiazione genitoriale legittima.

La custodia di un bambino in Marocco è regolata nel dettaglio dalla legge 15-01 del 13 giugno del 2002 relativa alla presa in carico dei bambini abbandonati (*kafāla*) e che sottolinea la differenza esistente tra quest'istituto d'ispirazione religiosa (considerando che il Corano costituisce la sua prima fonte) e l'adozione. La *kafāla*, come previsto dall'articolo 2 della nuova legge, può infatti essere definita come un'istituzione tramite la quale una persona o una famiglia s'impegnano a farsi carico della protezione, dell'istruzione e del mantenimento di un bambino abbandonato. Tuttavia, la famiglia adottiva assume l'autorità genitoriale senza creare un legame di filiazione con il bambino, ragione per la quale quest'ultimo viene escluso dal diritto alla successione.

Vi è dunque una netta distinzione da fare tra la *kafāla* e l'adozione poiché il primo istituto, la cui parola deriva dal verbo arabo *takafāla*, significa “farsi carico di un orfano rispondendo ai suoi bisogni primari come l'alimentazione, il vestiario e l'istruzione”; nel caso dell'adozione, invece, il bambino adottato è assimilato al bambino nato dal genitore adottivo, motivo per cui gode dei suoi stessi diritti e doveri²¹⁷.

In particolare, secondo la legge entrata in vigore nel 2002 può essere preso in carica qualunque bambino abbandonato che non abbia raggiunto il diciottesimo anno di età e che sia²¹⁸:

- Nato da genitori sconosciuti;
- Nato da un padre sconosciuto e da una madre conosciuta che l'ha abbandonato;

²¹⁵ Association pour les droits des étrangers, *La Kafāla en droit marocain*, 02/2015. URL: <http://www.adde.be/ressources/fiches-pratiques/dip/la-kafala-en-droit-marocain#h8-queles-sont-les-effets-de-la-kafala> (consultato 02/03/2019)

²¹⁶ Articolo 468-470 Codice penale

²¹⁷ Association pour les droits des étrangers, *Op. cit.*

²¹⁸ Ibidem

- Orfano;
- Figlio di genitori incapaci di rispondere ai suoi bisogni e che non hanno i mezzi legali di sussistenza;
- Figlio di genitori che abbiano una cattiva condotta e che non si assumono la loro responsabilità di protezione e di orientamento nei suoi confronti

L'autorità competente in materia di *kafāla* è il giudice di tutela della circoscrizione nella quale vive il bambino. L'ordinanza di questo giudice viene successivamente messa in atto dal tribunale di prima istanza.

Perché un bambino possa essere preso in *kafāla* è necessario che:

- Sia stato dichiarato abbandonato;
- Il bambino acconsenta se ha più di dodici anni a meno che l'autorità che chiede la *kafāla* sia una struttura pubblica impegnata nella protezione dell'infanzia o un organismo o un'associazione di carattere sociale riconosciuta di utilità pubblica.

Le persone che possono prendere in *kafāla* un bambino sono:

- La donna musulmana o la coppia musulmana che:
 - i) Hanno raggiunto la maggiore età legale;
 - ii) Sono moralmente e socialmente adatte ad assicurare la *kafāla*;
 - iii) Dispongono di mezzi materiali sufficienti per sovvenire ai bisogni del bambino;
 - iv) Non sono oggetto, congiuntamente o separatamente, di una condanna per infrazione che abbia attentato alla morale o commessa nei confronti di bambini;
 - v) Non hanno malattie contagiose o che li rendano incapaci di assumersi la loro responsabilità;
 - vi) Non vi è un contenzioso sottoposto alla giustizia nei riguardi del bambino di cui richiedono la *kafāla* o dei suoi genitori o non vi è una controversia familiare che potrebbe determinare delle preoccupazioni per l'interesse del bambino
- Le strutture pubbliche incaricate della protezione del bambino

- Gli organismi, organizzazioni e associazioni di carattere sociale riconosciuti di utilità pubblica e che dispongono di mezzi materiali, di risorse e di competenze umane volte ad assicurare la protezione dei bambini, a dargli una buona educazione e ad allevarli conformemente all'islam.

I futuri *kafīl* devono presentare una domanda al giudice di tutela accompagnato da due documenti: uno che confermi la capacità dei *kafīl* di potersi prendere carico del bambino e una copia dell'atto di nascita di quest'ultimo²¹⁹.

Il giudice di tutela deve a questo punto occuparsi della formazione di una commissione mista composta da un rappresentante del pubblico ministero, da un'autorità governativa incaricata degli *habous* e degli affari islamici, da un'autorità locale e da un'autorità governativa incaricata dell'infanzia che s'impegni a procedere a delle inchieste.

A questo punto il giudice fa un'ordinanza in cui designa la persona in carica della *kafāla* come tutore del bambino, anche se quest'azione è suscettibile d'appello. L'ordinanza deve inoltre essere eseguita in un lasso di tempo di 15 giorni dal tribunale di prima istanza²²⁰.

Il giudice di tutela è inoltre tenuto a controllare le condizioni del bambino e il rispetto, da parte del *kafīl*, di tutti i suoi obblighi. In questo quadro, se lo ritiene opportuno, può ordinare che vengano svolte ulteriori inchieste. Nel caso in cui i risultati di queste ultime non siano positivi, il giudice può richiedere l'annullamento della *kafāla* e ricorrere a qualunque misura necessaria per l'interesse del bambino. Se il *kafīl* dovesse rifiutarsi di ottemperare all'ordinanza del giudice, quest'ultimo può rivolgersi al pubblico ministero affinché ricorra alle forze pubbliche o a qualunque altro mezzo ritenga necessario per la tutela del minore²²¹.

La *kafāla* in principio non ha alcun effetto sul nome del bambino, anche se quest'ultimo potrebbe vedersi attribuito il nome del *kafīl* se autorizzato per decreto (art.20 Legge n°37-99 relativa allo stato civile, Dahir n°1.02-239 del 3 ottobre 2002).

²¹⁹ Ibidem

²²⁰ Ibidem

²²¹ Ibidem

A ciò bisogna aggiungere che il *kafil* può abbandonare il territorio marocchino in maniera permanente e trasferirsi all'estero con il bambino sottoposto alla *kafāla*, solo dietro il consenso del giudice di tutela. Nel momento in cui il giudice autorizza il trasferimento del bambino insieme al *kafil*, una copia dell'autorizzazione da lui rilasciata viene inviata ai servizi consolari marocchini del luogo di residenza della persona incaricata della *kafāla* con lo scopo di continuare a seguire la situazione del bambino anche all'estero. Sono proprio i servizi consolari ad inviare al giudice di tutela dei rapporti sulla situazione del bambino e a richiedere l'annullamento della *kafāla* se necessario. Il giudice, a sua volta, può ricorrere al procuratore del re o a qualunque altra persona interessata e far ricorso ad una commissione rogatoria.²²²

Secondo quanto riportato da un articolo pubblicato nel marzo del 2018²²³, la domanda di *kafāla* in Marocco è quasi sempre accettata in un periodo che va dai tre ai sei mesi, ma una procedura così immediata può determinare dei nuovi abbandoni.

Da un punto di vista pratico, infatti, come raccontato da una madre adottiva, la procedura non sembra essere così complessa: dopo aver deciso di adottare, la donna intervistata racconta di essersi limitata a deporre in un asilo nido una domanda, accompagnata dal suo documento d'identità, un documento certificante il suo salario, un altro che certificasse che la sua fedina penale fosse pulita e un'attestazione di residenza.

Nonostante affermi di aver avuto fortuna, considerando che il bambino adottato, dopo il deposito dei documenti necessari, era sotto la sua tutela dopo una settimana, la *kafil* sottolinea però che a Casablanca la procedura non è la stessa poiché, prima di ottenere l'affidamento del bambino, è necessario portare a termine un processo che richiede molti mesi.

Nel caso dell'adozione realizzata a Casablanca l'asilo nido, ricevuti i documenti necessari, trasmette il dossier del richiedente adozione al giudice che ordina quattro

²²² Ibidem

²²³ S. El Ouardighi, *Kafāla: Un régime d'adoption express qui encourage des nouveaux abandons*, In: Médias24, 16/03/2018. URL: <https://www.medias24.com/MAROC/SOCIETE/181301-Kafāla-Un-regime-d-adoption-express-qui-encourage-de-nouveaux-abandons.html> (consultato 28/02/2019)

inchieste: una con l'assistente sociale, un'altra con gli affari religiosi, una terza con la polizia e l'ultima con il qā'id del quartiere.

Come riportato dall'intervistata, l'assistente sociale e il rappresentante degli affari religiosi effettuano una breve visita domiciliare mentre la polizia e il qā'id fanno le loro ricerche in maniera molto discreta, considerando che in Marocco la condizione che deve essere necessariamente riempita è che l'adottante sia musulmano.

In questo caso, ricorda l'intervistata, l'intero processo è durato quattro mesi e si è concluso con l'ordinanza finale del giudice che le ha accordato la custodia definitiva dei suoi bambini. A questo punto la donna si è occupata d'iniziare una procedura che in meno di sei mesi le ha permesso di dare il suo cognome ai bambini adottati, i quali però per legge potranno ereditare solo il 20% dei suoi beni.

Fatim-Zahra Alami, presidentessa dell'associazione Osraty, sottolinea che la velocità della procedura di adozione tramite la *kafāla* rappresenta un grande problema per il Marocco poiché la maggior parte delle richieste di tutela si concludono positivamente anche quando i *kafil* non sono capaci di prendersi realmente cura di un bambino o non sono psicologicamente equilibrati.

L'immediata conseguenza è che i bambini vengono riportati ai servizi sociali e il 20% di loro tornano a vivere negli orfanotrofi marocchini nell'anno successivo alla loro adozione. Bisogna inoltre sottolineare che, considerando che la *kafāla* prevede la tutela del bambino da parte dell'adottante fino al raggiungimento della maggiore età, spesso accade che i ragazzi si ritrovino sulla strada a causa della conclusione di ogni legame amministrativo e giuridico con il *kafil*.

L'unica soluzione, quindi, secondo Fatim-Zahra Alami, è che il Marocco firmi la convenzione internazionale sull'adozione che permetterebbe di riconoscere quest'istituto come una vera filiazione con tutti i diritti e doveri che da questa ne conseguono.

Il 19 settembre 2012 il ministero della giustizia ha inoltre diffuso una circolare (N°40 S/2) destinata ai procuratori della Corte d'appello e ai tribunali di prima istanza in cui questi ultimi vengono esortati dopo un'inchiesta a rifiutare la *kafāla* agli stranieri che non risiedono in Marocco. Ciò sulla base del fatto che il giudice di tutela è impossibilitato nel

procedere nelle indagini riguardanti la capacità di crescere un bambino secondo i precetti dell'islam da parte di persone che non vivono sul territorio marocchino. Questa decisione ha provocato l'immediata reazione da parte di associazioni locali che si occupano di bambini abbandonati o orfani e che hanno organizzato una petizione contro il decreto pubblicato dal ministero della giustizia. La loro preoccupazione riguarda infatti le misure che il ministero attuerà per preservare l'interesse del bambino sulla base della legislazione nazionale e internazionale. Le varie associazioni hanno affermato che le richieste di adozioni da parte di persone residenti nel paese non sono sufficienti per rispondere all'alto numero di bambini che, abbandonati o orfani necessitano di una famiglia, evidenziando che da un punto di vista quantitativo, la richiesta di *kafāla* nazionale è uguale a quella internazionale.

Latifa Taoufik, giudice e collaboratrice del segretario generale del ministero della giustizia ha affermato che la decisione di diffondere questa circolare è legata ai rapporti che il ministero ha ricevuto riguardo casi di genitori adottivi che sfruttano e maltrattano i bambini adottati all'estero senza alcun controllo, motivo per cui il ministero ha deciso essere necessario un inasprimento della procedura di *kafāla* in attesa che vengano firmati accordi bilaterali su questa tematica da parte di paesi dove quest'istituto viene applicato.

Per quanto riguarda le adozioni fatte da marocchini residenti all'estero, la stessa circolare prevede che queste non subiranno alcuna battuta d'arresto poiché la maggior parte di questi genitori mantengono dei legami con il proprio paese d'origine, dunque è possibile il monitoraggio dell'adozione anche all'estero tramite il consolato marocchino²²⁴.

Negli ultimi anni il fenomeno dell'abbandono in Marocco ha raggiunto una certa ampiezza: secondo lo studio realizzato da INSAF nel 2010 sono 27.200 le donne che hanno partorito nel 2009 al di fuori del vincolo matrimoniale e ogni giorno nascono 53 bambini frutto di una relazione illegale, 24 dei quali vengono abbandonati.

Anche la Ligue marocaine per la protezione dell'infanzia e l'UNICEF nel 2009 hanno condotto uno studio riguardante questa scottante tematica da cui è stato rilevato che il

²²⁴ M. Jaouad, *Les étrangers n'ont plus droit à la « kafāla », les associations protestant*, In: Lavieeco, 20/10/2012. URL: <https://www.lavieeco.com/news/maroc/societe/les-etrangers-nont-plus-droit-a-la-kafala-les-associations-protestent-23619.html> (consultato 06/03/2019)

numero di bambini abbandonati si è alzato nel 2008 arrivando a 4.554, ovvero all'1,3% del totale delle nascite.

Un'altra grande problematica è inoltre rappresentata dall'adozione illegale che nella società marocchina è ben affermata nonostante il divieto di adozione. Secondo Jamila Bargach, infatti, queste adozioni segrete, cui ricorrono persone di differenti background culturali, sono una pratica comune nella società marocchina e pongono il bambino in una situazione d'insicurezza poiché basate su un'affermazione falsa che potrebbe cambiare in futuro lo status del bambino privandolo di tutti i suoi diritti²²⁵.

Nel caso di bambini nati al di fuori del vincolo matrimoniale e abbandonati sottoposti all'istituto della *kafāla*, sempre considerando che all'interno della società musulmana marocchina sono considerati dei "bastardi" e disprezzati²²⁶ poiché illegittimi e prova della trasgressione da parte della madre dell'articolo del Codice penale che vieta le relazioni sessuali prematrimoniali, sono soggetti a pratiche di adozione segreta. Ciò perché i tutori sono spinti a cambiare il nome di famiglia del bambino per nascondere le circostanze della sua nascita²²⁷. Come già accennato, il bambino preso in *kafāla* non ha diritto all'eredità poiché questo istituto non stabilisce la filiazione; ma il bambino nato al di fuori del matrimonio e al quale non viene quindi assegnato il cognome del padre, si trova in una situazione ancora peggiore poiché non solo non potrà ereditare dai suoi tutori, ma neanche dal padre biologico²²⁸. L'unica possibilità per questo bambino di ereditare è rappresentata dalla madre, la cui situazione finanziaria potrebbe però essere misera²²⁹.

Oltre alla questione riguardante l'identità vi è il diritto innegabile di un bambino di conoscere le proprie origini, motivo per cui un'adozione in segreto e la conseguente attribuzione del cognome della famiglia adottiva al bambino non risulta essere negli interessi di quest'ultimo, senza dimenticare che questa pratica va persino contro gli

²²⁵ J. Bargach, *Op. cit.*, p. 109–110.

²²⁶ *Ibidem*, p. 110

²²⁷ I. Shabnam, *Islamic principles on adoption: examining the impact of illegitimacy and inheritance related concerns in context of a child's right to an identity*, In: *International Journal of Law, Policy and the Family*, 23/09/2018, p. 406

²²⁸ *Ivi*, p. 407

²²⁹ *Ivi*, p. 408

accordi internazionali riguardanti il diritto all'identità, alla non discriminazione e agli interessi del bambino²³⁰.

L'abbandono di bambini nelle società islamiche e non, è storicamente il risultato di povertà e illegittimità.

Nel caso di bambini nati al di fuori del vincolo matrimoniale il risultato è un trattamento discriminatorio. Secondo il fiqh classico, i bambini nati al di fuori del matrimonio e in particolare quelli il cui padre è sconosciuto devono essere considerati come "fratelli" o "sorelle" dalla comunità islamica.

È comunque importante sottolineare che l'islam non nega al bambino illegittimo di avere un cognome: il fiqh classico prevede infatti che il bambino illegittimo acquisisca il cognome della famiglia della madre. Il principio del *firāsh*, ovvero del letto coniugale, giustifica inoltre l'attitudine del diritto musulmano classico nei confronti del bambino nato da una relazione prematrimoniale. Il principio su accennato prevede infatti che "*il bambino appartiene al letto e l'uomo adultero non ottiene nulla*". Se questo concetto venisse interpretato nel contesto storico dell'epoca, si comprenderebbe che l'intenzione iniziale non era quella di punire il bambino illegittimo ma di rimproverare il padre per aver avuto una relazione adulterina, considerando che nelle società preislamiche il numero dei bambini era segno di ricchezza, indipendentemente dalla loro legittimità. Dunque, negare al padre la possibilità di reclamare il proprio figlio illegittimo ledeva la sua persona, mentre oggi sembra che questo abbia principalmente un impatto negativo sul bambino.

Anche da un punto di vista teoretico e legale può essere affermato che i diritti del bambino illegittimo, in quanto membro della comunità musulmana, non dovrebbero essere intaccati dall'illegittimità della relazione all'interno della quale è nato poiché il Corano 35:18 afferma che:

"Nessuna anima porterà il fardello di un'altra, e se un'anima carica di un peso implorerà un'altra anima di portare il suo peso, l'altra non potrà portarle nulla, fosse pure un parente. Tu devi soltanto ammonire chi teme il Signore nel mistero e compie la

²³⁰ Ivi, p. 413

preghiera; chi si purificherà con l'elemosina lo farà a suo vantaggio, a Dio ogni cosa ritorna”

Ciò costituisce una prova del fatto che il bambino illegittimo non ha nessuna colpa e il suo fardello dovrebbe essere portato da chi ha compiuto un atto ripugnante a Dio, quindi in questo caso dal padre e dalla madre che hanno avuto una relazione al di fuori del matrimonio²³¹.

Nella pratica è evidente quanto questo non si realizzi all'interno della società marocchina, dove prima dell'abolizione della legge relativa all'attribuzione dell'epiteto 'abd al bambino, quest'ultimo era fortemente discriminato poiché facilmente identificabile tramite questo appellativo la natura del rapporto all'interno del quale era nato. Tuttora, nonostante l'abrogazione di questa legge, sono numerose le ingiustizie che il bambino nato da madre single deve quotidianamente affrontare.

Per questa ragione, è molto più semplice per quanto psicologicamente deterrente, che la madre single opti per l'adozione del bambino.

In effetti questa pratica era consolidata in Marocco già in passato, quando era molto frequente il cosiddetto “dono intra-familiare” del bambino, che consisteva nella cessione da parte di una donna che aveva avuto varie gravidanze di uno dei suoi figli ad una parente che si trovasse in situazione di sterilità. In questo caso di cessione informale l'identità del bambino restava invariata poiché appartenente alla stessa famiglia. Questo sistema era ed è principalmente diffuso in ambiente rurale, mentre in ambiente cittadino le coppie se impossibilitate ad avere figli ricorrono ad altre procedure come l'adozione tramite *kafāla* o un'altra pratica adottiva che consiste in una sorta di accordo discreto tra due parti al termine del quale una coppia dichiara di aver consegnato il proprio bambino all'altra. La complicità di certi professionisti, il ricorso alla segretezza e a vari sotterfugi come la dissimulazione di gravidanza, fa sì che si concludano quelle che possono essere definite delle “frodi allo stato civile”. Questo è un fenomeno particolarmente diffuso che evidenzia lo scarto esistente tra il diritto e le aspirazioni sociali²³².

²³¹ Ivi, p. 405

²³² É. Barraud, *Adoption et kafāla dans l'espace migratoire franco-maghrébin*, In: L'anné du Maghreb, Cnrs edition, 2008. URL: <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/476?lang=ar>, p.4 (consultato 06/02/2019).

Il fenomeno della *kafāla* ha velocemente assunto carattere internazionale, al punto che secondo una statistica pubblicata dal centro per bambini abbandonati di Rabat tra il 1998 e il 2001 vi sono state 51 *kafāla* internazionali; tra il 2002 e il 2004 sono state contate presso il tribunale di famiglia di Rabat 57 *kafāla* da persone il cui patronimico non è arabo-musulmano. Queste sono tuttavia delle cifre che non riflettono effettivamente l'ampiezza della *kafāla* internazionale, che rappresenterebbe il 60% delle *kafāla* totali²³³.

Le coppie che desiderano adottare cercano tramite intermediari di loro conoscenza, le associazioni e il personale ospedaliero, una madre single o una coppia pronta ad abbandonare il proprio bambino. A volte una somma di denaro implicitamente proposta basta a convincerli. Si tratta in questo caso di un tipo di *kafāla* che passa per dei circuiti informali ed è anche la pratica più diffusa poiché permette maggiori sotterfugi. Spesso la corruzione aiuta a falsificare lo stato civile del nuovo nato e quindi ad assegnargli la filiazione dei genitori adottivi, atto considerato punibile per legge. Ovviamente questo tipo di *kafāla* prevede dei rischi: ad esempio, senza il giudizio di abbandono la madre biologica può reclamare in qualsiasi momento il proprio bambino e la madre adottiva in questo contesto vive in uno stato di permanente angoscia. A ciò bisogna aggiungere che è importante che il bambino conosca la propria identità, considerando che accade frequentemente che con la morte di un genitore adottivo, quando sorge la questione relativa all'eredità, sono gli stessi parenti ad informare l'adottato della sua adozione provocandogli un vero e proprio choc²³⁴.

Esistono inoltre delle organizzazioni in Marocco a cui è possibile rivolgersi per l'adozione di bambini: tra queste figura l'associazione Basma che adotta, come trattato nel capitolo precedente, un proprio sistema e che esige dei requisiti specifici dai *kafīl* e non conformi alle leggi in vigore al riguardo e che sono state precedentemente enumerate.

Ad esempio, la legge non prevede che il *kafīl* abbia un'età specifica al di sopra o al di sotto della quale non è possibile l'adozione, mentre l'associazione Basma è molto chiara su questo punto ed esige che l'uomo richiedente l'adozione abbia meno di 60 anni e che la donna ne abbia al massimo 50 se in coppia e 40 se single.

²³³ Ivi, p. 7

²³⁴ L. Bernichi, *Au Maroc, on parle de Kafāla et non pas d'adoption. La filiation est interdite par la religion. Quelles sont les conditions et les procédures de la Kafāla? Comment adopter au Maroc*, In: Maghress, 02/12/2005. URL: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/67614> (consultato 06/03/2019)

Contrariamente al decreto pubblicato dal ministero della giustizia nel 2012 e che vieta la *kafāla* di bambini marocchini da parte di stranieri non residenti in Marocco, Basma dà in adozione i bambini ospitati anche a coppie straniere purché dimostrino tramite un documento scritto di essere musulmane.

Come evidenziato dalla responsabile, inoltre, le autorità sono totalmente consapevoli delle pratiche promosse dall'organizzazione e, anche se contrarie per certi aspetti alle leggi vigenti nel paese al riguardo, non si oppongono.

È dunque possibile concludere che per quanto esistano delle leggi che cerchino di regolare l'istituto della *kafāla* in Marocco, inasprendo talvolta la situazione come nel caso dell'aumento del numero di abbandoni a fronte del divieto di adozione di bambini da parte di stranieri non residenti nel paese, il settore associativo ricorre a dei sotterfugi e opera in maniera semi-indipendente dallo stato.

Capitolo V: Impatto economico madri single

In questo capitolo si tratterà dell'impatto economico delle madri single che decidono di tenere con sé il proprio bambino. Come già accennato, le associazioni locali che si occupano di questa categoria organizzano nella maggior parte dei casi dei corsi di formazione affinché le future madri possano apprendere un mestiere e garantire il mantenimento del bambino una volta terminato il programma e il periodo di supporto da parte dell'associazione.

Vi è però un grande problema che queste associazioni devono affrontare: ogni madre necessiterebbe infatti di una formazione personalizzata poiché ognuna di loro ha dei bisogni specifici legati anche al differente grado di scolarizzazione. In questo contesto manca il contributo dello stato, che offre generalmente formazioni professionali pubbliche a chi ha ricevuto un livello minimo d'istruzione di nove anni, situazione poco frequente all'interno della categoria delle madri single. A ciò bisogna aggiungere che lo stato non sostiene neppure le associazioni aiutandole a pagare gli istituti privati a cui si rivolgono per la creazione dei programmi di formazione²³⁵.

Nonostante la criticità della situazione, il primo passo di qualunque associazione che desideri non fermarsi semplicemente all'accoglienza della madre, ma aspiri anche ad un suo reinserimento professionale, è rappresentato dal tentativo di coinvolgerla nella definizione del suo progetto di vita. Questa costituisce una fase fondamentale e soprattutto un'occasione per la donna di divenire artefice del proprio destino, tramite l'individuazione delle sue competenze e delle sue aspirazioni²³⁶.

Le associazioni hanno l'arduo compito di rendere queste donne capaci di adattarsi ad un ambiente lavorativo dove si esige una certa disciplina e rigore. Bisogna infatti sempre considerare che queste donne si trovano spesso in situazioni di esclusione sociale, non avendo né una casa né una famiglia, il che acuisce le difficoltà già esistenti relative all'apprendimento sul breve termine di una professione, oltre alla mancanza di tempo per

²³⁵ L. Uchôa-Lefebvre, *Op. cit.*, p. 115

²³⁶ Ivi, p. 113

svolgere uno stage e familiarizzare con il lavoro. Come evidenziato da INSAF, però, anche se i tre mesi di formazione previsti per le donne accolte non sono sufficienti, allungare questo periodo andrebbe ad intaccare la priorità che l'associazione si pone di autonomizzare le madri, venendo a creare una vera e propria dipendenza di queste ultime nei confronti dell'organizzazione²³⁷.

Inoltre, i corsi di formazione classici forniti dalle associazioni, come riportato nel dettaglio nei capitoli precedenti e comprendenti il cucito, il corso di parrucchiera e di cucina, non sono sufficienti a rispondere ai bisogni del mercato del lavoro. Per questo motivo le organizzazioni si stanno impegnando a trovare degli impieghi con un maggiore valore aggiunto e che rispondano in maniera più indirizzata alle aspettative dei datori di lavoro. I mestieri che potremmo definire "classici", infatti, non assicurano un'entrata stabile e che sia all'altezza dei bisogni delle madri e dei loro bambini. Le donne che potrebbero trarne più vantaggio sono quelle che vivono con le famiglie e che quindi non hanno troppi oneri²³⁸.

Dal canto loro, le associazioni accompagnano la madre nella ricerca del lavoro, ovviamente sulla base dei mezzi di cui dispongono. Si occupano quindi di orientarla, di aiutarla nell'identificazione delle offerte di lavoro, nella redazione del CV e le forniscono, dove possibile, dei contatti indicandole anche le strategie da seguire per sostenere un colloquio. Le organizzazioni compiono inoltre delle visite e delle chiamate per assicurarsi che i datori di lavoro rispettino i diritti della madre e, se necessario, in caso di conflitto intervengono per gestirlo²³⁹.

I dati raccolti dallo studio condotto da Nadia Cherkaoui permettono di trarre delle conclusioni riguardo alle attività svolte dalle madri single e in particolare agli sviluppi che vi sono stati tra il 2002 e il 2009. Sembra che il lavoro più comune sia quello di domestica con una percentuale che si abbassa dal 41% nel 2002 al 31% nel 2009. Il 27% delle madri lavorava come operaia nel 2009, con un leggero abbassamento rispetto al 2002. Il 17% svolge varie attività, mentre resta molto alta la percentuale di donne disoccupate (21%)²⁴⁰. Dalla lettura di questi dati è evidente che una maggiore attenzione

²³⁷ Ivi, p. 117-119

²³⁸ Ibidem, p. 117-118

²³⁹ Ivi, p. 121

²⁴⁰ Ivi, p. 235

da parte del governo, con la sua più attiva partecipazione ai programmi di formazione promossi dal settore associativo, assicurerebbe una risposta più adeguata a questa fetta di popolazione alle offerte del mercato del lavoro. In questo modo, si eviterebbe che le madri single siano impegnate semplicemente in occupazioni dal basso valore aggiunto.

Tuttavia, data la situazione attuale, risulta necessario approfondire i tipi di lavoro in cui sono occupate le madri in un contesto in cui, sicuramente, la mancanza di esperienza aumenta la vulnerabilità della donna nel mercato del lavoro e rafforza la precarietà del suo status socioeconomico. La disoccupazione, che risulta molto alta, è inoltre il risultato dell'accettazione da parte della donna di lavori sottopagati e quindi il suo inserimento nel settore informale²⁴¹.

²⁴¹ L. H. Skalli, *Women and Poverty in Morocco: The Many Faces of Social Exclusion*, In: *Feminist Review*, n° 69, *The Realm of the Possible: Middle Eastern Women in Political and Social Spaces*, 2001. URL: <https://www.jstor.org/stable/1395630>, p. 79-80 (consultato 10/03/2019).

5.1 Lavoro domestico e madri single

Oggi una donna salariata su dieci lavora come domestica in Marocco²⁴².

Il lavoro di domestica è anche quello più comunemente svolto dalla madre single e si è sviluppato nel corso degli ultimi anni della colonizzazione (1950-1960) nell'Africa del nord²⁴³.

In Marocco vi è un forte legame tra il lavoro domestico e il processo di urbanizzazione successivo all'indipendenza del paese, momento in cui le politiche intraprese dal governo volte ad un miglioramento delle città crearono una profonda spaccatura tra le zone urbane e quelle rurali favorendo movimenti migratori dalle campagne verso le città²⁴⁴. Nel 1970 in particolare, il 50% della migrazione rurale verso la città era femminile e il lavoro domestico rappresentava uno degli impieghi più diffusi e accessibili agli immigrati delle zone rurali²⁴⁵.

La prima generazione di domestiche era considerata parte della famiglia ed era totalmente integrata al suo interno al punto che il lavoro domestico veniva diviso tra i domestici e le donne della famiglia²⁴⁶.

Per quanto riguarda invece le domestiche di seconda generazione, venivano talvolta considerate parte della famiglia, mentre in altri casi venivano identificate come delle semplici dipendenti. In quest'ultimo caso si facevano carico della maggior parte del lavoro: fu allora che cominciarono a fare esperienza di situazioni di sottomissione e di isolamento, che si manifestavano anche per mezzo della divisione degli spazi all'interno della casa. È proprio la seconda generazione che cominciò a subire violenza fisica o sessuale da parte dei datori di lavoro²⁴⁷.

²⁴² Ibidem, p. 80

²⁴³ Ibidem, p. 80

²⁴⁴ N. Moujoud, *Servir en ville (post)coloniale: Entre travail non libre et résistances par le bas au Maroc*, In: *Antropologie et sociétés*, n°41/ 2017, p. 131

²⁴⁵ F. Mernissi, *Développement capitaliste et perceptions des femmes dans la société arabo-musulmane: une illustration des paysannes du Gharb, Maroc*, Dakar, Sénégal, 15-19/06/1981, p. 37

²⁴⁶ N. Moujoud, *Op. cit.*, p. 137

²⁴⁷ Ivi, p. 138

Negli anni '80-'90 cominciarono a diffondersi quindi notizie riguardo episodi di violenza da parte dei datori di lavoro nei confronti delle domestiche e agli inizi degli anni 2000 queste ultime divennero oggetto di campagne di sensibilizzazione²⁴⁸.

Su questa scia il Marocco, il 2 ottobre del 2018, ha introdotto una legge per garantire un minimo di diritti alle donne che lavorano come domestiche in maniera informale e che vivono nella casa del proprio datore di lavoro nascoste dal mondo esterno, motivo per cui diventano facilmente soggette ad abusi e sfruttamento²⁴⁹.

Come riportato da Human Rights Watch, vi sono anche bambine di solo otto anni, che lavorano come domestiche e che sono conosciute come “petites bonnes”, abusate verbalmente e fisicamente, con un lavoro che le impegna tutta la settimana per dodici ore al giorno e che impedisce loro di studiare in cambio di soli undici dollari al mese²⁵⁰.

In seguito ad un'intervista con Omar Saadoun, responsabile della lotta contro il lavoro dei bambini presso l'associazione INSAF, è emerso che il 45% delle madri single (dati relativi al 2010) sono state petites bonnes, anche se non esistono dati più recenti. Purtroppo, queste cifre non sono facilmente reperibili e riscontrabili perché il lavoro domestico si svolge all'interno delle case e non esiste ancora un quadro legale che permetta di svolgere delle indagini all'interno delle abitazioni in cui lavorano le piccole domestiche.

Sulla base di quanto riferito da Saadoun, inoltre, in Marocco vi sono agenzie legali e non che fanno un vero e proprio traffico di persone e intermediari che si occupano delle petites bonnes: si tratta di marocchini che assicurano legami tra la domanda che arriva dalle grandi città e i piccoli villaggi da cui provengono le bambine. In genere queste agenzie sono basate nelle grandi città come Casablanca, Rabat e Marrakech.

In questo contesto, la nuova legge introdotta nel 2018 sembrerebbe voler regolamentare il lavoro domestico evitando l'atroce sfruttamento cui sono sottoposte donne e bambine. Il nuovo articolo stabilisce infatti in primis l'età minima di diciotto

²⁴⁸ Ivi, p. 132-136

²⁵⁰ Human Rights Watch, *Morocco: New Domestic Workers Law Takes Effect*, In: HRW, 04/10/2018. UR: <https://www.hrw.org/news/2018/10/04/morocco-new-domestic-workers-law-takes-effect> (consultato 08/03/2019)

anni per le lavoratrici domestiche, con un'introduzione graduale della legge in cinque anni durante i quali anche le domestiche di sedici e diciassette anni potranno lavorare. Prevede inoltre dei contratti che stabiliscano il limite di ore di lavoro, giorni liberi garantiti, vacanze pagate e un salario minimo. Qualunque datore di lavoro dovesse venir meno ai su citati punti, sulla base della nuova legge, andrà incontro a pene pecuniarie con un'ammenda che va dai 25.000 dh ai 30.000, corrispondenti circa a 2.500-3.000 euro e, nel caso di comportamento reiterato, addirittura a una pena detentiva²⁵¹.

Tuttavia, nonostante l'introduzione della nuova legge, le lavoratrici domestiche hanno comunque minori garanzie rispetto a tutti gli altri lavoratori protetti dal Codice del lavoro.

Il limite massimo di ore settimanali è stato infatti fissato a 48, mentre per gli altri lavoratori è di 44, con un salario minimo del 40% più basso rispetto a quello degli operai e dei dipendenti del commercio e dei settori del libero mercato²⁵².

Inoltre, la mancanza di chiarezza della nuova legge renderebbe necessario che le autorità marocchine assicurino delle ispezioni all'interno delle case dei datori di lavoro per condurre delle interviste ai lavoratori per controllarne le effettive condizioni di lavoro, come sottolineato da HRW. Tuttavia, come evidenziato dalla dottoranda in legge Michèle Zirari, l'articolo 24 della Costituzione prevede che: "tutti abbiano diritto alla protezione della propria vita privata. Il domicilio è inviolabile". Ciò significa che solo la polizia giudiziaria, su ordine del pubblico ministero, sarebbe abilitata a fare un'ispezione ma solo in caso di danno provato. Inoltre, nel caso in cui il lavoro si svolga all'interno di un luogo abitato, il codice sul lavoro prevede che gli agenti dell'ispezione sul lavoro non vi possano entrare se non dopo aver ottenuto l'autorizzazione degli abitanti (art.533,2-2)²⁵³.

²⁵¹ *Après l'entrée en vigueur de la loi, INSAF se prépare à lancer une campagne sur le travail domestique*, In: Huffpost Maroc, 11/10/2018. URL: https://www.huffpostmaghreb.com/entry/apres-entree-en-vigueur-de-la-loi-insaf-se-prepare-a-lancer-une-campagne-sur-le-travail-domestique_mg_5bbf725fe4b040bb4e7ffb4d (consultato 10/03/2019)

²⁵² Human Rights Watch, Morocco: *New Domestic Workers Law Takes Effect*, In: HRW, 04/10/2018. URL: <https://www.hrw.org/news/2018/10/04/morocco-new-domestic-workers-law-takes-effect> (consultato 08/03/2019)

²⁵³ R. Ben Omar, *La loi sur le travail domestique est-elle utopique?*, In: Huffpost 02/10/2018 URL: https://www.huffpostmaghreb.com/entry/la-loi-sur-le-travail-domestique-est-elle-utopique_mg_5bb39b77e4b0ba8bb2118964?ncid=other_huffpostre_pqylme12bk8&utm_campaign=related_articles (consultato 10/03/2019)

Le autorità dovrebbero anche considerare degli incentivi da destinare ai datori di lavoro che registrano le lavoratrici domestiche e sviluppare anche delle schede per documentare le ore lavorate e il pagamento dei salari. Sarebbe anche molto importante la collaborazione tra le autorità, i sindacati e gruppi non governativi per risvegliare la consapevolezza tra i datori di lavori e gli stessi lavoratori²⁵⁴.

Non bisogna inoltre dimenticare che nel 2011 il Marocco ha votato per il trattato internazionale sui diritti dei lavoratori domestici in cui viene specificato che gli orari lavorativi dovrebbero essere gli stessi per tutte le categorie di lavoratori. Il Marocco, applicando questo trattato internazionale, diventerebbe un esempio all'interno della regione MENA poiché sarebbe il primo stato a firmarlo²⁵⁵.

La strada sembra comunque impervia e il futuro delle madri single, considerando l'alta percentuale che lavora come domestica, appare buio: ulteriore sfruttamento, attacchi, insulti e molestie verbali e fisiche potrebbero intaccare la loro già fragile stabilità fisica e mentale.

²⁵⁴ Human Rights Watch, Morocco: *New Domestic Workers Law Takes Effect*, In: HRW, 04/10/2018. URL: <https://www.hrw.org/news/2018/10/04/morocco-new-domestic-workers-law-takes-effect> (consultato 08/03/2019)

²⁵⁵ Ibidem

5.2 Madri single operaie

Il lavoro come operaia è il secondo più diffuso tra la categoria delle madri single e questo è il frutto di una loro maggiore presa di coscienza riguardo ai propri diritti, anche se ciò in realtà è un paradosso.

Il lavoro come operaia, secondo molte donne intervistate, diventa un'opportunità con il grande vantaggio di avere maggiore autonomia, migliori salari e più tempo libero.

In realtà, negli ambienti lavorativi, nelle fattorie e nelle fabbriche queste donne si scontrano con situazioni difficili, confrontandosi spesso con i ricatti sessuali in cambio del mantenimento del posto di lavoro.

Il lavoro nelle fattorie, spesso occasionale, determina precarietà finanziaria al punto da spingere la giovane donna a trovare un'alternativa a causa delle fluttuazioni del proprio salario, con periodi d'impiego che si alternano a periodi di disoccupazione e allo sfruttamento professionale di cui diventa vittima. La prostituzione diventa spesso la "soluzione".

Il tessile resta un altro settore che crea precarietà, con dei datori di lavoro che contravvengono alle regole minime del diritto al lavoro e dei capi reparto che esercitano con forza la propria autorità nella fase di reclutamento e di valutazione delle performances lavorative²⁵⁶.

Nonostante infatti le donne, grazie alla lotta per i loro diritti, abbiano ottenuto degli ottimi risultati, vi è una disuguaglianza strutturale di cui esse soffrono anche in ambiente lavorativo per via di un "ordine" fondato sulla superiorità dell'uomo e sulla divisione sessuale del lavoro. Le donne costituiscono una parte importante della manodopera agricola e dell'industria tessile, dove però devono sottostare spesso a condizioni disumane, divenendo nuovamente vittime di molestie sessuali e verbali. Secondo un rapporto del 2014 del Consiglio economico, sociale e ambientale, il 73,2% delle donne provenienti da ambienti rurali sono impiegate ad un'età precoce (prima dei 15 anni); il 78,9% delle operaie tessili non hanno beneficiato del congedo di maternità

²⁵⁶ N. Cherkaoui, *Op. cit.*, p. 293-295

pagato e l'87,5 % delle donne nel mondo rurale lavorano senza un contratto²⁵⁷. Ciò evidenzia quanto alcuni ambienti lavorativi in Marocco non siano in linea con quanto stabilito dall'OIT, che definisce un lavoro “decente” se “*produttivo e propriamente remunerato, accompagnato da condizioni di sicurezza sul luogo di lavoro e dalla protezione sociale per la famiglia del lavoratore*”.

In generale, il lavoro delle donne in Marocco non risponde ancora in maniera totale a queste caratteristiche: anzi, il fenomeno di attività non remunerata è molto diffuso in ambiente rurale, dove circa $\frac{3}{4}$ delle donne lavorano per delle famiglie e non ricevono alcun compenso. Inoltre, il lavoro non remunerato spesso non si limita al lavoro domestico, ma si estende anche alle attività produttive.

La sottoccupazione delle donne è principalmente un fenomeno urbano: nel 2012 riguarda 125.000 donne occupate di cui 88.000 cittadine; circa la metà delle donne che lavorano in ambiente urbano non hanno un contratto di lavoro: in ambiente urbano solo il 37,5% può vantare di avere questo diritto, mentre in ambiente rurale solo l'8,7%²⁵⁸, in un contesto in cui il 62% dei salariati con un contratto scritto e a tempo indeterminato arriva al 26% e nello specifico all'8,1% in ambiente rurale e al 33,3% nelle città passando secondo il sesso dal 24,7% tra gli uomini al 34,3% per le donne²⁵⁹.

Quanto alla copertura medica, la quasi totalità delle donne che lavorano in ambiente rurale (98,8%) non ce l'hanno; anche in ambiente urbano più della metà non ne può usufruire (53,3%). Inoltre, il fatto che le donne sono principalmente impegnate nel settore informale implica una bassa copertura sociale²⁶⁰.

L'attività delle donne resta quindi concentrata nei settori di attività che richiedono basse qualifiche e un numero ridotto di mestieri.

²⁵⁷ *Femmes au Maroc: entre patriarcat et exploitation*, In: NPA, 22/01/2017. URL: <https://npa2009.org/idees/international/femmes-au-maroc-entre-patriarcat-et-exploitation> (consultato 11/03/2019)

²⁵⁸ Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique *Les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique: réalités et recommandations*, 2014. URL: www.cese.ma p. 39 (consultato 11/03/2019).

²⁵⁹ *Haut Commissariat au Plan, Activité, emploi et chômage 2013*, 2013. URL: https://www.hcp.ma/downloads/Activite-emploi-et-chomage-resultats-detailles_t13039.html (consultato 02/05/2019), p.31.

²⁶⁰ Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, *Op.cit* p. 39

In ambiente rurale il 93,2% della popolazione femminile è impegnata nel settore dell'agricoltura, della foresta e della pesca²⁶¹.

In ambiente urbano il 45% delle donne lavora come artigiana; il 40% come quadri medi o come impiegate²⁶².

È dunque evidente che per quanto le madri single accompagnate dal settore associativo in tutto il loro percorso abbiano meno difficoltà a superare i grandi ostacoli cui devono far fronte una volta fuori dall'associazione, la maggioranza di loro vive nella precarietà più estrema²⁶³.

²⁶¹ Ibidem, p. 39

²⁶² Rapport du Conseil Economiques, Social et Environnemental, Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique "*Les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique: réalités et recommandations*", 2014. URL: www.cese.ma, pp. 39-40 (consultato 11/03/2019)

²⁶³ I. Benchekroun, , *Mères célibataires: la société marocaine toujours insensible*, 06/05/2011, In: L'conomiste, URL: <https://www.leconomiste.com/article/883084-meres-celibatairesbrla-societe-marocaine-toujours-insensible> (consultato 12/03/2019)

Conclusione

Questo elaborato si è proposto di presentare una problematica sempre più diffusa in Marocco ma di cui si sente poco parlare sia a livello interno che internazionale. Che le questioni legate al raggiungimento di un'effettiva parità di genere necessitino di tempo per essere risolte è più che confermato ormai, ma tutto parte dalla presa di coscienza del problema esistente. Come è stato evidenziato da questo studio, infatti, a partire dai dati raccolti per dare delle informazioni il più possibile precise riguardo alla categoria delle madri single, è stato possibile notare l'assenza di studi e statistiche promossi dallo stato marocchino che sembrerebbe non voler ancora riconoscere l'esistenza di questa problematica. Tutto ciò accade nonostante la posizione di rilievo ricoperta dal Marocco all'interno della regione MENA in riferimento all'impegno per la parità di genere. Essendo i dati raccolti e le conclusioni raggiunte frutto di studi del settore associativo, le conclusioni alle quali si arriva non possono essere definite esaustive.

Si può però affermare che la questione delle madri single in Marocco necessita di maggiori interventi da parte dello stato che non si limitino semplicemente alla promozione di programmi di protezione della donna e dell'infanzia, di pianificazione familiare, di rafforzamento del potere di negoziazione e di sviluppo delle donne escludendo categoricamente e forse volutamente delle fasce specifiche di popolazione.

Come evidenziato da questo elaborato, infatti, l'assenza di azione da parte dello stato, relativamente alle madri single, costituisce sia un ostacolo che un lasciapassare per il settore associativo, con tutti i pericoli che da questo potrebbero conseguire. Infatti, nella sua lotta per i diritti delle madri single in Marocco, il settore associativo non riesce a rispondere in maniera adeguata alle loro necessità a causa di insufficienza di fondi che non rendono possibile l'offerta di servizi effettivamente in linea con le esigenze della categoria da loro protetta. È il caso ad esempio della promozione di corsi di formazione per le madri single che non permettono a queste donne di garantire il mantenimento proprio e del bambino a causa di salari minimi e il conseguente ripiegamento verso la professione di domestica e operaia, che le espone ad ulteriori rischi e a un forte sfruttamento. In assenza infatti di associazioni che come Solidarité Féminine promuovono un'assunzione all'interno della stessa associazione come

segretaria, cuoca, cameriera o babysitter, sempre considerando quanto questa offerta non possa ovviamente essere estesa a tutte le donne ospitate e quanto quindi non sia sufficiente, queste donne una volta uscite dall'organizzazione si ritrovano in una situazione critica.

Allo stesso tempo, inoltre, il disinteresse dello stato per la questione, mette le associazioni interessate nella posizione di poter agire in maniera indipendente addirittura dalle leggi vigenti. Una prova di ciò è stata fornita dall'intervista con la responsabile dell'associazione Basma relativamente alla questione dell'adozione che, accuratamente trattata nel codice marocchino, sottostà a dei termini totalmente differenti all'interno di questa organizzazione, con la consapevolezza degli apparati governativi, almeno da quanto sostenuto dalla responsabile. Quest'ambivalenza è indice di una mancanza di interesse reale da parte dello stato nei confronti delle condizioni in cui versano le madri single del paese, sempre però all'interno di un quadro che non mette eccessivamente in discussione il ruolo del Marocco per il raggiungimento della parità di genere e quindi con la continua promozione da parte dello stato di programmi che diano una parvenza d'impegno in questa direzione, come ad esempio la modifica del codice di famiglia e del Codice penale.

Questo atteggiamento da parte dello stato esacerba le già critiche condizioni in cui versano le madri single: già vittime come abbiamo visto di violenze, allontanamento familiare e sociale, queste donne incontrano infatti delle enormi difficoltà nel reinserimento all'interno di una società che le rigetta, motivo per cui tendono a vivere nell'anonimato, tentando per quanto possibile di tenere nascosta la propria condizione.

Il problema principale risiede nel fatto che norme e pratiche sessuali non sono concordi: non evolvono allo stesso ritmo, ma a dei ritmi in contraddizione e che vanno nel senso opposto²⁶⁴. Ad esempio, nonostante la modifica del Codice penale, quest'ultimo risulta essere sessualmente repressivo continuando a proteggere l'ordine sessuale musulmano²⁶⁵. Gli articoli del Codice penale relativi al rispetto dei diritti della donna con una gravidanza indesiderata sono infatti in ritardo in rapporto all'evoluzione

²⁶⁴ A. Dialmy, *Transition sexuelle, entre genre et islamisme*, L'Harmattan, Paris 2017, p. 66

²⁶⁵ Ivi, p. 67

sociale della sessualità in Marocco e non fanno altro che rafforzare il ricorso a pratiche come l'aborto clandestino, che si trasforma in tecnica di regolazione sociale²⁶⁶.

Per converso, l'applicazione di una legge meno severa e quindi l'esplicita accettazione da parte dello stato delle relazioni al di fuori del matrimonio, ad esempio, apporterebbe dei miglioramenti alla situazione delle madri single in Marocco.

Questo è il motivo per cui sarebbe necessario modificare ad esempio l'articolo 453 del Codice penale che sostiene che l'aborto è lecito se necessario per preservare la salute fisica o la vita della donna incinta, limitando però il tutto alla sola dimensione fisica e non prendendo in considerazione le difficili condizioni psicosociali che accompagnano la gravidanza di una donna single²⁶⁷.

Ci sarebbero anche delle motivazioni pratiche ed economiche legate all'importanza di legalizzare l'aborto: il costo socioeconomico delle complicazioni, dei decessi e quello delle madri single e dei bambini nati al di fuori del matrimonio sono esorbitanti per le famiglie, la società civile e lo stato²⁶⁸.

Il problema resta sempre uno: la donna marocchina è ancora oggi *“la guardiana di una tradizione che l'aliena, la vittima di un sistema sanitario che non assicura il suo benessere fisico, mentale e sociale, la prigioniera di un sistema economico che genera e riproduce la sua dipendenza finanziaria. L'analfabetismo e la povertà si coniugano soprattutto al femminile, la repressione sessuale si abbatte soprattutto sulla donna... e la stessa nozione di libertà femminile è socialmente rigettata, percepita come sinonimo della dissolutezza in nome di una morale patriarcale misogina e discriminatoria”*²⁶⁹.

È ormai ingiustificabile l'esistenza di leggi talmente repressive relativamente alle relazioni sessuali al di fuori del matrimonio, soprattutto constatate le severe conseguenze per le donne single e i loro bambini. Infatti, prima della scoperta dei contraccettivi moderni, la sola contraccezione per la prevenzione delle gravidanze indesiderate e delle nascite illegali era appunto la proibizione della sessualità al di fuori

²⁶⁶ Ivi, p. 179

²⁶⁷ Ivi, p. 178

²⁶⁸ Ivi, p. 188

²⁶⁹ Ivi, p. 271

del matrimonio. Tuttavia, è oggi più che mai evidente quanto la proibizione di questi rapporti sia caduca, considerando i numerosi metodi contraccettivi esistenti²⁷⁰.

Da ciò la necessità dell'abrogazione da parte del governo marocchino dell'articolo 490, per prevenire le gravidanze indesiderate e gli aborti clandestini a rischio²⁷¹, in aggiunta all'implementazione dell'istruzione delle donne, considerando che la fecondità delle donne scolarizzate è inferiore a quella delle analfabete e più il livello d'istruzione della donna è alto più la fecondità si abbassa²⁷². Un'ulteriore soluzione sarebbe l'inclusione delle ragazze non sposate nei programmi di pianificazione familiare e l'incentivazione di programmi di educazione sessuale nelle scuole, accompagnata da una sensibilizzazione delle famiglie sull'argomento. Solo in questo modo si potrà normalizzare un rapporto sessuale prematrimoniale che grava solo sulle spalle delle donne indipendentemente dalla loro età a causa dell'esistenza di leggi che, seppur frequentemente surclassate, sono in vigore e non fanno altro che incrementare il disprezzo della società nei confronti di categorie che incarnano una rottura delle norme vigenti all'interno del sistema tradizionale musulmano.

²⁷⁰ Ivi, p. 293

²⁷¹ Ivi, p. 295

²⁷² Ivi, p. 78

Bibliografia e sitografia

Adde.be. (2015). *Droit familial international*. URL:

<http://www.adde.be/ressources/fiches-pratiques/dip/la-kafala-en-droit-marocain#h8-queles-sont-les-effets-de-la-kafala> [2019-03-02].

Adjamagbo, A., Agnès, G. and Bakass, F. (2014). *Decisions about unplanned pregnancies and abortion among women and men in Morocco and Senegal. Influence of norms, practices, and institutional contexts*. IUSSP. Nanyuki.

Amzazi, M. (2013). *Essai sur le système pénal marocain*. Books.openedition.org. URL: <http://books.openedition.org/cjb/384> [2019-02-21].

Asmlal, A. (2016). *Code pénal: le CESE pour la dépenalisation des relations sexuelles hors mariage*. Fr.le360.ma. URL: <http://fr.le360.ma/politique/code-penal-le-cese-pour-la-depenalisation-des-relations-sexuelles-hors-mariage-70435> [2019-02-23].

Association Solidarité Féminine. (2016). *À propos*. URL: <https://solfem.wordpress.com/about/> [2019-02-12].

Ayad, M. and Farzaneh, R. (2006). *Fertility Decline and Reproductive Health in Morocco: New DHS Figures – Population Reference Bureau*. Prb.org. URL: <http://www.prb.org/Publications/Articles/2006/FertilityDeclineandReproductiveHealthinMoroccoNewDHSFigures.aspx> [2019-02-25].

Bahous, W. (2013). *Samusocial de Casablanca*. doctinews. URL: <https://www.doctinews.com/index.php/doctinews/institutionnel/item/1501-samusocial-de-casablanca> [2019-02-14].

Bakhadda, F. (2016). *National Report on Building New Constituencies for Women's SRHR: Interlinkages Between Religion and SRHR*. Arrow.org.my. URL: https://arrow.org.my/wp-content/uploads/2016/08/Interlinkages-Between-Religion-and-SRHR_National-Report__Morocco.pdf [2019-02-25].

Barakat, H. (1985). *The Arab Family and the Challenge of Social Transformation. Women and the Family in the Middle East New Voices of Change*. Austin.

- Bargach, J. (2002). *Orphans of Islam: family, abandonment, and secret adoption in Morocco*. Rowman & Littlefield Publishers. USA.
- Bargach, J. (2005). An Ambiguous Discourse of Rights: the 2004 Family Law Reform in Morocco. *Middle East Journal*, 3(59).
- Barraud, E. (2009). *Kafāla et migrations: l'adoption entre la France et le Maghreb*. [online] <http://www.theses.fr/>. URL: <http://www.theses.fr/2009AIX10068> [2019-02-06].
- Bassouri, A. (2018). *La tourmente des mères célibataires au Maroc*. Libération. URL: https://www.libe.ma/La-tourmente-des-meres-celibataires-au-Maroc_a97023.html [2019-04-16].
- Beamish, J. and Abderrazik, L. (2003). *Adolescent and Youth Reproductive Health in Morocco. Status, Issues, Policies, and Programs*. UNESCO HIV and Health Education Clearinghouse. URL: <https://hivhealthclearinghouse.unesco.org/library/documents/adolescent-and-youth-reproductive-health-morocco-status-issues-policies-and> [2019-02-25].
- Belkacem, A. (2002). *Réinsertion des mères célibataires*. Maghress. URL: <https://www.maghress.com/fr/aujourd'hui/9346> [2019-02-02].
- Ben Omar, R. (2018). *La loi sur le travail domestique est-elle utopique?*. Al HuffPost Maghreb. URL: https://www.huffpostmaghreb.com/entry/la-loi-sur-le-travail-domestique-est-elle-utopique_mg_5bb39b77e4b0ba8bb2118964 [2019-03-10].
- Bencheikroun, I. (2011). *Mères célibataires La société marocaine toujours insensible*. L'Economiste. URL: <https://www.leconomiste.com/article/883084-meres-celibatairesbrla-societe-marocaine-toujours-insensible> [2019-03-12].
- Bernichi, L. (2005). *Au Maroc, on parle de Kafāla et non pas d'adoption*. Maghress. URL: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/67614> [2019-03-06].
- Bouâchrine, N. (1999). *Le calvaire des mères célibataires au Maroc*. Maghress. URL: <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/37523> [2019-02-02].

- Bouhrara, I. (2011). *Touria Tazi: La militante des trois Rois*. Maghress. URL: <https://www.maghress.com/fr/financesnews/16949> [2019-02-15].
- Bouraque, T. (2015). *Grave crise au Samu Social de Casablanca*. Telquel.ma. URL: https://telquel.ma/2015/05/14/casablanca-cri-colere-du-samu-social_1446486 [2019-02-14].
- Bousbaa, A. and Anbi, A. (2017). *Les conditions des mères célibataires face aux défaillances des politiques sociales au Maroc*. Persee. URL: http://https://www.persee.fr/doc/caf_2431-4501_2017_num_124_1_3204 [2019-02-09].
- Centre for Public Impact (CPI). (2016). *Reforming Moroccan family law: the Moudawana*. Centre for Public Impact (CPI). URL: <https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/moroccan-moudawana-reform/> [2019-02-18].
- Cese.ma. (2014). URL: http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/AS-18-2014-discriminations-a-l_egard-des-femmes-dans-la-vie-economique/Rapport-AS-18-2014-VF.pdf [2019-03-11].
- Charrad, M. (2005). States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco. *Journal of Middle East Women's Studies*, 1(2), pp.140-143.
- Cherkaoui, N. (2010). *Le Maroc des mères célibataires: Ampleur, réalité, actions, représentations, itinéraires et vécus*. Tbinternet.ohchr.org. URL: http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CRC/Shared%20Documents/MAR/INT_CRC_NGO_MAR_17893_F.pdf [2019-02-02].
- Cleland, J., Bernstein, S., Ezeh, A., Faundes, A., Glasier, A. and Innis, J. (2006). *Family planning: the unfinished agenda*. The Lancet.
- Codice di famiglia del Marocco. (2004). URL: http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/code_fam_ar.pdf?ver=2012-10-17-154642-000 [2019-02-15].
- Costituzione del Marocco. (2011) URL: http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf [2019-02-15].

- De Poli, B. (2013). *Dal sultanato alla monarchia: fondamenti ideologici e simbolici del Marocco post-coloniale*. Journals.openedition.org. URL: <https://journals.openedition.org/diacronie/pdf/828> [2019-02-15].
- Desgrées Du Lou, A. (2000). *The Use of Induced Abortion in Abidjan: A Possible Cause of the Fertility Decline*. Persee. URL: https://www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_2000_hos_12_1_7087 [2019-02-25].
- Dialmy, A. (2014). *Sociologie de la sexualité arabo-musulmane*. Paris: L'Harmattan.
- Dialmy, A. (2017). *Transition sexuelle: entre genre et islamisme*. Paris: L'Harmattan.
- Donini, V. and Scolart, D. (2015). *La 'shari'a e il mondo contemporaneo*. Roma: Carocci.
- ECAF. (2013). *Sexuality, Contraception, Unplanned Pregnancies and Abortion in West Africa and Morocco: The ECAF Survey*. Cairn.info. URL: https://www.cairn-int.info/article-E_POPU_1301_0007--sexuality-contraception-unplanned-pregna.htm [2019-02-14].
- Ech Chenna, A. (2013). *À haute voix*. Casablanca: Le Fennac.
- Fortier, C. (2010). Le droit musulman en pratique: genre, filiation et bioéthique. *Revue Internationale interdisciplinaire*, (59), pp.15-40.
- Gastineau, B. and Adjamagbo, A. (2014). Les droits individuels face aux politiques de population. Regard sur trois pays africains: Bénin, Madagascar, Maroc. *Autrepart*, (70).
- Goonsekere, S. and de Silva-de Alwis, R. (2005). *Gender equality*. Unicef.org. URL: <http://www.unicef.org/gender/files/WomensAndChildrensRightsInAHumanRightsBasedApproach.pdf> [2019-02-25].
- Gruénais, Marc-Éric. (2017). La publicisation du débat sur l'avortement au Maroc. L'État marocain en action. *L'Année du Maghreb*, (17), pp.219-34. URL: <https://journals-openedition-org.acces-distant.sciences-po.fr/anneemaghreb/3271> [2019-03-05].
- Guessous, N. (2009). *Aïcha Ech Chenna: Un quart de siècle pour les mères seules et leurs enfants*. L'Economiste. URL: <https://www.leconomiste.com/article/Aïcha-ech->

chenna-un-quart-de-siecle-pour-les-meres-seules-et-leurs-enfantsbripar-le-pr-nouzh [2019-02-10].

Hajjami, A. (2016). *Le processus de réforme du code de la famille et ses innovations, en particulier celles relatives à la parentalité et aux droits des enfants*. Le carnet du Centre Jacques Berque. URL: <https://cjb.hypotheses.org/122> [2019-04-24].

Hanafi, L. and Hites, D. (2017). *Women's Rights in Morocco: Balancing Domestic and International Law*. Atlantic Council. URL: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/women-s-rights-in-morocco-balancing-domestic-and-international-law> [2019-04-23].

HCP. (2013). *Activité, emploi et chômage, résultats détaillés*. Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. URL: https://www.hcp.ma/downloads/Activite-emploi-et-chomage-resultats-detailles_t13039.html [2019-04-02].

Al HuffPost Maghreb. (2018). *Après l'entrée en vigueur de la loi, INSAF se prépare à lancer une campagne sur le travail domestique*. URL: https://www.huffpostmaghreb.com/entry/apres-lentree-en-vigueur-de-la-loi-insaf-se-prepare-a-lancer-une-campagne-sur-le-travail-domestique_mg_5bbf725fe4b040bb4e7ffb4d [2019-03-10].

Human Rights Watch. (2005). *Inside the home, outside the law Abuse of Child Domestic Workers in Morocco*. HRW. URL: <https://www.hrw.org/report/2005/12/19/inside-home-outside-law/abuse-child-domestic-workers-morocco> 6 [2019-03-26].

Human Rights Watch. (2018). *Morocco: New Domestic Workers Law Takes Effect*. HRW. URL: <https://www.hrw.org/news/2018/10/04/morocco-new-domestic-workers-law-takes-effect> [2019-03-08].

Hamma, S. (2005). *Maroc: El Othmani, numéro deux du PJD, relance le débat sur l'avortement*. JeuneAfrique.com. URL: <https://www.jeuneafrique.com/226003/politique/maroc-el-othmani-num-ro-deux-du-pjd-relance-le-d-bat-sur-l-avortement/> [2019-02-27].

INSAF, *La réalité du terrain en chiffres*. INSAF. URL: <http://www.insaf.ma/> [2019-02-02].

Kadiri, G. (2018). *Les Marocaines attendent toujours la réforme de l'avortement voulue par Mohammed VI*. Le Monde.fr. URL: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/03/18/les-marocaines-attendent-toujours-la-reforme-de-l-avortement-voulue-par-mohammed-vi_5272836_3212.html [2019-04-19].

Koundouno, T. (2018). *Study Finds A Growing Trend of Single Women in Morocco*. Morocco World News. URL: <https://www.morocroworldnews.com/2018/04/244492/study-finds-growing-trend-single-women-morocco/> [2019-02-10].

Kreutzberger, K. (2008). *Single Mothers and Children Born out of Wedlock in the Kingdom of Morocco*. Brill.com. URL: https://brill.com/view/journals/yimo/14/1/article-p49_5.xml?lang=en [2019-02-25].

Kutty, F. (2014). *Islamic Law and Adoptions*. Papers.ssrn.com. URL: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2457066 [2019-03-01].

Lafuente, G. (1984). *Dossier marocain sur le dahir berbère de 1930*. Persee. URL: http://www.persee.fr/doc/remmm_0035-1474_1984_num_38_1_2047 [2019-02-21].

Le Matin. (2006). *Ensemble pour Lutter contre l'abandon des enfants*. URL: https://lematin.ma/journal/2006/Enfance_Ensemble-pour-Lutter-contre-l-abandon-des-enfants/65297.html [2019-02-15].

LMPE. (n.d.). *Historique* | LMPE. URL: <https://www.lmpe.ma/qui-sommes-nous/historique/> [2019-02-14].

Maddy-Weitzman, B. (2005). Women, Islam, and the Moroccan State: The Struggle over the Personal Status Law. *The Middle East Journal* 59(3): 393–410. URL: http://www.jus.unitn.it/download/gestione/moussa.abouramadan/20090512_1556Women%20Islam%20and%20Moroccon%20State.pdf [2019-02-18].

Mernissi, F. (1981). *Développement capitaliste et perceptions des femmes dans la société Arabo-Musulmane: une illustration des paysannes du Gharb, Maroc*. Rabat.

- Midech, J. (2012). *Les étrangers n'ont plus droit à la "kafāla", les associations protestant*. Laviéco. URL: <https://www.lavieeco.com/news/societe/les-etrangers-nont-plus-droit-a-la-kafala-les-associations-protestent-23619.html> [2019-03-06].
- Moujoud, N. (2017). Servir en ville (post)colonial: Entre travail non libre et résistances par le bas au Maroc. *Antropologie et Société*, (129/41).
- Mounir, O. (2005). *Le nouveau droit de la famille au Maroc*. Paris: Cheminements.
- Murgue, B. (2011). La Moudawana: les dessous d'une réforme sans précédent. *Les Cahiers des l'Orient*, (102), pp.15-29. URL: <https://www-cairn-info-s.acces-distant.sciences-po.fr/revue-les-cahiers-de-l-orient-2011-page-15.htm> [2019-04-15]
- Naamane-Guessous, S. (2007). *Au-delà de toute pudeur: la sexualité féminine au Maroc*. Casablanca: Karthala Eddif.
- Newman, J. (2018). Aspirational Maternalism and the reconstitution of Single Mothers in Morocco. *Journal of Middle East Women's Studies*. URL: https://www.academia.edu/36730131/Aspirational_Maternalism_and_the_Reconstitution_of_Single_Mothers_in_Morocco [2019-02-09].
- Npa.org. (2017). *Femmes au Maroc: entre patriarcat et exploitation*. URL: <https://npa2009.org/idees/international/femmes-au-maroc-entre-patriarcat-et-exploitation> [2019-03-11].
- El-Oaurdighi, S. (2018). *Kafāla: Un régime d'adoption express qui encourage de nouveaux abandons?*. Medias24. URL: <https://www.medias24.com/MAROC/SOCIETE/181301-Kafala-Un-regime-d-adoption-express-qui-encourage-de-nouveaux-abandons.html> [2019-02-28].
- Powers, D. (2009). The Abolition of Adoption in Islam, Reconsidered. *Droit et Religions Annuaire*, (4), pp.97-107. URL: https://www.academia.edu/9334262/_The_Abolition_of_Adoption_in_Islam_Reconsidered_Droit_et_Religions_Annuaire_4_2009-10_97-107 [2019-04-18].
- Prb.org. (2006). *Fertility Decline and Reproductive Health in Morocco: New DHS Figures*. Population Reference Bureau. URL:

<https://www.prb.org/fertilitydeclineandproductivehealthinmoroccoconewdhsfigures/>
[2019-02-25].

Rhiwi, L. (2004). *La réforme du code marocain de la famille*. Revue Projet. URL:
<https://www.revue-projet.com/articles/2004-5-la-reforme-du-code-marocain-de-la-famille> [2019-04-24].

Samu-social-international.com. (n.d.). *Les modalités de création d'un samusocial – samusocial International*. URL: <http://www.samu-social-international.com/site/les-modalites-de-creation-dun-samusocial/> [2019-02-14].

Samu-social-international.com. (n.d.). *Notre histoire – samusocial International*. URL:
<http://www.samu-social-international.com/site/historique/> [2019-02-14].

Schlumpf, E. (2016). The Legal Status of Children Born out of Wedlock in Morocco. *Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law*. URL:
<http://www.ejimel.uzh.ch> [2019-02-20].

Sembene, E. (2013). *Mères célibataires: INSAF à l'heure du bilan*. Maghress. URL:
<https://www.maghress.com/fr/lesoir/67418> [2019-02-05].

Shabnam, I. (2008). *Islamic Principles on Adoption: Examining the Impact of Illegitimacy And Inheritance Related Concerns In Context Of A Child's Right To An Identity*. URL:
https://www.researchgate.net/publication/228228298_Islamic_Principles_On_Adoption_Examining_The_Impact_Of_Illegitimacy_And_Inheritance_Related_Concerns_In_Context_Of_A_Child'S_Right_To_An_Identity [2019-09-23].

Skalli, L. (2001). Women and Poverty in Morocco: The Many Faces of Social Exclusion. *Feminist Review*, (69), pp.73-89. URL: <https://www.jstor.org/stable/1395630>
[2019-03-10].

Sorour, M. (1980). Les orientations actuelles de la politique criminelle des pays arabes: Archives de politique criminelle. *Revue internationale de droit comparé*, (27), pp.915-16.

Talbi, A. (2017). *Évolution du droit pénal marocain*. Penalfrancophones.org. URL: <http://www.penalfrancophones.org/wp-content/uploads/2018/05/A.-Talbi-Doit-p%C3%A9nal-marocain-2018-1.pdf> [2019-02-22].

Uchoa-Lefebvre, L. (2013). *Mères célibataires au Maghreb, Défense des droits et inclusion sociale*. Santé du Sud.

Unesco. (2003). *Adolescent and Youth Reproductive Health in Morocco: Status, Issues, Policies, and Programs*. Unpan. URL: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan014702.pdf> [2019-02-25].

UNFPA (2013). *Breaking the Wall of Silence, Women and Girls in Morocco Open Up about Adolescent Pregnancy*. Unfpa. URL: <https://www.unfpa.org/news/breaking-wall-silence-women-and-girls-morocco-open-about-adolescent-pregnancy> [2019-02-10].

Ventura, A. and Grandi, I. (2010). *Il Corano*. Milano: Mondadori.

WHO. (2007). *Unsafe abortion: global and regional estimates of incidence of unsafe abortion and associated mortality in 2003*. Who.int. URL: https://www.who.int/reproductivehealth/publications/unsafe_abortion/9789241596121/en/ [2019-02-25].

WHO. (2012). *Safe Abortion: Technical and Policy Guidance for Health Systems*. URL: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/70914/9789241548434_eng.pdf;jsessionid=5D6CB80FEB5D18827E6C845696FADE68?sequence=1 [2019-02-25].

Ringraziamenti

Vorrei innanzitutto ringraziare la mia relatrice, la professoressa Barbara De Poli, che mi ha accompagnata con pazienza e con estrema disponibilità nella stesura della mia tesi.

Ringrazio Marta, Camilla e Sofia, compagne di studio ma soprattutto di avventure, senza le quali il mio percorso non sarebbe stato lo stesso.

Ringrazio Angela per avermi riportata sulla mia strada quando rischiamo di perdermi.

Ringrazio Seby, che mi è stato accanto tutti questi anni senza mai mollare la presa e la cui fiducia mi ha spinto a fare più di quello che avrei mai creduto.

Ringrazio mia nonna, per essermi stata accanto giorno dopo giorno e per avermi insegnato a non arrendermi a nulla nella vita.

Ringrazio la mia famiglia: mia madre per aver superato le proprie paure e avermi raggiunta ovunque fossi; mio padre che mi ha lasciato la possibilità di andare per la mia strada e il cui consiglio mi è sempre stato a cuore, anche se non sempre seguito; ringrazio i miei fratelli, mio porto sicuro e la cui mancanza in questi anni si è fatta tanto sentire.